

فلاحقا الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصر القوي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول »
في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الطبعة الأولى

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

ثمن الجزء الأول
٣٥

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة ، تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / محمد المتاح منصور

فلاحنا الثورة المصرية

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصر القوي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المقور له « سعد زغلول »
في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الطبعة الأولى

١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م

عن الجزء الأول

٣٥

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الاسكندرية

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة ، تليفون ٥١٣٩٤

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

لما أخذتُ في تأليف كتابي عن « محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ » ، فكرتُ في هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومي بعد هذه الفترة ، أم اكتفي بها وأقف عندها ، ولم يطل بي التفكير في ذلك ، إذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هي مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية ، جديرة بالدراسة والتدوين ، وأن تاريخنا القومي يكون ناقصاً بدونها ، فاعتزمت تأريخها ، وسلخت عدة سنين في دراستها ، ووضعت من أجلها كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ » ، وكان مما عنيت به أن أبحث في توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، وانتهيت إلى أنها بدأت في مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت متتابعة الحوادث إلى أبريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمني وضعتُ كتابي عن الثورة ، وفي أثناء وضعه فكرتُ في هل أقف عند نهايتها ، وأدع الفترة التي أعقبها ، أم أؤرخ أيضاً هذه الفترة ؟ وتنازعني في هذا الصدد عوامل شتى ، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار في تدوين تاريخنا القومي بعد انتهاء الثورة ، وكان أهم ما شغلني أني تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الإنصاف والاعتدال إذا هو أُرَخ فترة عاصرها وسام في حوادثها ، وهلا يكون متأثراً إلى حد ما بشعوره الشخصي في هذه الحوادث ، وبعد أن فكرت في هذه الناحية ، وجدت أنه ما دام الحق رائد الإنسان ووجهته ، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التي عاصرها ، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثير بشعوره الشخصي ، فإن هذا الشعور قد يكون أدعى لتحريره الصدق والحق ، لكي يطمئن ضميره إلى أن شعوره لم يكن له دخل في عرض الحوادث وإيرادها وتفسيرها بعيداً عن التحيز أو التعامل ، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة ، وأخذت نفسي بأن ألزم الصدق والإنصاف في تدوينها وشرحها وتفسيرها ، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وهذا ما أخذت نفسي به في تأريخ « مصطفى كامل » و « محمد فريد » و « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وهي عهود عاصرتها وساهمت فيها ، وقد زاد هذا العزم في نفسي تأكيداً أن معايرة الإنسان للحوادث هي أدعى لتدوينها على وجهها

الصحيح ، وأن أول من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها ، فهم أعرف الناس بها ، وأكثرهم فهماً لها ، وحسبهم أنهم شهود العيان فيها ، والواقفون على مقدماتها ، وأسرارها وملابساتها ، فهم المصدر الأول لتأريخها وتدوينها ، وإذا لم يرجع الناس إلى شهود العيان في تعرف الحوادث وتفهم الحقائق ، فإلى من يا ترى يرجعون ؟ أيرجعون إلى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها إلى من شهدوها وهم لم يدونوها ؟ إن هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ ، والعتار والشطط ، وخير وسيلة هي تدوين الحوادث في حينها ، ممن عاصروها وشهدوها ، وهذه هي الوسيلة المتبعة في مختلف الأمم ، فإن كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول أقرب الحوادث إلى الذين يكتبون عنها ، اعتبر ذلك في الحريين العالميتين الأولى والثانية ، فقد أُرختا في أعقاب كل منهما مباشرة ، بل في خلال وقوعهما ، أما احتمال انحراف الإنسان عن الحق بتأثير شعوره الشخصي ، فهذا مرجعه إلى ذات المؤرخ ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا إذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق ، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زل فيه القلم أو أخطأه التوفيق ، فالحقيقة بذت البحث ، ومن الخير للتاريخ أن يسكتب ممن عاصروا حوادثه ، وفي حياة من عاصروها وشاهدوها ، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة ، من هؤلاء وأولئك ، قبل أن تبضيع العالم وتطوى الحقائق ، ويتبدل الناس غير الناس ، وقد زادنى البحث إيماناً بهذه الحقائق ، فإن كثيراً من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت مصوبات جمة في تعرف أسرارها وتفصيلها ، لتأخرى بضع سنين في تحقيقها والرجوع إلى شهود العيان فيها ، ولو كنت أخذت في تدوين تاريخ الثورة في أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لي مما عانيت حين شرعت في دراستها وتأريخها

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة ، ذلك أن الكتابة عنها قد تمس أشخاصاً تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكن لهم في نفسى شعور التقدير والرعاية ، وقد تساءلت هل على أن أخفى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم ؟ إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن في الدنيا شيء اسمه الجمالة ومراعاة الظروف ، فكيف السبيل إلى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات الجمالة ومراعاة الظروف ، لقد تأملت في ذلك وترددت ، وفكرت ثم قدرت ، وانتهى بى البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر الجمالة فيما يكتب ، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المخرجة ، ويرجى تأريخها حتى حين ، ولكن إلى أى أجل

يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ وإذا كان في مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التي سبقتها ، ففيم إذن يفتحي عن تأريخها ؟ لقد فكرت في هذا الأمر مليا ، ولم أكن عن نفسي دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت إلى أنه ليس من حق أن أقف بالكتابة في تاريخنا القومي عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حملت نفسي مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلى أن أؤدى الرسالة كاملة ، قدر ما وسعنى الجهد ، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب ، إذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الأفكار والآراء ما لا يرضون عنه ، أن يخففوا من اللوم والعتاب ، فأنى علم الله ما أردت طعنا أو تجريحا ، ولا تحاملا أو تشهيرا ، بل قصدت في كل ما كتبت وجه الحق والصدق ، والمؤرخ في طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيا ، يفصل في القضايا التاريخية التي يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه في قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل في الحق أحدا ، ولو كان أقرب الناس إليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف ، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل في ما هو بسبيله ، هذا ما أوجه إليه قصدى ، وانعقدت عليه نيتى : « وانما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب ، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة فى إبريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧ ، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى ، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل ، عليه توكلت وإليه أنيب ما

عبد الرحمن الرافعى

أول يوليه سنة ١٩٤٧

فصول الجزء الاول

الفصل الأول	— الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١
الفصل الثانى	— الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى
الفصل الثالث	— تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
الفصل الرابع	— وزارة ثروت
الفصل الخامس	— مصر فى مؤتمر لوزان
الفصل السادس	— وزارة محمد توفيق نسيم
الفصل السابع	— الدستور
الفصل الثامن	— الانتخابات العامة والبرلمان الأول
الفصل التاسع	— وزارة سعد
الفصل العاشر	— وزارة زيور والانقلاب الأول
الفصل الحادى عشر	— اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية
الفصل الثانى عشر	— الوزارات الائتلافية
الفصل الثالث عشر	— شخصية سعد زقاول
الفصل الرابع عشر	— الدستور والحكم المطلق
وثائق تاريخية	— الدستور

الفصل الأول

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا إلى مصر في أبريل سنة ١٩٢١ ، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكنى ، في صدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية التى دعيت إليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين إنجلترا

كانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام ، ذلك أنه على أثر تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان قواد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى ، تألفت وزارة عدلى في ١٧ مارس من تلك السنة ، وكان من برنامجها الدخول في هذه المفاوضات ، فأرسل إلى سعد بطريق البرق ، وكان يباريس ، نبأ تأليف وزارته ، ودعوة الوفد إلى الاشتراك في هذه المفاوضات ، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا في ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر^(١) ، فلما عاد إلى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى ، اشترط للاشتراك مع الوزارة في هذه المفاوضات الشروط الآتية^(٢) :

أولا — أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول إلى إلغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا ، لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، إلغاء الحماية التى وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ووردت في معاهدة « فرساي » وما تلاها من معاهدات الصلح

ثانيا — الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر^(٣)

ثالثا — إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات

رابعا — أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة ، وأن يصدر

(١) راجع تفصيل ذلك في كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٢ وما بعدها

(٢) ذكرها سعد في خطبته يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٢١ في حفلة تكريمه بحى السيدة زينب

(٣) راجع هذه التحفظات في كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٤٣

بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثاني ، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات ، فلم يكن في مقدور الوزارة إلغاء الأحكام العرفية ، لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية ؛ فكان لا بد من موافقة هذه السلطة على رفعها ، وهي لم ترفع إلا في سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه ، على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف في شهر مايو سنة ١٩٢١ ، ولم يفد ذلك في تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد ، لأن الشرط الذي قام عليه الخلاف الجوهرى بينهما هو الرأسة ، فقد تمسك عدلى بأن تكون له رأسة هيئة المفاوضة ما دام هو رئيسا للحكومة ، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة في هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها ، وتمسك سعد بالرأسة لأن الأمة أولته زعامتها ، فمن حقه أن يتولى رأسة الهيئة التي يتصل عملها بتقرير مصيرها

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة إلى عدم الدخول في هذه المفاوضات ، وإلى ترسيم خطة الجلاء ، فيقتصر الشأن بين مصر وإنجلترا على المطالبة بالجلاء ، لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية ، بل هو جوهر الاستقلال

لقد جربت البلاد المفاوضات في يولييه وأغسطس سنة ١٩٢٠ ، فلم تؤد إلى الاستقلال ، بل انتهت إلى مشروع ملء ، الذي يقر الاحتلال ويفصل السودان عن مصر ، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات إلا بعد قبول التحفظات التي أبدتها الأمة على مشروع ملء ، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود إليها ، إذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة في هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية

فلم يكن من مصلحة البلاد في شيء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة في مفاوضات جديدة على الأساس الذي عرضته إنجلترا ، وكان واجبا أن يتماهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء ، وأن يقصروا النضال السياسى على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل في أسره بتاتا ، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو مخالفة

ومن الحق أن نقول أيضا إن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد في شروطه أن تنفرد هي بالمفاوضة ، لأن هذا الانفراد قد زاد في أسباب الانقسام الداخلى ، فضلا عن

أنه إهدار لإرادة الأمة وحقوقها وكرامتها ، لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هي المرجع في شئونها ، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها ، فليس لأية حكومة أن تتحدث في مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها ، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير إرادة الأمة ، وبغير توكيل منها ، وكانت في هذا غير مكترثة لحقوقها

خطبة شبرا — ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١

لما أدرك سعد أن الوزارة المدلية لا تواقفه على شروطه كلها أخذ يناوئها في خطبه ، وبدأ بهذه الحملة في خطبته التي ألقاها يوم ٢٥ أبريل في حفلة تكريمه بشبرا ، إذ هاجمها رداً على حديث لعدلى نشرته « الأهرام » في صباح هذا اليوم ، أصر فيه على أن تكون الرئاسة له بوصف كونه رئيس الحكومة ، وأنه سيسير في المفاوضات ، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد ، وكان حديثه تحدياً لسعد ، فجاءت خطبة شبرا رداً على هذا التحدى

قال سعد عن تمسكه برأسه المفاوضات ، رداً على ما قاله عدلى في حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رئاسة بعثة المفاوضات : « هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة ، فلا اعتبار لها ، على أنه إذا صح في البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائماً فلا يصح ذلك في مصر مطلقاً بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصدددها ، فإن مصر ليست بلداً دستورياً ، ووزارته لا ينتخبها الشعب ، بل هي معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة ، فهي معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية : المندوب السامى أيضاً ، ومتى كانت الرسوم السلطاني ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجية الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيساً للأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبملاقاتها مع الحكومة الإنجليزية ، ورئيس الوزارة ليس إلا موظفاً من موظفي الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حراً في الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فإذا طلبنا الرئاسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حراً من تكرا على قوة لا تهاب شيئاً مطلقاً في المطالبة بحقوقها ، وهي قوة الأمة ، لا أن يكون من تكرا على قوة مستمدة من الحكومة الإنجليزية ؛ لأن

ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه ، أى بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضاً

« ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الإنجليزية ، فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ، فقلت : إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس »

إلى أن قال : « الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بإرادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضات ، هذا أمر لا تقبله مطلقاً ، إن الوزارة التى قالت إنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ففكرت بها الأمة ، هى التى تأتى فى الوقت نفسه وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضات ، ويشتغل أتباعها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكننى أن أقبلها ، وأقول إن مهمتى فيكم هى أن أفصح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم ، وأن يسير كل أمر طبق لإرادتكم ، فإذا تمكنت من ذلك فحسبى وإلا فقد قت بواجبى والسلام » ، وأعلن سعد فى هذه الخطبة عدم ثقته فى الوزارة

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك فى المفاوضات على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ ، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات ، مع عدم محاربة الوزارة فيها ، فصمم سعد على رأيه ، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة فاستقال من الوفد فى هذا اليوم على شعراوى باشا ، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . أحمد لطفى السيد . محمد على علويہ ، كتاباً إلى سعد نشره فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكترائه لرأى أغلبية الأعضاء ، قالوا :

« قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون لهيول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار

« نقول والأسف يملأ قلوبنا إنكم بغير إجازة الوفد بل خلافاً لقراراته الصريحة قد

أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ما عدا شرط الرئاسة الذي لا نراه يقدم أو يؤخر شيئاً في حسن سير المفاوضات

« فلما علم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرم أكثرته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واسبتهنم برأى الأكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك في معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتي

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقاً وعدلاً إلا أن نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعه الشقاق الذي نجم عن انتحاء هذا النحو والذي طالب سعيينا في اتقائه إلى حد مجازاة بمضنا إياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافاً لخطة

« والآن نرى أن الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التي يجب عليهم السعى لبلوغها ، فإن الوزارة لا تستطيع أن تصل إلى تحقيق آمال البلاد إلا إذا كانت متينة المركز في الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها ، ولا نخال خذلانها إلا خذلانا للغرض الأسمى الذي عاهدت الأمة على الوصول إليه

« نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم في الرأى العام بأن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعاً لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التي أبدتها الأمة والتي تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح

« ولقد نشعر أن الذين صبروا إلى اليوم تحقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قرباناً جديداً على مذهب الاتحاد في هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلاً ، وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصوداً لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق أهدى الفريقين منا سبيلاً إلى تحقيق آمال البلاد ، وتفضلوا بقبول فائق احترامنا» الإيمضاءات
حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتي . محمد محمود . أحمد لطفي السيد . محمد علي علوبه

فنشر سعد بيانا للأمة في ٢٩ أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماض في سبيله ، قال :

« استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا في الجرائد خلافهم ، وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد أفرغت جميع الوسائل في تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعاداً عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم أتجح ، وأبوا إلا الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة تبين منها جلياً

عدم وجود تضامن في العمل ، وهو المبدأ الذي وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه ، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ اللهم تعد بطبيعتها خروجاً عنه ، وانفصالاً منه ، لأنه يستحيل انتظام العمل في هيئة لم تربط أعضاؤها رابطة من ثقة ولا من اتحاد في غرض ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فإننا اعتماداً على الثقة التي شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص في المظاهرات التي قابلتنا بها وعلى التشجيعات التي لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التي تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبة لخطتنا ، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل : رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية ، وفي تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والأيمان التي أقسموها ، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ، فلا تنهوا ولا تحزنوا فإن قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم »

« سعد زغلول »

ومن ذلك الحين سُمي الأعضاء المنفصلين « منشقين » ، وشملت هذه الكلمة كل من خالف سعداً في رأيه ، وانضم إلى هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمي بك والدكتور حافظ عفيفي بك وعبد الخالق مدكور باشا ، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد في يونيو ، فاعتبرهم الوفد جميعاً منفصلين ، وبقي مع سعد من أعضاء الوفد كل من : مصطفى النحاس بك الأستاذ واصف بطرس غالي . سينوت حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . علي ماهر بك ، وهم وإن كانوا من جهة العدد أقلية في الوفد بالنسبة إلى الأعضاء المنشقين إلا أن شخصية سعد اجتذبت إلى جانبه الغالبية العظمى من الأمة

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضد عدلى وضد الأعضاء المنشقين ، منادية بسقوطهم ورميهم بالحياة

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة في طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١ ، فتمرضت لها قوة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين ، فمجزت عن ذلك لكثرة عددهم إذ وصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا ، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه ، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة ، فأجاب رجال البوليس بإطلاق النار من بنادقهم إرهاباً ، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض المتظاهرين بإصابات بليغة توفي على

أثرها أربعة من المصايين ، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحا ، فكان لهذه الحادثة دوى هائل وأثر عميق في النفوس ، وزادت مركز الوزارة حرجا ، إذ كانت سلاحا قويا للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوة وسفك الدماء ، وعبثا أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وأنه يستنكر مسلك رجال البوليس في هذه الحادثة وأنه أمر بإجراء تحقيق لمعرفة من أمر بإطلاق الرصاص لمحاكمته ، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذى نسب إليه الأمر بإطلاق الرصاص وإحاطته إلى مجلس عسكري لمحاكمته ، كل هذا لم يجد فتىلا في وقف تيار السخط على الوزارة

اقترح الأمير عمر طوسون

تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانا في ٣٠ إبريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه حسبا للخلاف الذى شجر أن تؤلف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب وأن يعرض عليها أمر المفاوضة ، فتقرر هل تدخلها أم لا ، وإذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوضين ، وطلب في بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فورا ، وأن تجرى المفاوضة في مصر لا في لندن لكي يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت إليه في ضجة الانقسام التى غمرت البلاد ، وفي الحق ان الموقف كان واضحاً فيه أن الأغلبية العظمى من الأمة تؤيد سمدا ، ولكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة ، أو أنهم لم يحسبوا حسابا كبيرا لإرادة الشعب — وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة في نفوسهم — فكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام

رفع الرقابة عن الصحف

أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذى واجهته وزارته ، فسمى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكي ترفع الرقابة عن الصحف ، إذ كانت هى التى أعلنتها في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأجابته إلى طلبه ، وأعلنت الوزارة هذا النبأ ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ، وصدر بذلك إعلان من اللورد أللبي Allenby

يوصف كونه قائد القوات البريطانية في مصر ، وأعلنت الوزارة أنها تواصل السعى في رفع الأحكام العرفية إذ أنها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، ولم يفد هذا القرار في منع استمرار السخط على الوزارة ، وأخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلى والوزارة والمنشقين

وزاد في شقة الخلاف أن الوزارة قررت إحالة بعض الموظفين إلى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة ، وهم : صادق حنين بك ومحمود فهمى النقراشى بوزارة الزراعة . وحسين فتوح ، وفؤاد شرين بوزارة المعارف . والدكتور نجيب اسكندر بمصلحة الصحة . وزكى جبره بقسم البلديات . وسلامه ميخائيل بك القاضى . ومكرم عبيد وأحمد محمد خشبه بك بوزارة الحفانية

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحفانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد ، ثم خفض استئنافيا إلى إنذاره ، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامه بك ميخائيل وقضى بإذار الآخرين ، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء في ٢ يونيو فصله من وظيفته ، وكانت هذه التصرفات سببا في زيادة السخط على الوزارة

وفي الحق ان وزارة عدلى قد أساءت إلى نفسها بإحالة هؤلاء الموظفين إلى مجالس التأديب ، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء ، واستفحل الانقسام بمضى الوزارة في اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكترثة لمعارضة سعد لها ، وبرغم إعلانه عدم الثقة بها ، وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها ، وبدأت هذه العرائض في محيط أنصارها ، ثم استخدمت الإدارة في جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن إليهم ، فكان هذا التدخل أسرا معييا ، لأن إقحام الإدارة في مثل هذه الأمور مفسد للرأى العام ، وقد كان له وقع سيء في نفوس المخلصين ، وكان سنة سيئة اتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الإدارة

الوفد الرسمى للمفاوضات

مضت الوزارة في سبيلها ، واستصدرت من السلطان في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا . وإسماعيل صدق باشا . ومحمد شفيق باشا . وهؤلاء من أعضاء الوزارة . وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين القنيين والموظفين مؤلفة من : عبد الحميد بدوى بك . توفيق دوس بك . محمد أبو الفتوح باشا . إبراهيم وجيه بك . الاستاذ أحمد أمين . محمود فايد بك . محمد شريف صبرى (باشا) . عبد الحميد سليمان بك . عبد المجيد عمر بك . يوسف اصلان قطاوى باشا . يوسف نحاس بك . الياس عوض بك . اللواء محمود عزى باشا . القائم مقام محمد يوسف بك . إبراهيم فهمى بك . الاستاذ إبراهيم دسوقي اباظه . الاستاذ محمد خطاب . حسن فريد أفندى . حسن نصيف أفندى . حامد الملايلى بك . أحمد محمد حسنين (باشا) . أحمد كامل . عبد القوى أحمد . عباس سيد أحمد

كان واجبا على عدلى أن يستقيل

ولقد كان واجبا على الوزارة أن ترجى المفاوضات الرسمية حتى يزول الخلاف الذى وقع بينها وبين الوفد ، لأن إجراء المفاوضات الرسمية فى هذا الجو يزيد الفتنة استفحالا ، ويضعف مركز مصر ، وكان واجبا على عدلى إذا لم يوفق فى حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفا لوطأة الانقسام

حقاً إن سعدا كان مسرفاً فى الحملات التى شنها على عدلى ، وكان فى الغالب متجنبا عليه ، ولكن استقالة عدلى أمام هذا الإصراف كانت تعد عملا نبيلًا يبطل حجة المرجفين ، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقفا لها الإخفاق ، وقد استقال فعلا بعد إخفاقها

ولم يعرف عن عدلى أنه كان متهاقنا على الحكم ، فإنه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الود بينه وبين عدلى ، تولى عدلى الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد وإقراره ، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرا ، إذ استقال على إثر قرار من مجلس النواب عده عدم ثقة ، وأصر على الاستقالة بالرغم من إلحاح سعد عليه فى البقاء فى الحكم ، فع هذا التعفف والإباء يبدو عجيبا أن يتمسك ببقائه فى الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التى اعترضته ، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسا للمفاوضة ولا رئيسا للوزارة ، فكان عليه احتراما لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضات ، لأن المفاوضات فى مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيل من الأمة ، والحكم فى ذاته هو وكالة عن الأمة ، وهذه الوكالة هى جوهر النظام الدستورى ، فالوزارة التى تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل ، وفى يقيننا أنه

لو ترك عدلى لمحض إرادته لما تردد في الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة ، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زينوا له البقاء في الحكم ليقوى به جانبهم في خصومتهم مع سعد ، فهم ولا جرم أول المسئولين عن هذا الانقسام

تفاقم الانقسام

بعد تأليف الوفد الرسمي

وقد زادت المظاهرات عنفا بعد تأليف الوفد الرسمي ، سواء في القاهرة أو الإسكندرية ، وفي كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدا في رأيه ، والنداء بسقوطهم ، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة ، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام ، ومن الأسلحة المقوطة في الخصومة السياسية ، لأن النضال السياسي بين المختلفين في الرأي من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصورا على نضال الآراء ، ومقارعة الحججة بالحجة ، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه ، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لإكراههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأي والعقيدة ، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداء بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء ، قال فيه :

« يا أبناء بلدى الأعزاء . بلغنى مع أشد الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين في أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم في الرأي والتقاذف بالأحجار في الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذ في رأيه ، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الإنجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا في آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفينا على اتباع رأيها بالقوة ؟ فأرجوكم أشد الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد في منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا ، وإننى لأقول هذا لا انحيازاً إلى جانب الوزارة ، لأننى غير موافق على خطتها كما أظهرت في

اقتراحى^(١) ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير السلك القويم ، هداانا الله جميعا إلى الصواب »
ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثا فى تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم المداوة والبغضاء

الحوادث الخطيرة بالإسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفا فى الإسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة فى حي الهاميل^(٢) ، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص ، واشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وبالجملة تحوات هذه المظاهرات إلى اضطرابات ألقت الفزع فى النفوس ، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصرى لقمعها ، ولم يعد النظام إلا فى نحو الساعة الثالثة صباحا ، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو ، وتبدلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الاحتلال ، وتولى قومندان القوة البريطانية المراقبة فى الإسكندرية قيادة المدينة ، وأصدر أمرا عسكريا بمنع المرور فى الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء إلى الساعة الرابعة صباحا ما لم يكن بيد الشخص إذن بالمرور ، وبغلق جميع المحال العمومية فى الساعة التاسعة مساء ، وقد عاد الهدوء إلى المدينة منذ مساء ذلك اليوم

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات المعقوفة ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين ، و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوروبيين ، فكان لهذه المأساة وقع أليم فى النفوس ورأى سمد أن المظاهرات قد تعدت إلى الأجانب وتحولت إلى اضطرابات هى أبعد ما تكون عن التظاهر ، وأدرك خطورة المواقف السبئة التى نجمت عنها ، فنشر نداء فى ٢٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب ، قال فى ختامه : « أيها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والإخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى إكرام ضيوفكم من الأوروبيين وفى حسن الرعاية لهم وألا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم ، فذلك أبقى لمودتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب »

(١) هو الاقتراح المنشور ص ١٢

(٢) هو الحى التى بدأت فيه مذبحة الإسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ وكانت من الذرائع التى

مهدت للاحتلال البريطانى (راجع كتاب الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٢٩٨) وما بعدها

ثم نشر في اليوم التالي نداء آخر إلى الشعب بوقف المظاهرات « وأن يقف إظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات إلقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاء بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة » . .

تصريح تشرشل

وعلى أثر وقوع حوادث الاسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر « خشية أن يقضى الرعاع في القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التي تمت على يد الإدارة البريطانية »
فكان لهذا التصريح أثر مؤلم في مصر ، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطني والوزارة ، ومن مختلف الجماعات ، وكان نذيرا بإخفاق المفاوضات الرسمية

مفاوضات عدلى - كيرزون

سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى من الاسكندرية يوم أول يوليه سنة ١٩٢١ ، ووصل لندن في ١١ منه ، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية ، وطالت على غير جدوى ، وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الاجازات في إنجلترا ، ثم انتهت بإخفاقها ، إذ سلم اللورد كيرزون إلى عدلى باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد وإلى زمن غير محدود ، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر ، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيوش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، هذا إلى أنه يفصل السودان عن مصر ، وإنا ذا كرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع

خلاصة مشروع كيرزون

(أولا) فى مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية . وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب

الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة والتحالف^(١)

(ثانيا) تحويل إنجلترا الحق في إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفي أى مكان بالأراضي المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما في مصر من وسائل المواصلات وطرقها وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين ، وترسانات وثغور حربية وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورا في مشروع ملتر على حماية هذه المواصلات) ، وبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضة أن الغرض منها أيضا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلي

(ثالثا) استبقى المشروع لقب المندوب السامي لمثل إنجلترا في مصر وأن يكون له في جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى

(رابعا) أوجب على وزير خارجية مصر أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي (وهذا معناه أن يكون خاضعا لرقابته مباشرة في إدارة الشؤون الخارجية)

(خامسا) أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامي

(سادسا) تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة في إلغاء الامتيازات الأجنبية مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب في مصر

(سابعا) لاتعين الحكومة المصرية ضباطا أجانب بالجيش المصرى أو موظفين أجانب في أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامي البريطانى

(ثامنا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرا « مستشارا » ماليا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولا عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين إلى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التسابعين لهما ، ويجب أن يحاط المستشار المالى إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلية في اختصاص وزارة المالية ويكون له في كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا تعقد الحكومة المصرية قرضا خارجيا أو تخصص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى

(١) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن أصلها الإنجليزى في المشروع

(تاسعا) تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرا «مستشارا» قضائيا يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب والتي من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية (عاشرا) لم يذكر المشروع عن السودان إلا أن رقيه في هدوء وسكينة هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها ، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر في أداء نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدي لحكومة السودان بدلا من ذلك إعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام ، وتضمن إنجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، ولهذا الغرض لا تقام أعمال رى جديدة على النيل ورواقده جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا

(حادى عشر) تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جاء أسوأ من مشروع ملتر وأكثر قيودا وأمن في العدوان على استقلال مصر والسودان ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث في البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها إنجلترا فزادت في أطماعها واعتداءاتها

وقد أجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل في الوصول إلى اتفاق ، على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، فأضعف من قيمة الرد ، وكان الرد ، في نهايته ، إيذانا بقطع المفاوضات ورفض المشروع ، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر

الحوادث الداخلية

أثناء المفاوضات

اشتدت الخصومة بين الحكومة والمعارضة أثناء المفاوضات ، وزادت هوة الانقسام بينهما

نقى على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى

فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نقى على فهمى كامل بك وكيل

الحزب الوطنى ، وبنى أمر النقي على إرساله تلغرافا إلى الخديو السابق بصيغة تتضمن « إنكار حقوق الذات الملكية السلطانية » وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر أيضا وقف جريدة « اللواء المصرى » ستة أشهر لنشرها مقالا تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره « وأن هذا من شأنه الإخلال بالنظام العام »

وقد ودع على بك الأمة قبيل رحيله إلى منفاه يكتب عاهدا فيه على الثبات على المبدأ قال فيه : « لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا فى مستقبل الوطن قوى وقلبنا مغمى بحبه وحواسنا جميعا تذكر أياديه علينا — لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنقي فى سبيل غاية الأحرار من تحقيق الاستقلال لمصر العزيزة أرضها وسماؤها ، نيلها وسودانها ، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها ، كبيرها وصغيرها »

وودعته الجماهير عند سفره فى محطات القاهرة وطنطا والإسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعا حافلا ، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى فى فندق رجبينا (وندسور الآن) أقيمت فيها الخطب الخماسية فى تكريمه وتوديعه ، وأبحر من الإسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر ، وعطلت جريدة الأهالى ستة أشهر من ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال فى البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان ، استقدمها سعد إلى مصر لتقنين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد

وصلت البعثة فى شهر سبتمبر ، وتأهب سعد لزيارة طنطا محبتهم ، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر ، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة « محافظة على النظام والأمن العام » ، ثم زار معهم بورسعيد فالنصورة ، وأقيمت له فيها حفلات كبيرة وأقيمت فيها الخطب طعنا فى عدلى باشا ووزارته ، وأقام لهم سعد وليمة فى فندق شبرد تكريما لهم ، تبودلت فيها الخطب من الجانبين ، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم أنهم بحضورهم يتدخلون فى شؤون مصر الداخلية : « لم يبق إلا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شؤون مصر الداخلية ، ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنة فى شؤون مصر ؟ ومنع ذلك فهل هذا تدخل فى شؤون مصر الداخلية ؟ أليست المسألة مما يهم إنجلترا ؟ وإلا فكيف تعرض علينا الحكومة الإنجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها

وفيه مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الإنجليزى فى مصر ؟ إن الحقيقة أن
مجيئنا إلى هنا هو فى مصلحة إنجلترا قبل غيرها »

فجاء هذا القول مصداقا لما توجهه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وما
أفضى إليه من تدخل الإنجليز حتى فى منازعاتنا الداخلية

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر فى ١٧ أكتوبر بعد أن كان حضورهم سببا لزيادة الفتنة فى البلاد

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعترم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية ،
وكانت أسبوعيا أول مرحلة فى هذه الزيارة ، ووصلت الباخرة النيلية التى تقله إلى مدينة
أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، فوقع فيها شجار كبير بين أنصاره وخصومه ،
وكان رجال البوليس والإدارة متحازين إلى جانب هؤلاء ، وقد جندت الحكومة قواتها
من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول إلى البر ، وفى الحق أن مسلكها حيال هذه
الزيارة كان مسلك عنت واعتساف ، فإن الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أى
فرد للأقاليم مهما كان خصما لها ، وللناس كامل الحق فى أن يؤيدوا الزعيم الذى يختارون ،
وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوة على اختيار زعيم دون زعيم ، وقد أسفر الشجار عن قتيل
وثلاثين جريحا ، وغرق ثلاثة فى النيل ، ومنعت الإدارة سعدا من النزول بأسيوط ، فكانت
هذه الحادثة مظهرا ألما للحرب الداخلية ، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى
يتفاوض فى لندن ، فكانت نذيرا بما آل إليه أمر المفاوضة من الإخفاق المحقق

وحدث شجار آخر فى جرجا ؛ ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لمواصم ومدن
الوجه القبلى فى هذه الرحلة ، فماد إلى العاصمة بطريق النيل

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ إقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر ، أحدهما أقامه
سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضد عدلى وزارته ، ووصف فيها
رحلته النيلية وعسف الإدارة فى منع هذه الرحلة وتديرها حوادث أسبوعيا وجرجا
والثانى أقامه الأعضاء المنفصلون وأنصارهم فى فندق الكوتنتنتال ، وخطب فيه كل من
عبد العزيز فهمى بك . وإبراهيم الهلباوى بك . وعلى المنزلاوى بك . والشيخ محمد بنحيت .

والأستاذ محمد توفيق دياب . والدكتور محمد حسين هيكل . وعمود أبو حسين باشا

استقالة عدلى

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

عاد عدلى إلى مصر فى اليوم الخامس من ديسمبر ، وقدم فى اليوم الثامن منه تقريراً إلى السلطان عن المفاوضات ، أبان فيه مراحلها ، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون ، قال ضمن تقريره : « أخذنا على أنفسنا أن نسمى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحاً ، ولكننا ألغينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألاً نسترسل فيها لأكثر من ذلك »

وفى اليوم الذى قدم فيه هذا التقرير رفع إلى السلطان استقالة الوزارة ، وبنهاها على عدم تحقيق برنامجها فى المفاوضات ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« لما أولتني عظمتكم على ثقها ودعتني إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلاً عند ما شكل الوفد الرسمى

« وبما ان المفاوضات التى باثرها الوفد الذى كنت رأسه فى لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به

« وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ « عدلى يكن »
وقد استمع ل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجىء بيانه (ص ٣٠) ،

وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر

الفصل الثاني

الموقف السياسي

بعد قطع مفاوضات عدلي

كان متوقعا بعد قطع المفاوضات ، ورفض عدلي مشروع المعاهدة الذي عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض

التبليغ البريطاني إلى السلطان فؤاد

٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ففي ٣ ديسمبر — قبل عودة عدلي إلى مصر — ذهب اللورد أُللني المندوب السامي البريطاني إلى سراي عابدين وقابل السلطان فؤاد ، وسلمه تبليغا يتضمن إيضاحا لسياسة الحكومة البريطانية بإزاء مصر ، بدأ بالإشارة إلى أنه بموجب التعليمات التي وصلته من حكومته يرفع إلى عظمة السلطان هذا البيان متضمنا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات ، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمي مشروع المعاهدة ، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وأيدها ، وأخذ في صدد تسوينها بمن على الأمة بما أفادته من الاحتلال ، ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلا :

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة ، وهذه الحالة لا تؤثر في مبدأ السياسة البريطانية ، ولكنها بالضرورة تقلل من التقدير التي يمكن تنفيذها الآن ، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك ، ترغب أن تبدي بوضوح حالة موقفها الآن »

وخلاصة هذا الموقف كما جاء في هذا التبليغ أن الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها في المشروع بدون رضا الأمة المصرية واشتراكها ، على أنها في انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين في الحكومة ، وأنها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية

بمشاورة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية أعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية في أن تحمل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية في سلطة الأحكام العسكرية

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التي وردت في مشروع المعاهدة ، وهي استبقاء الجنود البريطانية في مصر ، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتي المالية والحقانية ، وأغفل الإشارة إلى السودان إطلاقا ، ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق ، ثم عمد إلى التهديد ، فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية التي تتجاهل هذه الحقائق ، وسماها خطة التهيج ، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر ، وأنها مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة ، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى يقوم على تأزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرها ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد في أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة في جوهره

وهاك نص أقواله في هذا الصدد ، وهو الجزء الثانى من التبليغ ، قال :

« فيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضا الأمة المصرية واشترائها ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التي كانت لديها على الدوام وهي العمل على إغناء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم في كل فرع ولا سيما في الفروع الإدارية العالية التي كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين . وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء « الامتيازات » لكي يكون الموقف الدولى جليا عند ما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات ، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التي يباشرها الآن القائد العام تحت القانون المسكرى تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، وهي تسر برفع الأحكام العسكرية حالا يصدر « قانون التضمينات » Act of Indemnity (إقرار الإجراءات العسكرية) ، ويعمل به في كل المحاكم المدنية والجنائية في مصر ، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية في مصر

« وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالته الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التي تنوى اتباعها ، فقد علمت أن المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض

بحجة أن الضمانات التي تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية متمما صحيحا ، وهي تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية في مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتي الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد

« إذا كان الشعب المصري يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة في ذاتها دون أن يكثرث أكثرا كافيا للحقائق التي تتحكم في الحياة الدولية فإن تقدمه في سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضا تاما ، إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق ، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها ، وهم بما كان لهم من الأثر في مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية في مصالحها وأثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا في الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات ببداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها ، وإن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهيج من هذا القبيل ، ولن يمكن مصر أن تسير في سبيل الرقي إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهيج ، فإن العالم يتألم الآن في جهات عديدة من الاندفاع في نوع من الوطنية المتمصبة المضطربة ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء في مصر أو في غيرها ، وإن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جمل الفيود الأجنبية التي يطلبون الخلاص منها أشد لزوما وبذلك يطيلون أجلها

« وإذا الأمر كذلك ، فإن حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينه على مصالحها ، ولا يكفيها أن تعلم أن في استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذي لازمها في القرن الماضي ، فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذي بدأ به في عهد اللورد كرومر ، لا أن تبدأ من جديد ، وهي لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب في تقوية عناصر التعمير في الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذي يمكن فيه تحقيق المطمح الوطني تحقيقا تاما . ولكنها ترى من الواجب أن تضر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصلحتها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب

المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية

« وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تأزده مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرها ، وحكومة جلالته لرغبتها فى هذا التأزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم ، على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضفاف الضمانات الجوهريّة التى تشتمل عليها ، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدي الشعب المصرى نفسه ، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات ، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا المظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به ان المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج »

إذاعة الوثائق الثلاث

أذيعت الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون . ورد على باشا . وتبلغ ٣ ديسمبر ، فى وقت واحد ، وهو يوم ٤ ديسمبر ، فكان لإذاعتها بالغ الأثر فى النفوس ، إذ بدا فيها مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وإبقاء سيطرتها واحتلالها ، سواء فى المعاهدة أو فى نظام الحكم الذى أوجده الاحتلال ، وصارت هذه الوثائق حديث الناس فى مجالسهم ، وموضع سخطهم وتفكيرهم ، وكان أبلغ عبرة منها أن يقع الانقسام فى سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه ، وأنهالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات ، وغادر الوفد الرسمى لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل إلى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص ٢٠)

وكان منتظراً أن تخف وطأة الانقسام ، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدع الذى أصابها فى أبريل ومايو سنة ١٩٢١ ، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من الوحدة الوطنية التى

هي أقوى عُدّة للأمة في كفاحها ، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الإهانات والتحقير ، واجتمع كثير من الغوغاء في طريقه من محطة الماصمة يصيحون في وجهه بفاحش القول وبذىء العبارات ويقذفونه بالبيض والطاغم والحصى والقاذورات ، ويولول النساء في طريقه ، إلى غير ذلك من ضروب الإسفاف في الخصومة وبذلك حبطت المساعي لإعادة الوحدة في وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إليها

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداء إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد ، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطاني ، وختم نداءه بقوله : « فلنشق إذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملئها استبشار ، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام »

ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحا « للنظر في الأحوال الحاضرة » ، وأرسل الدعوة إلى جمهور كبير من ذوى المكانة في البلاد ، فأتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية ، ذلك أنها قررت أولا منع هذا الاجتماع وأصدرت بلاغا بذلك يوم ٢١ ديسمبر ، فاحتج سعد على هذا المنع

وفي يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ أنذرت السلطة العسكرية بعدم إلقاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة في الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية في الشؤون السياسية ، وأمرته بمغادرة القاهرة ، والإقامة في الريف ، كما أصدرت أمرها إلى كل من : فتح الله بركات باشا . وعاطف بركات بك . ومصطفى النحاس بك . وصادق حنين بك . والأستاذ مكرم عبيد . وجعفر نجوى بك . وسينوت حنا بك . والأستاذ أمين عن العرب بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها وعدم التدخل في الشؤون السياسية

وقد أبلغ هذا الإنذار إلى كل منهم في كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ

فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذى قال فيه كلمته الماثورة (ان للقوة أن تفعل بنا ما نشاء) التى صارت مثلا على الثبات في الجهاد ، قال :

« أنشرف بأخباركم أنى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب

الفيلد مارشال ألنبي بمنى من الاشتغال بالسياسة وإلزامى بالسفر إلى غزيتى بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتى ، إذ ليس هناك ما يبرره ، وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلىنى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا سأتبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فإننا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به يحنان ثابت وضمير هادى ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعيئنا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانها فى الاستقلال التام ، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى »

سعد زغلول

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

رئيس الوفد المصرى

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ردهم هو نفس الرد الذى أرسله الرئيس ، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود أن اعتقلت سعدا فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، واعتقلت فى اليوم نفسه أصحابه الذين أئذرتهم ، عدا الأستاذ أمين عن العرب الذى قبل السفر إلى غزبة والده بالسنطة ، وصادق حنين بك الذى قبل البقاء بمنزله بالزيتون ، وجعفر نحرى بك

وأصدر الجنرال ألنبي أمرا عسكريا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه إلا باذن كتابى منه

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجا قويا على اعتقال سعد وصحبه

وقامت فى القاهرة وفى بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال ، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه ، واقرن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الإنجليزية

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على هذا التصرف الجائر إجماعيا ، مما بعث الأمل فى أن يكون سبيلا إلى عودة الوحدة إلى الصفوف

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال سعد ، وعلق فى أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكري من القائد البريطانى للواء القاهرة هذا نصه :

« ليسكن معلوما عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب تقعمها رجال العسكرية بشدة وليسهم الأوامر بإطلاق الرصاص عند الضرورة » ، وحدثت مصادمات في العاصمة بين المظاهرين والسلطة العسكرية في مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين

استمجال عدلى

قبول استقالته

أسلفنا القول بأن عدلى قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة بيومين ، وقد تمهل السلطان في قبول استقالته ، وطلب إليه أن ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، فلما أبطأ تأليفها وعمدت السلطة العسكرية إلى إجراءات العنف والاضطهاد ، واعتقلت سعدا يوم ٢٣ ديسمبر ، بادر عدلى في نفس هذا اليوم إلى استمجال قبول استقالته لكي لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد ، قال في كتابه إلى السلطان :

« يا صاحب العظمة - تشرفت على أثر عودتي من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة ، وقد بقي زملائي يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم ، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فإني أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة ، وإني لا أزال لعظمتكم العبد الطيع والخادم المخلص الأمين « عدلى يكن »

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة في اليوم التالي (٢٤ ديسمبر) وأصدر المارشال ألنبي إعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدي في الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته في المسائل الإدارية

نفي سعد وصحبه إلى سيشيل

استقر رأى السلطات البريطانية على نفي سعد وصحبه إلى جزائر سيشيل seychelles وهي جزائر نائية في أرخبيل^(١) تملكه بريطانيا في المحيط الهندي بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الأرخبيل كله وأهمها جزيرة « ماهي » Mahé وهي التي نفي إليها سعد وصحبه

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من :
فتح الله بركات باشا . عاطف بركات بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك .
الأستاذ مكرم عبيد . على ظهر إحدى النقالات الحربية ، فأقلتهم إلى « عدن » ، وبعد أن
لبثوا بها قليلا نقلوا في مارس إلى جزائر سيشيل ، وظلوا منفين بها ، ثم نقل سعد إلى جبل
طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

الدعوة إلى وحدة الصفوف

بعد نفي سعد

دعا المرحوم أمين بك الرافعي إلى توحيد الصفوف ، ووجد في إجراءات السف التي
اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة ، ورغم ما أصابه من
أذى كبير لمخالفته رأى سعد في دخول المفاوضات ، كتب في هذا الصدد يقول^(١) : « نعم
يجب أن ننسى الأيام التي انصرمت وأن نسدل ستارا على ما أصابنا فيها من أذى ، يجب أن
ننسى أشخاصنا ، ونذكر أن الوطن في حاجة إلى مثل هذا النسيان ، حتى تتمكن من أن
تذكره وحده ، ونعمل له وحده ، ونسعى في خيره وحده ، هذا واجب المصري اليوم ، هذا
جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية ، هذا رد مصر على تحدى
السياسة الإنجليزية ، فإلى الاتحاد والتضامن ، إلى الاتفاق والتصافح ، إلى التآزر
والتكاتف ، إلى الاستمرار في المطالبة بحقوقنا ، إلى اليقظة والسهر على قضيتنا ، إلى مواصلة
السعى في دائرة القانون ، إلى المستقبل المملوء أملا ورجاء ، إلى الحرية والاستقلال التام ! »

عودة الوحدة مؤقتا إلى الوفد

كان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سموا منشقين إلى
حظيرة الوفد ، وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . عبد العزيز فهمي . حمد الباسل . احمد
لطفى السيد . حافظ عفيفي . عبد اللطيف المكباتي . محمد علي علوبه . جورج خياط ،
فانضموا إلى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم : واصف بطرس غالى . ويصا
واصف . على ماهر . واجتمعوا في بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر ، وأصدروا بيانا مشتركا أعلنوا

(١) الأخبار عدد ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

فيه أنهم أجمعوا كلمتهم ووجدوا جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بدأ به منذ ثلاث سنوات ، ودعوا الأمة إلى العمل لاستقلال البلاد خالصا من شوائب التفرقة والتخاذل وأن تعتصم بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبوغ غايتها ، ووجهوا إلى سعد فى منقاه وإلى صحبه خالص تحياتهم القلبية

وضم الوفد إلى أعضائه فى يناير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلا من : على الشمسى . وعلاوى الجزار . ومراد الشريعى . ومرقس حنا . وعبد القادر الجمال

على أن عبد العزيز فهمى بك لم يلبث أن استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢ ، وأذاع استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسبابا

وتبعه زملاؤه : احمد لطفى السيد . محمد محمود . محمد على علويه . عبد اللطيف المكباتى . حافظ عفيفى ، فانقطعوا عن الوفد ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد إليه ، إذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عند ما وقع الانقسام الأول ، وأن الباعث على ضمهم هو الارتياح والشك فى إخلاص المنفصلين ، وفى الحق أنها حجة ضعيفة ، وكان يجدر بهم ألا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سببا للانفصال ونقض الوحدة ، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سird الكلام عنه

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد إذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم إلى سيشيل أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحا تشهرة الأمة فى وجه السياسة البريطانية ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعا من دراسة المفكرين والباحثين ، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ

فأصدر الوفد قراراً فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة ، وجعلها على نوعين :

(١) عدم التعاون (٢) المقاطعة

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز ، والغرض منه أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة ، فليس لعامل أن يخدم

انجليزيا ، ولا لمصرى أن يخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده ، وليس لمصرى أن يستشير طبيبيا انجليزيا ، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين ألا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية

عدم التعاون السياسى — ومن أجل مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا النهج ، فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع ، لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستر وراء زعم أنها إدارية

ودعا إلى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الإنجليزية ، وتنظيم المقاومة السلبية ، ونشر الدعوة إليها ، وتأليف لجان لتنفيذها ، وتضامن الأمة فى سبيل إنجاحها وهاك نص البيان كاملا :

« غضب الشعب المصرى بعد أن مدَّ يد الصداقة للشعب الإنجليزى الحرفرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الإيضاحية ، ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الإنجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين ، ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حتى شاعر بكرامته محب للسلام ، والوفد المصرى المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة

« والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية :
« الأولى عدم المعاونة ، والثانية المقاطعة

عدم المعاونة

— ١ —

فى معاملات الأفراد

« يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئا جديداً وفكرة صائبة ، والغرض أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة

« وليس لعامل أن يخدم انجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيبيا انجليزيا ، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت انجليزية

— ٢ —

فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم

« من أجلى مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، وإن سياسة القوة لا تدوم طويلا فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القوى وهذا مركزه فى وسط العالم المتمددين ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج عى هذا الإجماع لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستر وراء زعم أنها إدارية

« وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وأنه ليس لانسان كائنا من كان أن يطالبهم بمعاونة فى أى عمل يصادر عواطف امتهم البرئية ويناقض أمانيتها القومية المشروعة ، لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا الامنفذين لإرادة الأمة

« واجب الأهالى أن يتجاهلوا وجود الموظفين الانجليز وأن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين

« وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام

المقاطعة

— ١ —

مقاطعة البنوك الانجليزية

« على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الانجليزية

« وإذا أودعوها في بنك مصر فليكن ايداع المبالغ لمدد معينة بقدر الامكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له ان يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية

- ٢ -

مقاطعة السفن

« على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه في الخارج أن لا يشحنوا بضائعه على سفن انجليزية ، وليس لمصرى أن يسافر على مركب انجلىزى ، وعلى الجمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الإنجليزية وإدخال بضائعها إلى الجمارك وتموينها بالفحم

- ٣ -

مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية

« على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضد السرقة أو الحريق والإتلاف لا يجوز لمصرى تجديددها إلا فى شركات غير انجليزية

- ٤ -

مقاطعة التجارة

« يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة ، أما التاجر الإنجليزي فتجب مقاطعته مقاطعة تامة ، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل انجلىزى أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز مهما كانت جنسية التجريها ولو كان مصرياً ، ولكن لأجل عدم الإضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل انجلىزى إلى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شئ من هذه البضائع يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنجليزية

وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها . وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها

« إنما يجب على التجار المصريين أن يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس أنجلزى

» وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الأنجلز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الأنجلزىة على هذه الصورة حتى إذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة ، وستُنظم طريقة مراقبة التجار لتحقيق من مصادر بضائهم وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الأنجلزىة التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع ، وستكون مهمة اللجنة أولا : عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحال وجودها ثانيا : الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الأنجلزىة) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تُعرض فيها مصنوعات بلادها . ثالثا : تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء : المصدرين منهم والموردين

نشر الدعوة

« يجب أن يُنشر بهذا النظام الجديد ويُذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات

» ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات ، فاشترا كهن ومجهوداتهن أعظم أثرا فى هذا الوقت الخطير إنقاذاً للوطن

» ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تُشكّل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الاسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكّل بمقرها لجانا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية

« أيها المصريون . إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم فأحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهمكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر ، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ، وديننا يملك عليكم مشاعركم ، اثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته منظم فى خطواه ذو عزيمة صلبة

ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية ، وحرامٌ أن تمس أجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرامٌ أن تمتد أيديكم لمعاونة انجليزي ، واعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم في استعمال سلاحكم وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ومتين إجماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته في مودتكم وتقديره لسمو أغراضكم

« أيها المصريون — أذكروا على الدوام أن الله معنا والحق في جانبنا والتضامن في صفوفنا وأن النصرآت لا ريب فيه »

ووقع على هذا النداء كل من : حمد الباسل . وبصا واصف . علي ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريبي . واصف بطرس غالى . أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم في قصر النيل وعطلت الصحف التي نشرت هذا القرار ، وهى : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم ، ثم عادت فأذنت لها بالظهور

هيئة وفد جديدة

وعلى اثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبي . الشيخ مصطفى القاياتى . سلامه بك ميخائيل . نحرى بك عبد النور . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى وأصدروا نداء إلى الأمة بالاستمرار في الجهاد

الإفراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد

حوادث الاغتيال

تعددت في هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن والام
فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بإدارة الأمن العام بأن أطلق
عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ، فأصيب إصابة غير مميتة ، ولم يعرف الفاعل
وفي فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب
مصنع بالشرابية ، وشرع في قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكي بمصلحة السكك
الحديدية ، ولم يعرف الفاعلون

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا من مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا ، وظل شاغرا أكثر من شهرين ، وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ، لما أثاره من سخط الرأى العام ، وقد فوَّح عبدالحالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة ، فاشتراط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره ، وجرت فى هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللورد أللنبى والسلطان فؤاد ، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء

وفى الحق أن فى وضعه شروطا لتأليف الوزارة واشترطه قبولها قبل أن يؤلفها ، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم ، فإنك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج ، لمجرد الرغبة فى تولى الحكم ، والتهافت على المناصب ، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود ، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى ، إذ سبقه إلى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى أبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه (١)

شروط ثروت باشا

- أما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى :
- أولا — عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقه به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر)
 - ثانيا — تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بدءا من ذى بدء
 - ثالثا — إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل
 - رابعا — إنشاء برلمان من هياتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة

(١) راجع كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٢٥.

العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه
خامسا — إطلاق يد الحكومة بلا مشارك في جميع أعمال الحكومة
سادسا — لا يكون للمستشارين في الوزارات إلا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار
المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء
سابعا — حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإيهما
يظللان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة
ثامنا — استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين
وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية)
تاسعا — رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف
الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال
المتعقلين وإعادة المبعدين

عاشرا — الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية
بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانبجلترا
والأجانب ، ولحل مسألة السودان ؛ بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط
مما جاء فى مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها
حادى عشر — يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من
الحكومة الانجليزية

كانت هذه الشروط حسنة فى مجموعها بالنسبة إلى ذلك العهد ، أى فى الظروف التى
وضعت فيها ، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى انجلترا عن بعض ما اغتصبته ، دون
أن يكون لهذا التخلي مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها ، فهذا التخلي من جانب
واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطا من الجانبين
وتحتم على مصر تنازلا عن حقوقها الجوهرية وإقرارا للاحتلال

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط ، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجللاء ، وأصدر بيانا
بهذا المعنى قال فيه :

« ومن أخطر الأمور فى هذا البيان — بيان شروط ثروت باشا — أنه أغفل أهم

المطالب المصرية ورأسها ، وهو الجلاء ، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا في الشروط المحققة فوراً ولا في المسائل المؤجلة للمفاوضة ، وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التي وردت في البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع ، فاشتراط جعل رأى المستشارين الإنجليز استشارياً مع بقاء المعتمد السامى لحكومة إنجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح في الواقع اشتراطاً وهمياً ، إن السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التي ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل ، خصوصاً وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف في نقطة بقاء الجيوش الإنجليزية في مصر » ، إلى أن قال : « إن هذه الأقوال لا يقبل معها إغفال طلب الجلاء في برنامج وطني يقصد به الوصول إلى الاستقلال » ، وختم بيانه بالعبارة الآتية : « لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملاً بالمبادئ الدستورية ، بل عمدت فوراً إلى طلب التأييد والتعضيد ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت أن البيانات والعهود والوعود لا قيمة لها إلا إذا كان تنفيذها موكولاً لرجال موثوق بهم ، إن الأمة لا تؤيد بياناً إلا إذا كان خالياً من الإبهام والتسويق ، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء ، أيها المواطنون ! لا تخيدوا عن المقاومة السليبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فإن المقاطعة وعدم المعاونة هما الطريق إلى الاعتراف بحقوقكم كاملة ، فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التام . القاهرة في ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - ٢٥ طوبة سنة ١٦٣٨ . التوقيعات : حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف غالى »

كان هذا البيان حسناً في مجموعه ، وكان تحولاً نحو المبادئ الوطنية السليمة ، ودعوة للأمة إلى الاستمسك بالجلاء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح ، بل هو جوهر الاستقلال وكيانه

اقتنع اللورد أللني Allenby بأن شروط ثروت هي أقل ترضية للأمة المصرية في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل رأى مع حكومته في شأنها ، ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقناع أقطابها بقبولها ، فسافر من القاهرة يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٢ ليصطحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شيلدون ايموس منبششار وزارة الحقيانية وكانا يشاطرانه رأيه في قبول شروط ثروت باشا ، وقابل في لندن السير لويد جورج

رئيس الوزارة البريطانية واللورد كيرزون وزير خارجيتها ، وتباحثوا في الاتجاه الذي تتخذه السياسة البريطانية حيال مصر ، وانتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت باشا ، وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر الأكبر في صدور هذا التصريح ؛ لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة في إنجلترا ، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تُصاب التجارة والصناعة البريطانية بالبوار في مصر ، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المعتصبة

صدر إذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف ، وعاد اللورد ألنبي الى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) ، وهو يتضمن اعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ، ثم احتفاظ إنجلترا بصورة مطلقة بقوى المسائل الأربع الآتية ، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هي عليه الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهي : (١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة (٣) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات (٤) السودان

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهاك نص التصريح :

تصريح لمصر

« بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة
« وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فيموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة
- ٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت

باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي أُعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ — إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتية بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات

(د) السودان

وحتى تُبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن »

مخاطب الحكومة البريطانية

إلى السلطان فؤاد

وقابل اللورد أللبي السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير) ، ورفع إليه خطابا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وأرفق به نص التصريح ، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له ، قال :

« يا صاحب العظمة :

١ — أتشرف بأن أعرض لقيام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية^(١) التي قدمتها الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والمطف على الأمانى المصرية ، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها

٣ — غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان

(١) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص ٢٤)

الأساس الذى بنيت عليه الذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما ، وقد نصت الذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي

٤ — وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى الذكرة سيجىء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية

٥ — أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التداخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ، إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى ، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتداخل فى شؤون مصر ، وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية

٦ — هذا هو كل معنى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية

٧ — فإذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التداخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال^١ يشير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر ، وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيراً^(١) أى أساس عظمهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حداً تهيج ضار^٢ قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب

(١) يشير هنا الى اعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى سيشيل .

بثمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذى روى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلاً نهائياً مرضياً

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصرى لمصر

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى « وإذا أبطأ لآى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (اقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علماً بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ — فالكلمة الآن لمصر وإنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء « ولى مزبد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « ألبنى - فيلد ماريشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الإعلان منذ الحرب العالمية الأولى ، ولقد كانت إنجلترا

سواء منذ أعلنت الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٤ أو في أثناء الحرب أو في عهد الثورة أو في معاهدات الصلح^(١) متمسكة بها ، فأعلانها انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر ، مكسب سياسي ومعنوي ، وقد ترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذي أُلغى في عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر ، كما ان الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التي كانت تعترض فعلا إعلان الدستور ، فزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا

حقا إن بقاء الاحتلال البريطاني يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريا أكثر منه جديا ، لأن الاحتلال هادم للاستقلال ، كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح ، وحقا إن احتفاظ إنجلترا في التصريح بتولى الأمور الأربعة الواردة في البند الثالث منه إلى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح ، وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، ثم السودان أيضا ، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد ، وتمكن إنجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشؤون الداخلية لمصر ، فضلا عن شؤونها الخارجية

كل هذا حق لا مصرية فيه ، ولكن الأمر الذي لا نزاع فيه أيضا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأمام ، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها ، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بإزاء إنجلترا ذاتها ، وإزاء الدول التي سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية ، ثم بإزاء الدول والبلاد الأخرى عامة ، وهي كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شؤونها الداخلية ، وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها ، ذلك الدستور الذي ألغته إنجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها مصر ، وحالت دون تمتعها به طيلة مئة الاحتلال ، نعم إن التحفظات الأربعة تقضي على أية سيادة داخلية أو خارجية ، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادي معا ، وإن الفرق ليبدو جليا بين التبليغ البريطاني المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ على أثر قطع مفاوضات عدلي باشا (ص ٢٤) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،

(١) معاهدة فرساي مع ألمانيا في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وسان جرمان مع النمسا في ١٠ سبتمبر سنة

١٩١٩ وسيفر مع تركيا في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠

فن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الانجليزية قد طرأ عليها تغيير جوهري بين الأولى والثانية ، وهذا التغيير كان مكسبا جزئيا لمصر ، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التي احتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضاراً لوقبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد ، أما إذا كانت ماضية في جهادها فإنه بلا شك فوزاً لها في معركة من سلسلة المعارك التي يتألف منها نضالها القومي الطويل

إن ميزة هذا التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو إنجلترا ، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر ، أي أن مصر لم تتقيد بموجبه بأي قيد ، ولا تنازلت عن أي حق ، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه ، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة ، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلاً من جانب مصر عن حقوق لها ، واعترافاً بمركز غير مشروع للاحتلال ، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يُفرضاً على البلاد في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التي دعته إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التي تطلبها هذه ومن ثمَّ عمدت إلى إعلان تصريح من جانب واحد

وهذا معناه أنها إذ لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر في المعاهدة ، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها ، وهذا ولا شك مكسب جزئي لمصر ، وفرنق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو إنجلترا وبين أن تحصل إنجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها في ضرورة عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا ولجوؤها مؤقتاً إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلي باشا في مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١ ، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح في حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزاي التي يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين ، إلى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها ، فقبل كيرزون الفكرة مبدئياً ، ولكنه أشار إلى أنها تقتضي معاونة مثل عدلي باشا ، فاعتذر عدلي لأنه إنما جاء لتنفيذ برنامج معين ، وهاك ما جرى من الحديث بينهما في هذا الصدد :

عدي باشا — لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شؤونهم ، ولو كان ذلك مؤقتا وإلى أجل ، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظمات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولاً بها ، وعلى أي حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل

اللورد كيرزون — ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوي نفوذ مثلك

عدي باشا — إن لي برنامجا معروفا ، ولم أقبل الوزارة إلا للسمي في تحقيقه ، فلا يسعني أن أعود إلى مصر وأعلن للملا أني لم أنجح ولكني باق لتنفيذ جزء من المشروع الذي لم أقبله^(١)

وعلى ذلك قطع عدي المفاوضات واستقال من الوزارة ، وكان موقفه من هذه الناحية سليما ، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته في التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر في شيء

على أنه يجب أن نلاحظ خطورة التحفظات التي استبقتهما إنجلترا في تصريح ٢٨ فبراير ، حقا إن مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات ، ولكنها في الواقع هادئة للاستقلال ، مبقية مصر في دائرة الحماية الفعلية ، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الإعراض والاستنكار ، وهي محقة في هذا الموقف ، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور ، وإدراكها ما يبييت لها من نيات السياسة البريطانية ، وقد تكشفست هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التي لا يست صدور هذا التصريح

فقد أبلغ المستر لويد جورج في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الذومنيون) سياسة حكومته في برقية قال فيها :

« يسرني أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن ، بالاتفاق التام مع لورد ألنبي ، إصدار تصريح لمصر تنتهي به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصالح الخاصة التي للإمبراطورية البريطانية في مصر ، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التي أعرب عنها في المؤتمر الإمبراطوري ، وهو تنفيذ للمبادئ التي وضعت وقتئذ

(١) وثائق المفاوضات — مضابط دور الانتقاد غير العادي للبرلمان — نوفمبر سنة ١٩٣٦

« وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة جلالة الملك في شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر ، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العديلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى في عدة مدن فُتحت بسهولة ، وأرتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ، وإحداث إضراب عام بين مستخدمي الحكومة ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل ، وبعد عيد الميلاد مباشرة نُقِيَ زغلول زعيم التهييج الوطني تحت الأحكام العسكرية لإيائه أن يكف عن النشاط السياسي ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون ، وهم الآن في طريقهم إلى سيشيل ، وفي خلال هذا مضي لورد أللبي في المفاوضات لتأليف وزارة ، وعرض في يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنكليزية) ، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تُنهي بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصالح الخاصة التي للامبراطورية البريطانية في مصر لمناقشات تدور في المستقبل ، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله ، إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية في نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليفة بأن لا يكون لها سند قانوني متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد في المستقبل للمفاوضة في عقده من الاتفاقات ، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية ، ولكن اللورد أللبي صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين ، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة ، فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته ، وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جدا

« ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما ، فقد تقرر أن نمضي إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه إليه بالتلغراف مع هذا ، وهذا التصريح — مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة — يقرر المركز الذي ندعيه في مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التي تجعل الاحتفاظ بمركزنا انخاص حيويا لتأمين الامبراطورية ، وقد أقيمت الحالة الراهنة في كل هذه الأمور ، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة في عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح ، وفي خلال ذلك يكون المصريون أحراراً في وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانتهم

« ونحن ننوى ، فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية ، أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييراً ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر ، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضرورتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فإنها (أى بريطانيا) ستحافظ دائماً بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية ، ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى ، وإننا نعدّ كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودى وأنها نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملاً عدائياً نرده بكل الوسائل التى لدينا »

« وسيسلم اللورد أللبي التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه ، أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة »
وألقى المستر لويد جورج فى مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى ، أكد فيها النيات التى أعرب عنها فى برقيته إلى الملكات المستقلة ، وأضاف إلى ذلك توضيحاً لسياسة إنجلترا فى السودان ، وهى إنكار الوحدة بينه وبين مصر ، والعمل على فصله عنها ، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية ، قال : « إن الحاجة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التى وقعت فيها ، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالاً وأموالاً منذ إعادة فتح السودان أى منذ نحو عشرين عاماً بقصد إعادة السلم والرخاء إليه حتى يحل اليوم الذى يصبح فيه خصبا أهلاً بالسكان بقدر ما هو الآن قحلاً خلوً من الناس ، وإن الحكومة لن تسمح مطلقاً بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلاً من التقدم وما يُرجى منه كثيراً فى المستقبل ، وإن لمصر حقاً لا ينكر فى الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أى دخل مطلقاً فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو ما تحتاجه فى المستقبل لزراعة أراضىها بأكملها ، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات ، وليس هنالك سبب لأن تمرقل هذه الضمانات تقدم السودان بأى وجه من الوجوه »

التبليغ البريطانى إلى الدول

باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطانى على التصريح ، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنجليزية فخواه فى كتاب إلى معتمدى إنجلترا فى الخارج لى يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية عامة ، وتمسك فى التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه ، وعدّ تدخل أية دولة أخرى فى شئون مصر عملاً غير ودى لإنجلترا ، فألقى هذا الكتاب ضوءاً كاشفاً لنيات إنجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها ، قال :

« قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التى أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها أيضاً ما يأتى :

« لما تعرض السلام والرخاء فى مصر للخطر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا فى الحرب العظمى وتحالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ، ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها حماية بريطانية

« وقد تغيرت الحال الآن فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة ، وقررت حكومة جلالة الملك ، بعد التدبر الدقيق وطبقاً لتقاليدھا السياسية ، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى الوقت ذاته تحتفظ لنفسها ، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر ، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الامبراطورية البريطانية وتعهداتها ، وستبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بهذه المسائل كما هى بغير تغيير إلى أن يتم عقد هذه الاتفاقات ، وستكون الحكومة المصرية حرة فى إعادة وزارة للشئون الخارجية وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلاً سياسياً وقنصلياً ، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى فى المستقبل بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية وإلى أن يتم لمصر تمثيلها فى الملكة المختصة

« ومع ما سبق فإن إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها

« إن سلامة الأراضي المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهي ستمسك دائماً باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول من زمن مديد — مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوي بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملاً يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها »

بيان الحزب الوطني

عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطني رأيه في التصريح في بيان أصدرته اللجنة الإدارية يوم ٢ مارس ، أوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية وإصرارها على اغتصاب حقوق مصر ، وهاك نص البيان :

« اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتي مع إبلاغه إلى سفراء الدول بمصر وإلى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية

« لا ترى اللجنة الإدارية للحزب الوطني في خطاب اللورد ألنبي المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أي تغيير في مقاصد الحكومة الانجليزية بالنسبة لمصر ، فإن من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ إنجلترا وسيلة جديدة للتوصل إلى حمل المصريين على اعتبار مراكزها في مصر شرعياً ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وإعلان انتهاء الحماية ، وقد فات السياسة الانجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ إنجلترا بعلاقاتها الخاصة التي تدعيها مع مصر وحصولها على الضمانات التي تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات ، وفصل السودان عن مصر ، كلها أمور لا تجعل لإعلان استقلالهم قيمة وتجعل تصريح الحكومة الانجليزية مبدلاً لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمرکز الذي تدعيه

وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائي من التدخل في شئون البلاد الداخلية والخارجية « إن تصريح الحكومة الانجليزية صريح في اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفي أن إنجلترا هي صاحبة السيادة على مصر وفي أن ما تخوله لمصر من التصرفات والامتيازات ليس إلا من قبيل المنح والتنازل من جانبها وحدها ، وقد قصدت الحكومة الانجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطاتها ونفوذها الجوهري في البلاد ومنها الأحكام العرفية ، ثم هي في الوقت نفسه تغري المصريين على الدخول في مفاوضات جديدة وإن كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة إلا أنها في الواقع محصورة في دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التي تعطىها مصر لإنجلترا ، فالدخول في مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل إنجلترا الداخلية ويُعتبر إقرارا صريحا وتسليما من جانب مصر بالحقوق التي تدعيها إنجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلا تاما

« وإن تصريحات رئيس الوزارة الانجليزية في البرلمان الانجليزي يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه ، تلك التصريحات التي نقلتها التلغرافات ، وإبلاغ الوثيقتين المذكورتين إلى المستعمرات الانجليزية (المستقلة) تجعل المسألة أكثر وضوحا لمن خدعه ظاهر التصريح ، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الانجليزية في اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية « المنة » ، وفي أن كل ما يتم من جانب إنجلترا بالنسبة لمصر لا يصح أن يغير في نظر العالم العلاقات الخاصة التي تدعي إنجلترا وجودها مع مصر

« وما يلفت النظر بصفة خاصة في تصريح الحكومة البريطانية أمران :

(الأول) أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية الى يوم انتهائها وأن إنجلترا كانت لها صفة شرعية في حكم البلاد

(الثاني) أن الأحكام العرفية لا تلغى الا إذا صدر قانون التضمينات وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التي قامت بها السلطات العسكرية تنفيذاً للأحكام العرفية ، وقد أبان الحزب الوطني فيما نشره على الأمة من التقارير والخطابات والقرارات المضار العظيمة التي تلحق البلاد من إقرار تلك الأعمال

لذلك

تعلم اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئاً فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التقرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها ، واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائماً بمطلبها الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال »

الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظراً بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يُعهد بتأليف الوزارة إلى ثروت باشا ، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه

كتاب الملك الى ثروت باشا

ففي أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة في كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير ، وما تضمنته من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها ، وألمح إلى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملغى طيلة عهد الحماية) ، وأعرب عن أمله في أن تحقق الأمة كامل أمانها في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية ، وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، قال :

« عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

« إن القرار الذي أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز ، وهو ثمرة الجهاد القومي الذي تمهدهناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ، ولا ريب عندنا في أن استمساك الأمة بروابط الوثام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانها ، ونظراً لما نعرفه لكم من الجهد الشكور في خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهد فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لمعهدكم وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا المالي به

« ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة

والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام
« وإنا نسأل الله العليّ القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ووعاينا بالخير
والسعادة وهو المستعان »

صدر بسرأي عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا في اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه
الذين اختارهم لمعاونته ، وأوضح برنامج وزارته ، فأشار إلى أنه ما كان له أن يتولى أعباء
الحكم في ظل المبادئ التي أعلنتها الحكومة البريطانية في مشروع المعاهدة الذي عرضه
اللورد كيرزون على عدلي باشا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفي التبليغ البريطاني الذي أعقبه
(تبليغ ٣ ديسمبر) ، قائلا إن تولى الحكم في ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول
لها ، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له ، فقال إنهما قد أحدثا
تغييراً كبيراً في الحالة يسمح بتأليف وزارته لما في هاتين الوثيقتين من الرضوية للشعور
القوى ، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث
ويقرر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ
في ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى
الانتخابات في أحوال عادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وأعرب عن
أمله في أن تتذرع الأمة في الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف
القلوب والأخذ بدواعي النظام والحكمة ، وهاك نص جوابه :

« يا صاحب العظمة

« أتقدم إلى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتني من الثقة السامية

إذ عهدت إلي بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لي رتبة الرئاسة الجليلة

« وإني لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة

وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم : اسماعيل صدقي باشا لوزارة المالية ، وإبراهيم فتحي باشا

لوزارة الحرية والبحرية ، وجعفر ولي باشا لوزارة الأوقاف ، ومصطفى ماهر باشا لوزارة

المعارف العمومية ، ومحمد شكري باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى فتحي باشا لوزارة الحقانية ،

وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف سميك بك لوزارة المواصلات ، وقد

احتفظت لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية ، فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه .

« يا صاحب العظمة . لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانها فى الاستقلال ، إلا أن تقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسمنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها ، فإن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها ، غير أن الكتاب الذى رفعه نخامة المندوب السامى البريطانى إلى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا ، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، أما وقد جُزنا هذا اللور بخير فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وإن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أترأهى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهد .

على أن الوزارة ترى أنه لى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسمى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة ، ولذلك فإن الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل

« وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا إلى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا إهمال ما يدعو إليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما آخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية ، هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى

والفصلى لمصر فى الخارج ، ونظرا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستُمنحها البلاد فإن الوزارة قد اعترفت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى إدارة شؤون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها ، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة

« والوزارة تحبى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وأنها لترجو أن يحىء مكللا لمجهود البلاد ، واننى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع الطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

وقد صدر الرسوم السلطانى فى اليوم نفسه (أول مارس) بتأليف الوزارة على النحو الوارد فى جواب ثروت باشا : عبد الخالق ثروت باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . اسماعيل صدق باشا للمالية . ابراهيم فتحى باشا للحرية والبحرية . جعفرولى باشا للأوقاف . مصطفى ماهر باشا للعارف . محمد شكرى باشا للزراعة . مصطفى فتحى باشا للحقانية . حسين واصف باشا للأشغال . واصف صميكة بك للمواصلات

إعلان الاستقلال

والناداة بالسلطان فؤاد ملكاً لمصر

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة إلى الوزارات السابقة ، إذ أعلن السلطان فؤاد فى ١٥ مارس استقلال البلاد ، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأصدر الكتاب الآتى إلى رئيس الوزارة :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشمر بأعظم الاغتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب إلى أمتنا العزيزة

« وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علماً بهذا الخطاب الرسالة صورته مع أمراً ولتعمموا نشره في جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه إليه »
« فؤاد »

« صدر بسراى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — »
وهذا نص الخطاب الذي وجهه الملك فؤاد إلى الأمة وأعلن فيه الاستقلال . قال :
« إلى شعبنا الكريم »

« لقد منَّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم درلة متمتعة بالسيادة والاستقلال وتتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية »
« وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهداً في السعي بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسماع شعبنا الكريم »
« وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيتها المجيد »
« فؤاد »

« صدر بسراى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ — »
وأطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والخرطوم وسواكن ، وأطلق ٢١ مدفعاً في عواصم المديريات وفي دمياط والسويس ، وتلى الخطاب الملكي والأمر الكريم في المحافظات وعواصم المديريات
واعتبر يوم ١٥ مارس عيداً وطنياً تسترخ فيه مصالح الحكومة من العمل ، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الاحتجاج بهذا الإعلان ، وكان موقفه سلبياً مشرفاً ، إذ لم يجد تحقيقاً لمظاهر الاستقلال الصحيح ، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الإعلان فإن الاحتلال البريطاني قائم ، والأحكام العرفية الأجنبية مبسطة ، وأنجلترا مستبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال ، والسودان مفصول عملياً عن مصر ، فلا غرو أن قوبلت مظاهر الاحتجاج وإطلاق المدافع بالفتور والإعراض ، وكان هذا الشعور دليلاً على تقدم الوعي الوطني في طبقات الشعب

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة مستقلة

ذات سيادة وأن ولي الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر
وهاك نص الكتاب الذي أرسله ثروت باشا في هذا الصدر إلى كل من
معتمدى الدول :

« أتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكى الذى أصدره مولاي ولى
الأمر على اثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة
بالسيادة والاستقلال ومتخذاً لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . وإني أرجوكم التكرم
بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لإكرام جنابكم الإعراب عن
عظيم احترامى »

وبذلت وزارة ثروت باشا سعيها محموداً فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال
ففضلا عن اعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولاها ثروت باشا بعد أن
كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢)

وكانت العادة جارية فى عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك إنجلترا
وعيد ميلاده ، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح فى هذين
اليومين ، وأصدر بلاغا رسميا بذلك ، وسارت الحكومة من بعده على هذه القاعدة
وألغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير
جنرال السير جلبرت كليتون

وكفّ المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعا
بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشؤون الصحية) والمالية والأشغال
والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكيلا مصرية لوزارة الخارجية ، كما
عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة

وعُنيّت عناية موفقة بإيفاد البعثات العلمية الى الخارج فأوقدت عدداً كبيراً من خريجي
المدارس العليا وطلبتها إلى جامعات أوروبا وأمريكا لتخرج مصريين اخصائيين يشغلون
الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحاولون محل البريطانيين والأوروبيين
فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال والحماية ، وأنشأت « المجلس الاقتصادى »
للعناية بأمور مصر الاقتصادية

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول في كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ »^(١) أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل في نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها في هذا النظام وفخواء الاعتراف بالأمير فاروق (جلالة الملك) ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية، وقلنا إن هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية، وإن هذا الوضع كان وضعاً شاذاً

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه، إذ أصدر بعد اعلان الاستقلال أمراً ملكياً في ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن الملك ورث في أسرة محمد علي (المادة الأولى) وإن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفي أكبر الإبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢)

وتطبيقاً لقاعدة توارث العرش نصت المادة الثانية في ختامها على ما يأتي « فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق »، ونصت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك في حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش في كل الأحوال المحتملة^(٢)

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانوناً في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته، والطبقات التي ينحصر فيها لقب الامارة ونظام توارث ذلك اللقب، وتأليف مجلس البلاط الذي يقضى في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة

وألحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات من الأسرة المالكة

(١) ج ٢ ص ١٠٢

(٢) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية ورث في أسرة محمد علي وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢

وفي ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكي بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة

إقرار تصفية أملاك الخديو عباس

وفي ١٧ يولييه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثاني ، وقضى بتضييق ماله من الحقوق وحرمانه المגיע إلى مصر ومنحه من التقاضي أمام المحاكم المصرية ، وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع إعطائه الصيغة الدستورية

وَضْعُ الدِّستور

ألفت وزارة ثروت في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، عهدت برأسها إلى حسين رشدي باشا ، وتألفت عل النحو الآتي : حسين رشدي باشا (الرئيس) . أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) . الأعضاء : يوسف سابا باشا . أحمد طلعت باشا . محمد توفيق رفعت باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . السيد عبد الحميد البكري . الشيخ محمد منجيت . الأنبا يوانس . قليبي فهمي باشا . اسماعيل أباطه باشا . محمود أبو حسين باشا . منصور يوسف باشا . يوسف اصلان قطاوى باشا . ابراهيم أبو رحاب باشا . على المنزلاوى بك . عبد اللطيف المكباتى بك . محمد على علوبه بك . زكريا تامق بك . ابراهيم الهلباوى بك . عبد العزيز فهمي بك . محمود أبو النصر بك . الشيخ محمد خيرت راضى بك . حسن عبد الرازق باشا . عبد القادر الجمال باشا . صالح للوم باشا . الياس عوض بك . على ماهر بك . توفيق دوس بك . عبد الحميد مصطفى بك . حافظ حسن باشا . عبد الحميد بدوى بك

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس ، ولذلك سميت « لجنة الثلاثين » وهى فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى رأى رجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين ، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها ، لأنهما لم يقبلا الاشتراك فى عضويتها ، وقد اعتذرت عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه إلى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا إلى لجنة تؤلفها الحكومة ، وقد كان برنامج عدلى باشا

في وزارته التي ألفها في مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩) ، وكان ثروت باشا عضوا في هذه الوزارة ومقرا برنامجهما بداهة ، فاختصاه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج

، أتمت اللجنة مهمتها ، ووضعت الدستور ، ومن الحق أن نقول إنه في مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ المصرية

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت باشا في يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكان منتظرا أن يصدر به المرسوم الملكي على اثر تقديمه الى رئيس الوزارة ، لأن ثروت كان متقبلا أعمال اللجنة ومقرا النصوص التي وضعتها ، وقد قدمت إليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور

وكان ثروت جادا في بناء دار البرلمان ، إذ شرعت وزارة الأشغال في إقامة بناء مجلس النواب الحالي منذ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرا للمجلس الشيوخ ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجيء بيانه

العقبات في طريق ثروت باشا

إن العيب الجوهري في وزارة ثروت باشا أنها تألفت دون اتصال بالرأي العام أو استئناس بارتياحه إليها ، وبعبارة أخرى أنها لم تكن وليدة إرادة الأمة ممثلة في برلمان (إذ لم يكن البرلمان قد أنشئ بعد) ، أو في اتجاه الرأي العام ، ولم يُلق ثروت باشا باله الى هذا النقص الجوهري في وزارته ، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية في بلاد كانت تتطلع الى تقرير حقوقها العامة ، وأول هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة إرادتها ، وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع ، ومن هنا جاء الضعف في كيانها ، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، فبدأت وزارته بقبضة إلى أغلبية الأمة ، وزاد في بغضها له أنه ألف وزارته في الوقت الذي كان سعد ورفاقه في طريقهم الى المنفى السحيق الذي قضت السياسة الإنجليزية بإبعادهم اليه — في سيشيل (ص ٣٠) ، ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو الى اغتباط الأمة بوزارة ثروت ، ومن حقها ألا تغتبط بها ولا تؤيدها ، لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف في الوقت الذي يُقَصَّى فيه زعمائها عن البلاد بقوة الناصب ، فحساسة

الأمة من هذه الناحية كان لها كل مايسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصوصية ، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرا للداخلية في وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره ، فلما علم الناس أن ثروت فى سبيل تأليف وزارته فى الوقت الذى علموا فيه أن سعدا فى طريقه الى منفاه ، كان بديهيًا أن يرتابوا فيه وفى وزارته ، ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والأشواك

ولا يسوغ مسلكه انه هو الذى اشترط شروطه التى صارت فى الجملة تصريح ٢٨ فبراير وان من حقه بناء على ذلك أن يلى الوزارة ، لأن صاحب الفكرة فى هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول ، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء فى الحكم واستقال من وزارته الأولى ، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد ، ولعله تمسك عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده فى تأليفها ، لكن ثروت تفاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية ، ومن الحق أن نقول ان شخصية عدلى كانت أقوى وأسلم من شخصية ثروت ، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض ، لأنه قد خُيِّل إليهم أن الأمة لا بد وأن تدعن للهيئة السياسية التى فى يدها قوة الحكم والسلطان ، وهذا نقص كبير بل عيب خطير فى تفكيرهم السياسى ، ظهر أثره على تعاقب السنين ، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والبعث بحقوق الشعب

لم يكن الطريق إذن أمام ثروت سهلا ولا معبدا ، بل كان كما قلنا مليئا بالعقبات والأشواك ، فقد شرع فى قتله قبل أن يؤلف الوزارة ، إذ دُبرت مؤامرة لاغتياله ، وكان محمدا لإنفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة ، واكتشف البوليس هذه المؤامرة ، وقُبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التى اعزموها استعمالها لاغتياله ، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات فى منزل بجنينة ماميش بحى السيدة زينب ، واتهم فى هذه المؤامرة كل من : محمد حسن فرغل . محمد حسن سعد . على رحى . محمود حنفى سامى . عبد الحى كيره . عبد الحكيم محمود . عبد الحليم غنيم ، وحوكوا فى شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف القاعلون في معظمها ، ومخرج لها مركز الوزارة

ففي مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكننتوش بك مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بإصابات بليغة وفي مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشي كيف مساعد حاكم فرقة ب بشارع الفلكي ، فمات من جراء إصابته

ويبلغت هذه الحوادث سبعة ، ولم تهتد الحكومة الى الجناة فيها

احتجاج الحكومة البريطانية

على حوادث الاغتيال

أدى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها الى ازعاج الحكومة البريطانية ، فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية ، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة الى ثروت باشا في مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد ألبني المندوب السامي البريطاني ، وقد جاء فيه : « ان عدم الاهتمام الى مرتكبي تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب ، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التي اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذي تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته »

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التي تنكرها وينكرها الشعب المصري ، وأنها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها ، وهي لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة في العمل على زيادة تأثير التدابير التي سبق اتخاذها ، وأما عن التعويض فع ان الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قياما حسنا إلا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد في أن تمنح برأ منها وكرما من وقع به امثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى ان الظروف تقضى به من التعويضات ، وان الحكومة اظهرت استعدادها للجري على هذه الخطة في أحوال سابقة وانها ستظهر مثل

هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو إلى ذلك
وفي الحق ان الرد صيغ في قالب مملوء حكمة وكرامة واتزاناً
ولم تقف حوادث الاعتداء إثر هذا الاحتجاج والرد عليه
ففي ٣ يولييه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية
وفي ١٥ يولييه ، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونول بيجوت الموظف
بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطاني فأصيب بإصابات بليغة
فأرسل اللورد أُللني إلى ثروت باشا كتاباً في ٢٠ يولييه ، يبلغه فيه أن الحكومة
البريطانية تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التي لم يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ،
وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونول بيجوت ، وأن الحكومة المصرية يتعلق بها أن
تتخذ إجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقتهم ، وأن تضع حداً قاطعاً لحملة الجرائم
السياسية ، على أنه كلف بأن يخبره بأنه إن لم يتم ذلك فإن الحكومة البريطانية ستعتبر
المسألة ذات خطورة كبرى

فرد عليه ثروت باشا بأن المندوب السامي لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر في
اتخاذ تدابير خاصة في هذا الشأن ، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية في البوليس لسكى
يتيسر له زيادة عدد دورياته ، وإذا كانت هذه التدابير لم تؤد إلى منع وقوع تلك الجرائم ،
وتعرف مرتكبيها ، فإن الحكومة المصرية أول من يأسف على ذلك ، على أنها ستشاور على
الخطوة التي أبلغها إليه في رده السابق ، وأنها عملاً بهذه الخطوة لن تألو جهداً في أن تزيد على
قدر المستطاع أشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها ، وأنها تنوى
أن تنشئ في وزارة الداخلية فرعاً خاصاً يحصر في يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات
السياسية والإشراف على الأبحاث المتعلقة بها

وفي أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير
قسم البساتين بوزارة الزراعة ، فقتل سائق عربته المصري وجرح هو ونجله وخادمتة جروحاً
شفوا منها بعد حين

اضطهاد المعارضين

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من إجراءات العنف والاضطهاد ومصادرة الحرية
ما بنفها إلى الرأي العام ، تذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة

لها ، مع إباحتها الاجتماعات المؤيدة لها ، وتعطيل جريدة (الأهالي) تعطيلاً نهائياً في مايو سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يولييه سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الليبرتيه) نهائياً في يولييه ، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام ، وإصدارها تعليقات للمصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين في مقالاتها أو أنبائها ، وهذا من أعجب وأسخف التعليقات وأبعدها في الشطط والاعتساف

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجاً أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يولييه وهم : حمد الباسل باشا . الأستاذ ويصا واصف . مرقس حنا بك . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . جورج خياط بك . مراد الشريعى بك ، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريمة معاقبة عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يونيو سنة ١٩٢٢ منشوراً يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر ، وأنهم في ١٨ يولييه أذاعوا منشوراً موضوعه إثارة الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر ، وسجنوا بشكنة قصر النيل ، ثم أقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، واسترعت هذه المحاكمة أنظار الأمة ، ورأت فيها تناقضاً مع الاستقلال الذى أعلن في ١٥ مارس ، إذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم في مصر ؟! وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أخرج مركز الوزارة ، لأنها جعلتها في حى السلطة العسكرية الإنجليزية ، وقد وقف المهتمون في هذه القضية موقفاً مشرقاً ، فدفنوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم ، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه إذ قضت المحكمة عليهم بالإعدام ، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه ، ثم أفرج عنهم في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك . الشيخ مصطفى القاياتى . نحرى بك عبد النور . الأستاذ محمود فهمى النقراشى . الدكتور نجيب اسكندر . الأستاذ محمد نجيب الغرابى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار بك الباسل . الأستاذ حسن يس الخ

وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات ، فَعُد ذلك إقراراً لها ، وكان من المآخذ عليها
وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى . السيد حسين القصبي .
الأستاذ محمد نجيب الغرابي . الأميرالاي محمود حلمي إسماعيل بك . الأستاذ راغب اسكندر .
سلامة بك ميخائيل . الأستاذ عبد الحليم البيلي

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة تروت باشا ،
وبمعاونتها ومساعدتها ، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن معظم المخالفين
لسعد ؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد ، وقد عقد مؤسسوه أول اجتماع
لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد ، وخطب في هذا الاجتماع
عدلي باشا يكن الذي اختاروه رئيساً للحزب ، وأعلن في هذه الخطبة : « أن النظام الدستوري
هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة في المدنية كأممتنا » ، ولو سار هذا الحزب على
هذه القاعدة لكان له أثر طيب في حياة مصر السياسية ، ولكنه مع الأسف قد نقضها ،
وكان دأبه في مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية ، منفرداً أو مؤتلفاً مع كل جماعة
من الرجعيين

ولم يكن عدلي باشا ميالاً بطبيعته إلى الخصومة الحزبية ، ولكنه قبل رئاسة حزب
الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رأسته سنداً
لحزبهم ، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف بينه وبين سعد في إبريل
سنة ١٩٢١ ، على أن عدلي لم يلبث أن عاد إلى طبيعته التي تنفر من الخصومة الحزبية ، فاستقال
من رئاسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز فهمي باشا

وعيبُ هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول إلى حل القضية المصرية ،
وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها « كياسة » ، وما هي من الكياسة في
شيء ، بل هي سبيل التفريط في حقوق البلاد ، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه
وفي أطوار نشاطه ، فلم تذكر في برنامجه كلمة الجلاء ، والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال ،
وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع العقبات في سبيل إتمام الاتفاق بين مصر وإنجلترا ،
وهم يعلمون على أي أساس تريد إنجلترا إتمام هذا الاتفاق ، وما الذي تبغيه من إتمامه
وثمة عيب آخر في تكوينه ، وهو أنه تألف لا استناداً إلى تأييد الشعب ، بل ارتكناً

على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا الغيب طول حياته ، فهو ليس حزبا شعبيا يرتكز على إرادة الشعب ، بل هو حزب حكومي يعتمد دائما على قوة الحكم ، ومن هنا جاء تغليب سلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله إلى إهدار سلطة الأمة لكي يصل إلى مناصب الحكم ، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب في النضال السياسي ، لأن النضال الذي يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخفيض شوكتها إنما يرمي آخر الأمر إلى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت في محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التي ترمي إلى حرمان الشعب حقوقه السياسية

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيايية لا تميل إلى التسليم في حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق ، وسترى ذلك واضحا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذي يليه

مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

رُفعت البلاد في مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها ، وهما المرحومان اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا

كان مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين مجتمعاً في ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان ، وانتهى الاجتماع في الساعة السابعة ونصف مساء ، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك عضوي مجلس ادارة الحزب قبل إخوانهما ، ولما هما بركوب السيارة تقدم نحوهما أربعة مجهولون وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم ، فأصابت منهما مقتلاً وأودت بحياتهما

كان لهذا الاغتيال وقع أليم في النفوس ، لأنه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين في الرأي السياسي بوسائل القتل والإرهاب ، وفي هذا من العدوان على حرية الرأي ما تنبؤ عنه العدالة والإنسانية والمنطق السليم والنضج السياسي الرشيد ، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الرأي في البلاد ، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية إلى هذا الحد من الإجرام

استقالة وزارة ثروت باشا

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى الملك ، فقبلها في اليوم نفسه ، ولم يذكر في كتاب استقالته الأسباب التي دعت به إلى التخلي عن الحكم ، وإنما ذكر فيه برنامج الذي أعلنه في خطاب تأليف وزارته ، وعدد الأعمال التي حققها من ذلك البرنامج . قال :

« مولاي صاحب الجلالة

« تفضلت جلالتيك فشرفتني بثقتها العالية ودعتني إلى تأليف الوزارة فتمكنت بمعاونتها السامية من السعي في تغيير الحالة السياسية للبلاد بإلغاء الحماية التي ضربت عليها ، فلما آذن بالنجاح ذلك السعي الذي تمهده جلالتيك بالرعاية والمطاف شرفتني بأن عهدت إليّ رسمياً بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لمهدا ما أعلنته جلالتيك على ملاء العالم من استقلال البلاد الذي اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكيئة

« ولقد كان من الواجب عليّ في تلك الظروف أن آخذ على نفسي بين يدي جلالتيك ويدي البلاد عهداً بما أخطئه من وجوه تحقيق أمانها ، لذلك رفعت إلى سديك الملكية في الكتاب الذي أنهيت فيه إلى جلالتيك بقبولي تأليف الوزارة ، بياناً عن خطتها كان في مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لإرادة جلالتيك ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسؤولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الإشراف على العمل السياسي المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه إلى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على إلغاء الأحكام العرفية

« ومن دواعي القنطة للوزارة أنها وفقت في ظل عطف جلالتيك إلى تحقيق ما أخطئه لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التي نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعاً حاوياً لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم ، وهو الآن تحت النظر ، كذلك نجحت الوزارة في وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فألغيت وظائف المستشارين في وزارات الحكومة ولم يستبق منهم إلا مستشارا المالية والحقانية ،

مع قصر مهمتهما على إبداء الرأي والمشورة ، إلا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأوطانها ، وأبطل ما جرى عليه العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء ، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصري دون سواء ، وأخذت الحكومة بعد ذلك في إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب ، ثم أوفدت بعثات عدة إلى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم في وظائف الحكومة التي تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها

« أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وقعت الوزارة فيه أيضا إذ اتفق على قانون « إقرار الإجراءات العسكرية » الذي اشترط لإلغائها ، وأصبح أمر ذلك الإلغاء مرهونا بإرادة حكومة جلالتهكم

« ولقد عرض في أثناء تولى الوزارة لعمليها أن أدى تغير الأحوال في الشرق إلى تعديل معاهدة « سيفر » ، فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كي لا يقرر فيه شيء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالتهكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمننا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانا للبلاط ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ، ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى

« لذلك أشرف بأن أرفع استقالتي إلى أعتاب جلالتهكم ، شاكرًا ما لقيته في عملي من العطف والتعاضيد ، سائلًا المولى عز وجل أن يهيئ لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق في ظل جلالتهكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة

« وإنى لجلالتهكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ما

القاهرة في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فرد عليه الملك بقبول استقالته قال :

« عزيزى ثروت باشا

« اطلعنا على كتاب دولتهكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتهكم من مهمتهكم وقد أصدرنا أمرنا بهذا لدولتهكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتهكم »

صدر بمرأى عابدين في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

ولعلك تلاحظ ما في أسلوب الجواب من روح الجفاء ، وتلك كانت مكافأة الوزير الذي كان له الفضل بحسن مسماه في أن يرتقى السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية إلى ملك لدولة أعترف لها بالاستقلال والسيادة !

لماذا استقلال ثروت باشا ؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته ، وإنما يؤخذ من قوله : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنني أرى أن أترك الأمر لغيري » ، يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغما ، إذ كان « يرجو » أن يمجى في تنفيذ برنامج ، ولكن لم يتحقق رجاءه ، ولم يبن استقالته على أسباب صحيحة كما جرت بذلك العادة في كثير من الاستقالات ، فلا بد أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها في كتابه إلى الملك ، فما هي تلك الأسباب التي أدت إلى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان « يرجو » من المضي في تنفيذ برنامج حسب تعبيره ؟

ليس من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه ، بل عليه أن يبين لمن يقرأونه لماذا استقلال ثروت باشا ، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة في سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعلاها ، إذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته ، ويصبح جامدا مغلقا ، بل يكون مجموعة من المعميات ، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة ، ولا يؤدي إلى الغاية منه وهي توسيع الأفق الذهني والعلمي لقراء التاريخ

فلماذا إذن استقلال ثروت باشا ؟

الواقع أن المغفور له الملك فؤاد لم يكن يعيل إلى بقاء ثروت باشا في الحكم ، بل لم يكن ميالا في الأصل إلى إسناد الوزارة إليه ، ولكن ضغط الحوادث كان فوق إرادته ، فاحتل ثروت باشا على كره منه ، مضمرا انتهاز الفرص لإسقاطه ، هذا إلى أنه لم يكن يعيل أيضا إلى صدرر الدستور ، أما عدم ميله إلى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع في كل الأمور لما يطلب الملك ، وليس هذا هو الطراز الذي يرتضيه ، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا إرادة لهم ، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه ، يأمرهم فيأتمرون ، ولا يريد وزراء يمتدون ببرامجهم وشخصياتهم ، ولذلك كان يضرر إسقاط ثروت من اليوم الذي أُلِف فيه وزارته ، ولم يشفع له عنده أنه كان له الفضل بحسن مسماه في التعظيم من شأنه ، إذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطانا تحت الحماية البريطانية ، لم يكن

لهذا الفضل أثر في نفسه ، بل كان له فيها أثر عكسي ، لأن من خصائص الملوك الحاكين بأمرهم أن يحقدوا على من له فضل عليهم

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جاداً في وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكي به ، وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازها ، حتى يصدر وهو لا يزال في الوزارة ، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلاً إلى السراي كما وضمت اللجنة ، ولكن الملك فؤاد لم يكن يعيل إلى إصداره ، لأنه رآه كما يقول بنغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك ، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ، ناقا على ما أسماه انتقاص سلطة الملك ، مع أنه قبل إعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما ، بل كان سلطاناً تحت الحماية ، لا يصدر عنه إلا ما يأمره به عمال الحماية ، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكين بأمرهم ، يتناسون الحقائق إذا كان في ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم ، ولا يفكرون إلا في الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب

كان الملك فؤاد إذن غير راض عن الدستور ، وقد أفضى إلى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التي أسماها انتقاصا لسلطته ، وطلب إليه التدخل لتعديلها ، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ، ولم يجد سنداً ولا مسوغاً لملاحظات الملك ، وترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي

كان لا بد إذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم ، لكي يتغير مجرى الأمور من بعده ، فیتعطل صدور الدستور ، وقد يُقبر قبل أن يولد ، فدُبِرَت إشاعة لإسقاطه ، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراي ، فقد نقل سعيد باشا إلى الملك أنه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيراً ، إذ علم وهو في أوروبا أن لثروت باشا صلة بالخديو السابق عباس حلمي الثاني ، وزعم سعيد باشا فيما زعم أن حسن بك صبرى سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله في صيف ذلك العام ، وكانت هذه الإشاعة ذريعة اتخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا ، وأبلغه فعلاً أنه لا يريد بقاءه في الحكم ، وكانت الإشاعة مكذوبة من أسامها ، ويعلم الملك بكذبها وتديرها ، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل ، وبخاصة بعد أن علم أن السراي دبّرت ضده مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ — ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١) ، إذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة في الجامع الأزهر ، ودعا ثروت إلى أن يصحبه في موكبه ، ونعى إلى ثروت تدير المظاهرة ، فبأثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لثل هذه المكيدة

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره في الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية ، فذكر أن الذى نقل الإشاعة الى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا ، وأن سعيد باشا زعم أنه تلقاها عن حسن صبرى بك (باشا) ، وكذب صبرى باشا ما نسب إليه تكديبا قاطعا ، فجاء هذا التكذيب دليلا على تدوير الوشاية واختلاق الاشاعة لإسقاط ثروت ، حتى إذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الاشاعة قد تحققت ، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها !

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت أسبابه محض داخلية ، وفي ذلك قالت جريدة « الدبلى تلغراف » : « إن النزاع الذى قام بين جلالة الملك و ثروت باشا هو نزاع شخصى بحت ، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك فى اعتقاد رئيس الوزارة أوتوقراطى (حاكم بأمره) ، وليس للورد اللبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة ، وفى الحقيقة ان الأمر الوحيد الذى يعنيننا إنما هو ان تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو الى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن »

ولعلك تلمح فى هذه الملاحظات عنصرا خفيا من عناصر المحيط السياسى فى هذا العهد ، وسببا من أسباب النقص السياسى والخلقى فى هذا المحيط ، ولعلك تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى فى مصر وما يجرى فى إنجلترا مثلا ، لعلك تدرك من هذه المقارنة سببا من أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة فى ظل العرش البريطانى ، فإن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الامبراطورية البريطانية ، وكانوا من بناء مجدها وعظمتها ، أما فى مصر فالأمر قد جرى ، مع الأسف العظيم ، على غير هذا النهج القويم

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور ، ولا تبني أن يرى ضوء النهار ، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور ، إذ وجدت من التلكؤ فى إصداره فرصة انتهزتها لتطل على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها أغراضها ، وقد أجابها نسيم إلى طلبها كما سيبنىء بيانه فى الفصل السادس ، فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها

الفصل الخامس

مصر في مؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

نفضت تركيا عن نفسها أ كفان الانحلال الذي أصابها في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وبُعثت الحياة فيها من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره ، بالرغم من الهزائم التي حاقّت بها في تلك الحرب

احتل الحلفاء الاستانة في نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير في مايو سنة ١٩١٩ ، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهددة بالتمزق إذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء ، فإن كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدوا لتركيا حكم الفناء والإعدام ، فانبعثت الحركة الوطنية في الأناضول عقب احتلال أزمير ، وأنشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطني الكبير) في أنقره ، وتولت تنظيم الجهاد الوطني وإدارة شئون البلاد ، وافتتحت يوم ٢٣ إبريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بالحكومة الاستانة التي كانت موالية للحلفاء ، مستسلمة لمطالبهم ، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة « سيفر » Sèvres التي كانت تقضي على تركيا قضاء مبرما ، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية ، واعتبرتها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليوناني الذي كان يمدّه الانجليز بالعمون والعتاد ، فظفر الترك باليونان في معارك عدة أهمها معركة « اين اونو » الأولى في يناير سنة ١٩٢١ ، والثانية في مارس ، ومعركة « سقاريا » في أغسطس سنة ١٩٢١ ، ومعركة « دملوينار » في أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ودخل الجيش التركي أزمير في ٩ سبتمبر ، وقذف بالأروام إلى البحر ، واضطرت اليونان إلى عقد الهدنة مع الترك في « مودانيه » يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وعلى اثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية ، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر في معاهدة « سيفر » ، فلم ير الحلفاء بدا من أن يقبلوا هذا الطلب ، واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولي في « لوزان » لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة ، وتسوية الحالة في الشرق الأدنى عامة

وكان لا بد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر في مصير المسألة المصرية ،
إذ هي جزء من المسألة الشرقية ، لذلك اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة
باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها ، وقد ظهرت هذه الدعوة في أواخر عهد وزارة
ثروت باشا ، وأراد ثروت أن تمثل مصر في المؤتمر تمثيلاً رسمياً ، وأوفد سيف الله يسرى باشا
إلى أوروبا للاتصال بساسة الترك في المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر ، وهي أن يكون تنازل
تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان إليها ، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف
هذه المهمة ، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر ، ولم تتابع مساعي وزارة ثروت في هذا
الصدد ، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها في
هذا المؤتمر العتيد

ورأى الحزب الوطني والوفد المصري وجوب اشتراك مصر في مؤتمر الصلح اشتراكاً
شعبياً ، فأصدر الحزب الوطني القرار الآتي :

قرار الحزب الوطني

في اشتراك مصر في مؤتمر لوزان

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢
الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رئاسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور
حضرات عبد اللطيف الصوفاني بك واسماعيل لييب بك ومحمد فؤاد المنشارى بك ومحمود بك
نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك
طلحات وعبد الرحمن الرافى بك والأساتذة أحمد وجدى وعبد المقصود متولى وأحمد وفيق
ومحمد زكى على

« وبعد المناقشة في مسألة اشتراك مصر في مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتى :
« ان من صالح مصر أن تشترك في مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى إعلان حقوقها
وتقريرها ، غير أن الحزب الوطني يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة
ممثلة في جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك

« والحزب الوطني في الوقت الذى أبدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن
في بادىء الأمر على رأيه إلى نصره مبادئه وتعزيد خطته يرى أن الوقت الحاضر أكثر

ما يكون ملائمة لدعوة الأمة إلى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب

« وأنه في الوقت الذي لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطني بدا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال في مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها^(١) »

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصري في اليوم نفسه القرار الآتي :

« سيعقد عما قريب على اثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر في معاهدة سيفر

« ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر — ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها إنجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار من الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشارك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها — وهم هيئة الوفد الذي يرأسه ساعد زغالول باشا ليحصل على أمرين :

أولاً — إقرار الدول بتنزل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس

ثانياً — تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادي النيل

« على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن

« ولما كان من مصلحة إنجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية في جوهرها على الوجه الذي صورته رئيس وزارتها في إخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد أذيع أن مخبرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضواً في المؤتمر وفي هذا كل الخطر لأن معناه — إذا صح — أن إنجلترا

تسعى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكي يكون نقل السيادة التركية إلى مصر نقلا اسميا ، وان تظل هى محتفظة ببحر السيادة ، انه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما عليه الانجليز على السنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

« ان كرامة مصر ومصالحها لتحتمل في هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة في إبداء الرأى نحو مصير البلاد ولكيلا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأبرهم بها

« المصرى السعدى ، حسين القصبي ، أميرالاي محمود حلمى اسماعيل ، عبد الحليم الببلى ، راغب اسكندر »

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وآلف الحزب الوطنى وفده من أحمد لطفى بك ، وحافظ رمضان بك ، والأستاذ أحمد وجدى ، وأحمد خيرى بك ، والدكتور اسماعيل صدق بك ، وسعيد طليبات بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وآلف الوفد وفده من حسن حسيب باشا ، وعلى الشمسى (باشا) ، وسلامه ميخائيل بك ، والأستاذ عبدالحليم الببلى ، وحسين هلال بك ، وإبراهيم راتب بك ، وعطا عفيق بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢

انضمام الوفدين

واعلان الميثاق الوطنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

وإذ رأى الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ، ويظهر الأمة بظهر الانقسام ، فقد قررا الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) ، وتم الاتفاق على ذلك فى اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق « اكسليسيور » يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعا ، سميت « الميثاق الوطنى » ، هذا نصها :

« إنه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلباً لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل اكسليسيور بروما

أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض كل منهما برنامجا على الآخر ، وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتى :

أولا : أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين فى مأموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتى :

١ — الاستقلال التام لوادى النيل بدون أى تدخل أجنبى أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال .

٢ — معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا أثر لها

٣ — جلاء الجنود الانجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل

٤ — عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم إنجلترا يقصد به إيجاد أى مركز ممتاز خاص لها فى جميع أنحاء وادى النيل

٥ — مسألة الامتيازات الأجنبية لا تحل إلا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة

٦ — مقاومة أى محاولة تقضى إلى مفاوضة انجليزية مصرية لحل قضية مصر عند

بحثها فى مؤتمر لوزان

٧ — إحباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على إقرار أى تدبير من التدابير

التي اتخذت فى ظل الأحكام العرفية

٨ — تقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٨

والحصول على تسكين مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة

ثانيا : العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة أى وفد من الحكومة المصرية

لأنها لا تعبر عن رأى الشعب

ثالثا : العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين

المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة

هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعا : يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى)

« تقرر هذا من نسختين فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

وقد أقر سعد باشا هذا الائتلاف ، وأرسل برقية من جبل طارق الى الوفد المتحد قال

فيها : « سرتنى الخبر الذى وصل الى من ابرام الاتفاق بينكم ولكنى لا أرى لزوما للسعى

لدى مؤتمر لوزان من أجلى ، ان الأفضل أن توجهوا بجهوداتكم الى تحقيق أهداف الأمة »

مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر

قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة إلى رئاسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر ، طلب فيها قبوله في المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، قال ما تعريبه :

« يرى مندوبو الشعب المصرى أنه من الأمور اللازمة التى لا بد منها أن تسمع أقوالهم في مؤتمر لوزان لأنه يكون من أشد ضروب الإجحاف والحيف أن يقرر مصير مصر بدون أن يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها

» إن المعاملة التى كانت مصر ضحيتها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة إلا أنها زادت حالة بلادنا السياسية تفاقما ، فمصر في حالة اضطراب وفوضى منذ عقد الهدنة ، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوى على أشد الأخطار ومن شأنها أن تفضى إلى مشاكل يحنى أمرها ، وهذا في حين أن الشعب المصرى يريد النظام والأمن ، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولى وخصوصا لمصلحة السلم في دائرة البحر الأبيض المتوسط أن يوجد في نهاية الأمر حل عادل يَكُون مرضيا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شيء آخر مرضيا للشعب المصرى

« إن مؤتمر لوزان الذى اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلا من معاهدة « سيفر » وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول ، إن هذا المؤتمر يكون قد عمل عملا ناقصا لا واقيا تاما إذا هو لم يباشر البحث في المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلى الشعب المصرى

« إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الانكليزى الذى وقع في سنة ١٨٨٢ لم تكن في وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق ، ونحن لم تقبلها قط ، كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية

» ثم إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر في سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية لم تكن إلا بمثابة إطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه ، ولا يمكن التسليم على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة أدنى صفة قانونية ، لأن مصر صاحبة الشأن الأول لم يؤخذ رأيها فيها ، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار

من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر ، فهي حالة رفضها
المصريون أيضا

« وتعدُّ مصر نفسها مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً ، والأمر الوحيد الذى يمس هذا
الاستقلال هو وجود إنجلترا فى بلادنا ، فهما تكن الأسباب التى حلت الحلفاء بمناسبة
معااهدات الصلح على أن يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة
فعلية هى الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تماماً ، فان لنا ثقة وطيدة بأن
مؤتمر لوزان يتلافى حيفا كبيرا ظاهرا

« إن استقلال مصر لا يهدد أحدا ولا يهدد مصلحة ، وبالعكس ذلك فان تسلط أية
دولة من الدول على وادى النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجعل مصالح
عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر

« إن مثل هذا التسلط هو الذى عارضه « البروتوكول » أو الاتفاق الذى أمضى فى
سنة ١٨٨٢ فى ترابيا^(١) وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونص فيه صريحا على أنه لا يحق
لدولة من الدول أن تسعى إلى الحصول على امتياز خاص بها فى مصر أو احتلال أى جزء
من أراضيها ، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسمها أو فعلا يوجد لأوروبا منبعا لمشاكل
لا تحصى ، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونا وموطدا ، فان السيادة السياسية
التامة فى مصر لدولة مثل بريطانيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا ، وإذا وقعت حرب فان
الدولة التى يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الأبيض
المتوسط وهو ليس أقلها شأنا وأهمية

« ولم نشأ فى هذا الوقت إلا توجيه أنظار الدول إلى حالة دقيقة جدا فاذا كنا نحن
المصريين — الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا فى الاستقلال — نعد هذا
الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسى لكيان وطنى صحيح فان أوروبا يجب أن تعد استقلال
مصر بمثابة عامل رئيسى للسلم فى الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط ، فمسألة مصر ليست
إذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التى يمكن حلها بإرادة دولة واحدة ،
ان لأوروبا كلها مصلحة فى توطيد السلم ، وكيف يوطد السلم فى مصر التى تطلب استقلالها

(١) هو الميثاق المعروف بميثاق النزاهة الذى عقد فى ترابيا (ضواحي الاستانة) يوم ٢٥ يونيو

سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه فى كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي » ص ٣٢٦)

بلا كلل بدون أن تُفاوض مصر مقاضاة قاتمة على حسن القصد والإخلاص ؟
« يجب أن تشترك مصر في مؤتمر لوزان إذا لا بد لها قبل كل شيء آخر من أن تدافع
عن شخصيتها وتحقق استقلالها

« ولعل أقطاب الدول المعهود إليهم في إدارة أعمال المؤتمر يأبون أن يكون تمثيل مصر
صوريا ، فلكي يكون هذا التمثيل مفيدا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر
الحقيقيون من التكلم باسمها ، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير
التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التي تحاول الحصول على قبول وفد مرسل
من الحكومة المصرية في مؤتمر لوزان ، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلي
الشعب المصري الحقيقيين أن نحذر ممثلي الدول في المؤتمر كي لا يتجدد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ
الذي كلف كثيراً من الأموال والأرواح وأوقف الأكتية العظمى في أنقره ضد الأقلية
الصغرى في الاستانة

« إن الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا المنق الآن في جبل طارق هو الوفد الوحيد
الذي وكلته الأمة ليتكلم باسمها ، لذلك نشرف أن نطلب إلى ممثلي الدول في المؤتمر أن
يقبلونا في هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم
الشعب المصري »

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح المطالب المصرية ، نخص بالذكر منها
التقرير الذي قدمه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية بين فيه أن إنجلترا هي
وحدها الدولة المارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلي التام

وحلل الوفد في التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذي اعترفت فيه الحكومة الإنكليزية
تحت ضغط الحوادث التي وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأكد
أن التحفظات الأربعة التي اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهمياً

ثم بسط الحالة المالية في مصر ، فذكر كثيراً من الحجج والأدلة التي تثبت أن هذه
الحالة على أعظم جانب من السلامة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى
خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمي وتزيد علاقاتها التجارية
والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الإدارة الإنكليزية إلى الحيولة دونه

أما السودان فقد أثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها
من جميع الوجوه

وفي ختام التقرير ألح الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذي كانت مصر ضحيته ، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على إنجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر ، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال في عرف إنجلترا إلا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة

وذكر الوفد التضحيات التي بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وقال إن الشعب المصري على زغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثمانى سنوات تحت الأحكام العسكرية البريطانية مصمم على أن يرفض بكل قواه الإرادة الجائرة التي تقضى عليه بالاستعباد ، ثم قال إنه ليسق علينا أن نظن أن الإرادة الانكليزية يمكن أن تغلب على العدل زمناً غير محدود وإن على مصر أن تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطني وكيانها نفسه ثمناً لذلك الامتياز المحزن امتياز وقوعها على طريق الهند ، فمؤتمر لوزان يستطيع أن يعيد السلام في مصر التي هي من المراكز التي تعد محور السياسة الشرقية وأن يضع بذلك حداً نهائياً لحالة لا يقتصر أمرها على أنها مثيرة في حد ذاتها بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطيع اجتنابه في الجانب الأفريقي والجانب الآسيوي من البحر الأبيض المتوسط ، ولما كان الوفد المصري يثق برغبة الدول في أن تقيم في الشرق سلماً عاماً ثابتاً فإنه يطلب باسم الشعب المصري : —

أولاً — الاعتراف بالاستقلال التام لوادي النيل (مصر والسودان)

ثانياً — جلاء الجنود البريطانية عن وادي النيل كله

ثالثاً — إبقاء الحياد الفعلي التام لقناة السويس وأن يعهد إلى مصر في المحافظة على

هذا الحياد

وقدم مذكرة عن مسألة قناة السويس ، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حييدة القناة ، وألح على الأدوار التي مرت بها ، قال : —

« إن مصر أجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم ، وقد نص في عقد الامتياز نفسه على حياد القناة ، فمصر هي صاحبة الفكرة الأولى في تقرير هذا الحياد حرصاً على مصلحة جميع البلدان ، وبذلت مصر في سبيل القناة تضحيات عظيمة فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التي هي صاحبة الامتياز أكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك ألوف منهم أثناء العمل ، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الانسانية من لوجهة الأدبية بل أقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية أيضاً »

ثم شرح الوفد في المذكرة إقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢ ، في حين أنه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهد مصر المتعلقة بحرية الملاحة في القناة لكان في وسع هذه الجيوش أن تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال

ثم أشار إلى مسلك إنجلترا قبّل حفر قناة السويس وبعد حفرها ، مبيناً أنها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة وأخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالي في عهد إسماعيل باشا فاشتريت بثمان بخس ١٧٦ و ٦٠٢ من أسهم القناة ، وقال إن المعاهدة المعقودة في الاستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هي بمثابة قانون دولي حقيقى لقناة السويس ، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة

القانونية الصحيحة التي يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها
ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية في وادى النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهي المساواة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٨٨٨

وختم الوفد بيانه قائلاً : « إن استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صونا حقيقيا وافيا ، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة ، ومصر هي وحدها التي يحق لها من الآن فصاعدا أن تتولى حراسة حياد القناة ، فالحق المخول لتركيا في أن تقدم المساعدة لمصر في الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع سببه إلى ما كان لها من السيادة على مصر ، والواقع الآن أن تركيا لا تتمسك بهذه السيادة ، فالحق الذي كان لها يعود إلى مصر طبعاً ، ويتبين مما تقدم أن مقتضيات الحرص على حياد قناة السويس هي مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر »

على أنه ، مع الأسف ، حصل انشقاق في الوفد المتحد ، إذ انفصل الوفدان ، واسترد كل منهما حريته في العمل ، فضعف شأنهما معا ، وبدا انفصالهما من إيفاد كل منهما إلى أنقره بعثة تمثله ، وقابلت كل بعثة الغازى مصطفى كمال ، وأخذت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى ، فكان لهذا الانقسام أثره السيء في نفوس ساسة الترك

رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى

وأبدى الغازى مصطفى كمال (اتاتورك) شعوراً طيباً نحو الشعب المصرى في كتاب بعث به إلى رئيس الوفد المؤتلف ، أعرب فيه عن أمله في أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصرى ومثابرة في مجهوداته وتضحياته . قال :

« حضرة صاحب العالی حسن حسیب باشا » رئیس الوفد المصری « بالنیابة

لوزان

« تلقت بمزید السرور خطابکم الوجه إلینا باسم « الوفد المصری » ریاسة زغلول باشا
كما تقبلت بالفرح العظیم التهانى التى بعث بها الشعب المصری إلى الشعب التركى بمناسبة
انتصاراته الباهرة التى توجت تضحياته العظيمة

« إن الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصری أواصر الإخاء والصداقة لیتتبع بأقصى
الاهتمام تحقیق استقلال مصر التام كما أن الأمة التركیة تكون سعيدة أن ترى مصر قد حلت
فى المكان اللائق بها بین الأمم ، وما دام الشعب المصری متحدا ، ومشاربا ، فى مجهوداته
وتضحياته ، فإنه لا شك سیدرك ما ینشده من الاستقلال التام ، وسیستثمر جمیع موارده ،
وقواه وثروته ، لأن هذا المطمح الأسمى حق طبیعى تؤیده العدالة السهاریة ، وإنى أؤكد
لسعادتکم أن العالم الإسلامى بأسره ، والشعب التركى ، وشخصى أیضا ، نفتبط أعظم اغتباط
عندما نرى مصر ألقت عن كاهلها نیر الإنجلیز ، وأنتهز هذه الفرصة لأرجو سعادتکم أن
تفضلوا بإبلاغ عبارات شكرى إلى الشعب المصرى النبیل »

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية « غازى مصطفى كمال »

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية ،
وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بین تركيا والحلفاء ، وهى المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ یولیه
سنة ١٩٢٣

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان — ٢٤ یولیه سنة ١٩٢٣

كانت معاهدة « سیکر » تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها
عن السلطات المخولة لها بمقتضى معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة
والمنظمة لحیاد قناة السويس ، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام ، ونصت المادة
١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان ، وصرح عصمت باشا
رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصیرها بنفسها ، فكان هذا
التصریح تفسیرا المدلول التنازل ، وأنه لمصر ، وقد شكر الوفد المصرى عصمت باشا على هذا
التصریح قبل عودته إلى مصر ، وتكلم فى هذا الصدد حسن حسیب باشا قائلا :

« اسمحوا لنا أن نشكر دولتكم باسم الشعب المصرى للتصريح الذى أبدىتموه فى ٣١ يناير وأكدهم به رسميا أن المجلس الوطنى الكبير فى أنقره تنازل للشعب المصرى عن حقوق تركيا وامتيازاتها فى مصر ، وإنكم بهذا التصريح الرسمى قد وثقت العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم ، وإن الشرق ليفخر بتركيا التى نال ساستها إعجاب العالم بما أبدوه من السياسة الحازمة القرونة بالكرامة والشهامة كما نال جنودها وزعمائها الكبار إعجاب العالم كله بأعمالهم فى ميادين القتال ، وإننا نرجو أن تبلغوا النازى مصطفى كمال باشا والمجلس الوطنى الكبير فى أنقره عواطف الشعب المصرى ودعاه للأمة التركية النبيلة بالمعظمة والسعادة والنجاح »

فرد عصمت باشا معربا عن الشكر لما أبداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصرى وتأييده وقال : « اننا كنا دائما صادقين وصرحاء فى جميع تصريحاتنا وإننا نرغب أن تكون مصر بلادا مستقلة استقلالها داخليا وخارجيا ، فصر ذات مقام محدود بين الأمم العظمى ، وهى جديرة بالاستقلال ومستحقة إله بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة ، إن الشعب المصرى على جانب عظيم من القوة ، فكرونا على علم وشعور بقوتكم وأنتم تنجحون ، والاتحاد هو السلاح الأساسى للشعب الذى يكافح فى سبيل حريته ، وإنى أعلم أن الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية ووقيا فى بلادكم ، وإننا نتمنى لو قدمكم الذى كنا دائما نشعر نحوه أعظم شعور بالمطف والاحترام أن ينجح فى مساعيه ومجهوداته فى سبيل استقلال مصر »

وهالك بيان النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان : —

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

المادة ١٨ — صارت تركيا محرة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محرة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية

المادة ١٩ — إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها

الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها

المادة ٩٩ — ابتداءً من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلي بين تركيا والدول المتعاقدة فيها

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام الحرية الملاحة في قناة السويس ، مع التحفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

في اليوم التالي لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد توفيق نسيم باشا — وكان إذ ذاك رئيسا للديوان الملكي — تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ، وكان اختياره بالذات لرأس الوزارة أمرا طبيعيا ، لأنه وهو رئيس للديوان الملكي كانت له يد في الدسائس التي حيكت لإسقاط وزارة ثروت ، فكان تعيينه خلفا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها ، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الأولى من حيث الروح والطابع^(١) ، وهي من الوزارات التي اصططنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم ، وقد تألفت بغير برنامج ، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التي سارت عليها وزارة ثروت ، ووزارة عدلى من قبل ، وبذلك رجعت البلاد الى الورااء في سياسة الحكم ، وانك لتجد في جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الأسلوب العتيق الخالى من البرامج ، المجرد من المعانى السامية في ولاية الحكم ، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة الا أنها منحة من ولى الأمر ، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة ، كما أنه اختار لوزارته أعضاء معظمهم لا رأى ولا برامج لهم في المسائل السياسية والمسائل القومية عامة ، بل هم موظفون يرون في الوزارة منصبا أرفع مما كانوا يشغلون ، أو وزراء سابقون يريدون العودة الى مناصبهم الزائلة

قال نسيم باشا في كتابه الى الملك :

« مولاي صاحب الجلالة

« لما كنت في سعة دائمة من فضل مولاي تعطف ودعاني لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنا لها وأعطاها ، وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت علي طاعته وكان حقا علي أن أخدم أمتي بما تصل إليه قوتي ولا قوة إلا بالله فإذا قضيت بالعدل حق بلادي وبالولاء والطاعة حق مليسكى قت بواجبي وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبثها يوما إلا على مضض

(١) انظر الحديث عن وزارته الأولى في كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١١

وإنا أعلم ان حساب الله أعظم من حساب الناس ، فبذلك القلب الوفي أتقدم الى سدة العلية رافعا آيات الشكر على ما أولاني من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذي سلكته من قبل مستمينا بالله في أمورنا على ما يكون ، راجيا سيدي ومولاي أدامه الله عزنا لبلاده وشرق ألامته إذا وافق رأيه العالی أن يصدر المرسوم الملكي بتقليدي وزارة الداخلية ، وبإسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد إلى الزملاء الذين اخترتهم لشاركتي ومؤازرتي في العمل وهم :

اسماعيل سري باشا لوزارة الأشغال العمومية . احمد ذو الفقار باشا لوزارة الحفانية . يحيى ابراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات . محمود فخري باشا لوزارة الخارجية . يوسف سليمان باشا لوزارة المالية . احمد علي باشا لوزارة الزراعة . محمد ابراهيم باشا لوزارة الأوقاف . محمود عزى باشا لوزارة الحربية والبحرية

« وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الإقامة على العدل في العباد ، والسعى بما أوتينا من جهد في تحقيق أمانى البلاد ، واني على الدوام يا مولاي لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين »

القاهرة في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ الرأي العام يتبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة بإطلاق سراح سعد وصحبه ، واتجه الى المطالبة بفك اعتقالهم ، فلما أبطأ الأمر تجددت حوادث اغتيال البريطانيين ففي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية في شارع الجزيرة عقب خروجه من المدرسة ، إذ أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب إصابات قضت عليه ، وكان القتل محبوبا من تلاميذ المدرسة جميعا ، فكان لمقتله أثر حزن عميق في نفوس الطلبة وقوبل بالاستنكار من الرأي العام

الشروع في مسح الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت في مسح الدستور ، وأدخلت على مشروعه من

التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك ان نسيم باشا كان يصدر عن فكرة رجعية ،
وهي أن الدستور منحة من الملك ، لا حق من حقوق الأمة ، فأدخل في مشروع الدستور
التعديلات الآتية :

- ١ — حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات
 - ٢ — جعل اعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة
 - ٣ — جعل عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك حق
حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)
 - ٤ — جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة
 - ٥ — للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان
 - ٦ — إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان
 - ٧ — تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعدها مجلس النواب
 - ٨ — أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولي أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديني
الإسلامي والأوقاف التي في يد وزارة الأوقاف
 - ٩ — زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على التعديل حتى
في المرحلة الأولى خلافا لما تقضي به المادة ١٥٧^(١)
- كان هذا المسخ والتشويه سببا في وقوع كارثة وطنية أقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل ،
ذلك أنه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل
صدوره طلبت هي أيضا إدخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادي النيل كما سيجيء بيانه

استقالة وزارة نسيم باشا

بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم باشا إلا حوالى الشهرين ، إذ استقالت في ٥ فبراير سنة ١٩٢٣
ولم تفعل شيئا في المطالب القومية ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وبقي سعد وصحبه في
منقاهم ، وتلكأت في إصدار الدستور ، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه ، ولم تبذل

(١) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتي : « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين
بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضعه . فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر
المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين
إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء »

أى مسمى فى تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، ولا فى إلغاء الأحكام العرفية وسلمت فى آخر عهدى بالحكم بالمطالب البريطانية فى شأن الدستور ، إذ طلبت الحكومة الانجليزية فى يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان ، وهى المادة ٢٩ من المشروع ، التى كانت تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » ، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » ، وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وأعلنت فى آخر مذكرة لها فى هذا الصدد أنه إذا لم تقبل وجهة نظرها فى أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب « ملك مصر والسودان » وجماله « ملك مصر » ، واستعوض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل ، وهاك نصها : « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » ، وبقي هذا النص قائما إلى اليوم أى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان ، لأن المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقت تعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقات جديدة بشأنهما ، ولم يحصل هذا التعديل إلى اليوم (سنة ١٩٤٦) ، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط

وقبلت أيضا تعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، فصارت المادة ١٥٩ التى تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان »

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز فى طلباتهم ، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها ، استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ، فجاءت استقالتها عجيبة فى ذاتها ، إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية ، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها ، ثم استقالتها بعد ذلك فهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية فى كثير من النفوس ، وهكذا رجعت البلاد إلى

الوراء في عهد وزارة نسيم باشا ، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا في الحكم ، فقد كان بلا نزاع أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور سليما من التشويه الرجعي أو العبث البريطاني ، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا ، وكانت مصالح البلاد ضخمة لهذا التدبير

قال نسيم باشا في كتاب استقالته مايلي :

« مولاي

« صرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسي وهي تتوقع في كل يوم حكومة تطأ بها الطريق السوى . فلما شرفني مولاي أنا وزملائي بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التي جُمِلت أمانة في أيدينا ، ولما كانت البلاد تجتاز دورا من أدوارها حل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل في قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها ، أقدمنا على بحث هذه المسائل ، وابتغينا الوسائل متمسكين الخطأ ، مبتدئين بمسألة لوزان التي تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين . ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على اثر تسلمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن في بحث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل الزوجرام الذي قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه

« وفي أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروع قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منهما رفعتهما إلى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفي جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ، ولم تنقص من الدستور ما يحس بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها في الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقا لغيره من دساتير الأمم التمدنية لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحوير أحدهما وقصر النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان

« وقد كان البحث مقصوداً في أول الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد أفضى تبادل الرأي فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أتيت في غرضها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأي لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلق بالسودان من جهتي الواقع والقانون بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير ما ، على الحالة الراهنة

« وفي نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامي نصاً جديداً طرح على بساط المناقشة والبحث ، فبعد تحويره تحويراً طفيفاً حاز الموافقة أبلغ إلى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ، ثم جددت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهرياً ، ولما كان ذلك ماساً بحقوق البلاد ما وسعني قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدّمت مذكرة لفخامة المندوب السامي مبينة وجهة النظر والأسانيد في هذا الموضوع ، ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التي قدمت أخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامي بروح الوفاق والوثام فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعاتها وعرضت في الحال على جلالتكم استقالتي ، ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مده ريثما يجتمع الوزراء في الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامي كانت تتيحها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ، ورفع فخامة المندوب السامي النصين إلى وزارة خارجية إنجلترا منتظرا الرد الذي لم يصل بعد

« ونظراً لما أكدته فخامة المندوب السامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرض لحقوق مصر في السودان ولا لحقوقها في مياه النيل ، وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر وأوضح

بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أن تدبر آراء مناسبة ، ونظرا للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جراء هذا الإنذار في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد ، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف ، توافقت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله

« بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر ، وهي إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجابت أيضا من أول الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت لجلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش في أخرج المواقف وحقوق البلاد .

« أما قانون التضمينات الذي علقت الحكومة الانجليزية رفع الأحكام العرفية عليه ، والتي تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين الدينية والجنائية ، وقد خطونا في هذا السبيل خطوات واسعة ، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة ، ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى ، ولقد جعلنا للمنفين والمسيجون والمعتقلين حظا كبيرا من تفكيرنا وقسطا من أعمالنا وطلبنا من أول تولينا الحكم بل وفي كل فرصة كانت تسنح لنا فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بمض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى

« وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهي المفاوضات إلى نتيجة حسنة ، وما وهنت يوما إرادتنا ولا فأت نفوسنا عن العمل لأننا ما كنا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين إدراك النجاح . فلما أبطأ علينا نزع يدي من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلاً لجلالتكم بعنايته وأن يهيء للأمة حكومة قادرة على تحقيق أمانها ففتبوا في مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين ما

وقد قبل الملك استقالة الوزارة في كتاب قال فيه :

« اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان
أسفنا لاستقالتكم عظيما لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والاخلاص ولحسن مساعيكم
في خدمة البلاد

« وانا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التي قمت بها للأمة
والوطن في عهد وزارتكم . وقد أصدرنا أمرا هذا لدولتكم بذلك » (فؤاد)

وفي كتاب الاستقالة ، رغم الغموض الذي يكتنف كثيرا من عباراته ، حقائق تسجل
على نسيم باشا ، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات أدخلها في مشروعه ، فكان هذا
تأييدا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات ، ويقول بالنسبة لنصوص السودان أنه لم
يقبل في البداية النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي واللذين يقضى أحدهما بحذف لقب
ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ،
وان مذكرته في هذا الصدد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الإنجليزية ، فكان واجبا عليه
في هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه
في كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد ، والواقع أنه مضيع لهذه الحقوق ، ثم يقول بعد
ذلك ان الخبرات بينه وبين دار المندوب السامي قد استؤنفت وكانت تليختها وضع نصين
ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن
تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ، وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى
الملك بقبول هذين النصين ، وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميعا ورفع
إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا في حديث له بعد استقالته

وهذا وحده يحمله مسئولية جسيمة ، لأن هذين النصين لا يختلفان في جوهرهما عن
النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي في بداية الأزمة ، وما لهما واحد ، وهو حذف
لقب « ملك مصر والسودان » من الدستور وقصره على « ملك مصر » إلى أن يتقرر
اللقب النهائي في المفاوضات ، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن
نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية ، حذف هذا كله وقبل
نسيم باشا النص الذى أطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولم يشر إلا إلى
حقوق مصر في السودان ، وهى عبارة مبهمه لا مدلول لها إلا أنها تجزئة لوحدة وادى النيل ،
لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا فى كتابه انه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل

في الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث ، لأن نسيم باشا قد قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامي وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته ، فهو مأخوذ بهذا التسليم ، يشاركه في ذلك الملك فؤاد لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى

استمرار حوادث الاعتداء

وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة

في أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبلر ، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية ، فأصيب أصابات لم تلحق به ضررا جسيما ، فأصدر اللورد أللبي في اليوم نفسه أمرا عسكريا بتعيين الكولونل كوك كولس حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة ، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة ، وبني الأمر على تعدد الاعتداءات في القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغما عن الاحتياطات التي اتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا

وأصدر الحاكم العسكري المذكور يوم تعيينه أمرا يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة في منطقتي القاهرة والجيزة إلا بإذن خاص من حاكم دار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة ، وبأن كل اجتماع عام يعقد بدون رخصة يفرق ، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقي القبض عليهم ويحاكون أمام محكمة عسكرية

وأصدر أمرا آخر في اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأي شخص بدخولها أو الخروج منها إلا من أمام مخفر البوليس ، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أي نقطة أخرى في هذه المنطقة يعرض نفسه لإطلاق النار عليه ، ولا يصرح لأي شخص بالدخول إليها أو الخروج منها مالم يكن حاملا لترخيص من البوليس ، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس ، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقي القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية ، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالا شارع ترعة جزيرة بدران وشرقا شارع ابن الرشيد وجنوبا خط السكة الحديدية وغربا شارع أبو الفرج

وأصدر اللورد ألبني يوم ٨ فبراير أمراً آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة ، لوقوع الاعتداء الأخير فيها ، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جملة أشخاص لم يبادر أحد إلى إلقاء القبض عليه أو إرشاد السلطة إليه ، وورد في الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بإلزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة في المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة تحدد المبلغ الذي يدفعه كل فرد منهم ، وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها وبصير بيع هذا المنزل للحصول على المبلغ المقرر

إلقاء قنبلة على المعسكر البريطاني

وفي ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ أقيمت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطاني بجزيرة بدران. أصابت يونانيا وأودت بحياته ، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحا يسيرة ، فأصدر اللورد ألبني بلاغا في ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة ، واتبع في تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها في بلاغه السابق

إقفال بيت الأمة

وفي ٢٠ فبراير قتشت السلطة العسكرية منزل سعد باشا (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق ، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول إليه

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يولييه على أثر إلغاء الأحكام العرفية ، واستدعى المحافظ العسكري للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم المصري السعدى بك . السيد حسين القصبي . نخرى بك عبد النور . الأميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابي . الأستاذ راغب اسكندر . وأبلغهم إقفال بيت الأمة على أثر منشور لهم أصدره وأعتبره تحريضا على الإجرام ، وأنذرهم بأنه إذا حصل قتل أى إنجليزى فإنهم يكونون مسئولين شخصيا عن ذلك فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم في منزل المصري السعدى بك بالمنيرة.

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد العاملين في الحركة الوطنية ، نذكر منهم : الأستاذ محمود بسيونى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار الباسل بك . الأستاذ محمد كامل حسين .

الأستاذ حسن يس . الضابط محمود رياض الخ ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات ،
ففي مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا
سائرين بشارع نوبار باشا (إبراهيم باشا الآن) تجاه جامع أولاد عنان ، فجرحت الخمسة في
أرجلهم وواحدا في يده وجرحت أيضا ثلاثة من الوطنيين

وفي ٤ مارس أقيمت قنبلتان في حي الأزيكية أمام ميدان الخازندار ، احدهما بـدكان بائع
سمك بجانب دار التمثيل العربي كان به ثلاثة من الجنود الإنجليز فخرج الثلاثة جراحا خفيفة
وأصيب أربعة من الوطنيين مات أحدهم ، والأخرى أقيمت في المعسكر الإنجليزي ولكنها
لم تنفجر

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطني

وعلى أثر إلقاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية في ٦ و ٥ مارس سنة ١٩٢٣
أعضاء الوفد ، وأذاعت إدارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتي : « على أثر التعديات
التي حصلت بإلقاء القنابل في ٢٧ فبراير الماضي ومساء ٤ مارس الجاري ألقى القبض على المصري
السعدى بك . السيد حسين القصبي . نحرى عبد النور بك . الأميرالاي محمود حلمى إسماعيل
بك . الأستاذ محمد نجيب الفرايلى . الأستاذ راغب اسكندر ، واعتقلوا الآن حركاتهم وتصرفاتهم
أدت إلى هدم النظام والأمن العام » ، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب
الوطنى ، واعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولى والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها ،
واتخذ الحزب الوطنى جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء ، واعتقل صادق حنين
بك والأستاذ عبد القادر حمزه (باشا) صاحب (البلاغ) ، وعطلت صحيفة (البلاغ)
من صحف الوفد

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حبيب باشا . على الشمسى (باشا) . سلامة بك
ميخائيل . حسين هلال بك . مصطفى بكير بك . إبراهيم راتب بك . عطا عفيفى بك .
الأستاذ عبد الحليم البيللى ، وأصدروا بيانا إلى الأمة بالثأر على الجهاد

الفصل السابع

الدستور

ظلّ الرأى العام مضطرباً قلقاً على مصير البلاد ، وشمل القلق مصير الدستور ذاته ، إذ تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى ابراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغراً بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر ، الى أن فوجئت البلاد في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برئاسة يحيى باشا ابراهيم ، وعضوية احمد حشمت باشا للخارجية . محمد محب باشا للمالية . احمد زيور باشا للمواصلات . احمد ذو الفقار باشا للحتمانية . محمد توفيق رفعت باشا للمعارف . احمد على باشا للأوقاف . محمود عزمى باشا للحرية والبحرية . حافظ حسن باشا للأشغال . فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة تألفت هذه الوزارة بغير برنامج ، ولذلك سميت (وزارة ادارية) ، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج ، وهى تشبهها فى الطابع والنشأ ، ولا غرابة فى ذلك ، فخمسة من أعضائها — بما فيهم رئيسها — كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا ، أى أنهم تخرجوا من مدرسة — مدرسة الوصولية وانتهاز الفرص — للوصول إلى كراسى الوزارة

ومما يستوقف النظر أن هؤلاء الخمسة كانوا مستقيلين مع رئيسهم السابق على اثر إذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وكأنهم أرادوا باستقالتهم أن يظهروا شيئاً من الندم على ما فعلوا ، فكيف بهم يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على أساس حذف هذه النصوص ؟ ان هذه المهازل لا يمكن تعليلها إلا بان هذا النفر من الناس يريدون أن يكونوا وزراء فحسب ، بأى ثمن ، وعلى أى أساس ، وقد بدأ يحيى باشا ابراهيم عمله بان أدلى بحديث قال فيه إنه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى ! ! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وإن كان أغلبهم سار على منهاجه ،

وهذا يعطيك فكرة عن أساس تأليف الوزارة ، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم
والمحطات الأخلاق السياسية في البلاد

الوزارة والدستور

كان معروفا في الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص أحكام الدستور
ومسحه وحذف بعض نصوصه على النحو الذي تقدم بيانه (ص ٨٩) ، وقد بقيت هذه النية
سراً مكتوما في عهد وزارة نسيم ، فلم يعلم بها إلا القليلون ، ثم استقالت قبل أن تخرج
الدستور مشوها مبتورا ، وجاءت استقالتها بعد أن أقرت حذف نصوص السودان منه
فلما وليت وزارة يحيى باشا إبراهيم الحكم ، أخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة ،
وتعيد النظر في نصوص المشروع ، ولكن الأنباء استفاضت بما يفتته الوزارة النسيمية
في هذا الشأن ، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أي بتر أو تشويه
لشروع الدستور

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك

في شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات في هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (باشا)
وجهه إلى يحيى إبراهيم باشا ، ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة ، من غير بتر
أو تشويه ، وأورد التعديلات الخطيرة التي أدخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة
(وقد لحصناها ص ٩٠)

ولما لهذا الخطاب من الأهمية ، وما كان له من الأثر البالغ في الرأي العام ، نشره هنا
بنصه ، قال :

« سيندى الرئيس

« رجل يملك ويتفائل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب
بلاغاً وتبصيراً

« لست أشك في أن أول ما يهملك كما يهملهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر
الدستور الذى رأت مصر بارقة في عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن —
بفضل كفاح بنينا وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها — على أن تنعم به للمرة

الثانية نعيًا مرجوا دوامه أن شاء الله ، ويعلم سيدي الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم^(١) ، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم ، سئل ثلاثتهم بخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه ملك البلاد فأقرت كل شيء في نصابه وأعطت كل ذي حق حقه فلم تغمط الأمة حقها في أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة ، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت في أن الملك فيها إلى ما شاء الله ولم تخرج في أي أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التحرج في عملها حدا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية ، لكنها صبرت على هذا وهي مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولملكها ما كان عليها من الواجب ، والآن أخشى كثيرا كما يخشى كل من يفار على الحق في بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التي يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه ، لست أدري يا سيدي مبلغ مطابقة الإشاعات للواقع ، ولكن أرجوك أن تسمح لي فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات :

أولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث في شأن السيادة على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة ، وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مضئذوها ، وأن سلطانها أضحى فوق كل سلطان ، فجعلت هذا المبدأ أساساً للدستور ودونته بالمادة ٢٣ من مشروعها ، لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأسا على عقب وأصبح الدستور الذي أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لاحق في الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة !!!

مذهب إن كان قد صح في نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه ومستر عيبه فعهدى بك يا سيدي الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك في حق وطنك أكثر معدلة وأشد إنصافا ، وإنك لابد قائل معي ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده إن السيادة هي للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية في البلاد هو الأمة ، وإن كنت يا سيدي محتاجا لشيء

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها في غيبة حسين رشدي باشا

من البيان في هذا الصدد فما عليك إلا أن تأمر فأفصله لك في خطاب آخر تفصيلا

ثانيا

يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التي وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغىها فأراد أن يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة في هذا الشأن ، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون في حدود القوانين أى بأن لنواب الأمة السلطة في المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعدل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التي وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا في شيء من هذا بل أنه بجملته وتفصيله سلب جريء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لا ريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والإخلال بالنظام

ثالثا

سمعتُ ياسيدى أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا! سماحه الله أن يكون للملك حق حل المجلسين مما أو بالانفراد ، أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلها كليهما متى شاء ، سلطة في غاية الخطر ياسيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك ، ولا أدري كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فانه ما من متنبه في البلاد إلا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم

رابعا

سمعت أنه حصل تعديل في المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد

أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يزيدون ولا ينقصون قد جعل دولته هذا العدد مساويا لعدد المنتخبين ، وفي هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره في العمل لا يخفى على البصير خصوصا وأن دولته كما في الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب

خامسا

سمعت أن دوله نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل أنه عمد إلى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش في القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبرائها بقبول رئاسة رجل قد لا يرضونه ، ولا أدري كيف انساق دولة نسيم باشا إلى تقرير مثل هذا الافتئات

سادسا

سمعت أنه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه

سابعا

سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر

ثامنا

سمعت أنه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب

تاسعا

سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف إلى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولي أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الديني

الإسلامي والأوقاف التي في إدارة وزارة الأوقاف ، ولئن صح ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الديني الإسلامي ، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التي قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك ، هذا شيء هائل جدا كان يجب أن يتمنه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط في الإشارة به

عاشرا

يقال انه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهي الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين : الأول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لإقرار التعديل والثاني ضرورة تدخل الملك للتصديق على التعديل حتى في المرحلة الأولى ، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التي سلبت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لا سبيل إلى التحلل منه

تلك ياسيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس إن دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس في هذا الصدد صحيحا رأيت من واجبي المسارعة إلى تنبيهكم لما في تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى إذا كنتم على أهبة إصدار الدستور — كما يقال اليوم — قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعملتم بما توجبه الذمة والضمير الطاهر ، وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع إلغاء التعديلات التي تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التي تقدمت الإشارة إليها « ها قد بلغتكم فأديت ما على من الواجب ، والأمانة الآن في عنقكم إن شئتم أدبتموها ولکم الشكر ، وأن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الزور

« ولم أرد أن أذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر أن الأمة لا تقبل فيها هوادة ، ولا تبغى عما قرره بشأنها اللجنة حولا
« على أننى لا يفوتنى في هذا المقام أن أخطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم أصحاب المعالي حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا ، وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدد في خطابهم فأقول لهم

بالصراحة إما أن يصدر الدستور كما قرره اللجنة وإما أن تعتزلوا مراكم فذلك هو
الأصلح لبلادكم ومليككم والأليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام
وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى الحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه
مشروع اللجنة ، فدلّ سكوته على صحة هذا الاتهام ، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية
بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن بتت نهائيا
فى هذا الشأن ، فدل هذا الحديث على صحة ما جاء فى خطاب عبد العزيز بك وأن النية كانت
مبيتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا
وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه
إلى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعت اللجنة

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تتلصقا بإيعاز من السراى فى إصدار الدستور ، فكُتِبَ عبد العزيز
فهمى بك خطابا مفتوحا ثانيا إلى يحيى باشا فى ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنبياء من
تعديلات أخرى أريد إدخالها على الدستور ، وأهاب بيحيى باشا أن لا يرتكب هذا الإثم ،
وأن يسارع إلى إصدار الدستور ، قال :

« سيدى الرئيس

« ذلك الرجل الذى يملك لا يزال يحسن الظن بك ويتفاد خيرا بوزارتك ، غير أنه
قليل أرق لا يهدأ له بال ولا يستقر به مضجع ، إنه يرى أشياحا تطوفك انت وإخوانك
حول الدستور تغريكم بأن تمسوا حماء المحرم بسوء وتناولوا منه بظلم ، تحقيقا لما أراد البعض من
قبلكم ، وأنه ليخيل إليه أنكم ما كفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون إليه
سهما بيد ، وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم إلى الرمي حب المجاملة وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله
والناس ، ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه فتراه ياسيدى هلوعا يخاف
هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله
وأصدقاؤه ، ولأنه سمع فوق ما بلغكم إياه فى المرة الأولى ويخشى أن تجزئوا بالنظر فيما ظهر
من التشويه عما بطن منه ، فما هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع إلى تنبيهكم لشيء من

التعديلات الأخرى التي يشجركي بها الخاصة ويألمون لها ، ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة ما ظهر منها إليه وما فتى المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها ، فإني أجد له الله إذ وافقني بوجومه على أنها في الحق نكبات مفرعات لا يأتها إلا كل ظالم لنفسه ، كما أشكر لدولته ولناصره على تبرئهم وأقنع به قضية منسوبة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب ، فلا كنت ممن يتلمسون عثرات الناس

« أولاً — كانت المادة ٢١ من مشروع اللجنة تنص على أن « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة وليكن وفق القوانين التي يضعها البرلمان ونحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى ان يد العتب بعد أن سمت فحذفت من المادة قولها « المدنيين والعسكريين » عمدت إلى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح الخ » .

« صحيح ان المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح ان أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شؤون الدولة فمن شأنها أن لا تنفذ إلا إذا وقع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضا بأوامر موقع عليها من الملك فأخراج الضباط من حكم هذه المادة وإفرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب إلى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل أن تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا لمراقبة عليه لأحد أو أن يدعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه ، نحن لا نضيرنا نفل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور إلى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين فإن كان بلاد المبعدين إبقاء التعديل لموضع هذا القيد عقبه مباشرة إبقاء الخطر فى المستقبل ، ولنعلم أن الصراحة فى التقنين أحفظ للحقوق وأبقى للشك وأبعد لسوء التأويل

« ثانياً — من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم ، فيقال انه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء في هذا الحكم ، ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر في الخارج ألوية في أيدي رجال السراى يسعون في تولية من شاؤوا وإخراج من شاؤوا لا رقيب عليهم في هذا ولا حسيب وأن تصبح سياسة مصر الخارجية هي سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية ! كأنما يخفى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى ! »

« ثالثاً — يقولون ان اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات » ، وهى كما يرى تقرر حقاً أساسياً للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفي حذفها ترك الباب مفتوحاً لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقاً حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد

« رابعاً — يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنوياً بخطاب منه أمراً اختيارياً أى ان شاء فعله وإن شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لأن من تملك الشهوة الشخصية من الملوك — والمعصية لله وحده — قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار غضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه ، وفي هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه ، وإنا لنفضل حذف المادة برمتها ، على إبقائها وفيها مثل هذا التفريط العيب

« خامساً — تقتضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بخلاف ، فيقال إنه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة »

« صحيح ان مسئولية الوزراء تكفى ولكن في بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلا ، فإثبات هذه العبارة في دستورنا من ألزم ما يكون

« سادساً — تقرير المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء ، وتقضى بأن لا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من كل يوم تهدئه ، وذلك في غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير ، فيقال : « أولاً — ان هذه المادة عدلت العبارة بالأخيرة منها بأن صارت « وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير »

بدل « أو موافقة الوزير » ، ومقتضى هذا التعديل أن يكون بيد الوزراء نحو كل أثر للاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لا انتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة في الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة الهامة التي تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها في أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد . « ثانيا — يقال أنه فوق الميعاد الذي قرره المادة المذكورة قد أضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو في العادة يحصل عقب المناقشة في الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضا إلا بعد ثمانية أيام أخرى !

« إن مثل هذا النص لا معنى له إلا تهيئة الوقت للمساعي والدسائس التي تستعمل في الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفي هذا من إفساد أخلاق النواب ، وتقليل أهمية المسؤولية الوزارية ما فيه

« قد نفهم أن يقال إن اقتراح عدم الثقة إذا أتى غير مسبوق باستجواب فرجما كان نظره في الحال من عدم الإنصاف إذ قد ينهز خصوم الوزارة غياب أنصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة إلا الميعاد اللائق بل جمع أنصارها وهذا أمر قد تشكك في اللائحة الداخلية

« سابعاً — تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى إلا بتصريح البرلمان ، فيقال أنه صار تعديل هذه المادة تعديلا يجعل هذا الإعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما ، وفي هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته في الماضي من التفريط في هذا الموضوع

« تلك يا سيدي أمور يتناقلها الناس ، ولا بد أنك رأيت أيضا مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالي ذى الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأمرة المالك (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأي تعديل ، ويقال أنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز في مذهب معالي ذى الفقار باشا ، لقد كنت أنت ياسيدي رئيس المجلس الحسبي العالي وكان معاليه عضوا فيه معك ولقد حضرتكما تحكما فيه على الأمراء كما تحكما على عامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم في الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء ،

قبأى مسوغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيا ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمرأ فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الغائه بالرة إذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، انك ياسيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه

« سمعتُ أنهم يقولون - فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة - أن سيادة الأمة أمر يدهى لا ريب فيه ولكن من الأليق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المينة فى الدستور وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحا لإحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ ان الإنجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وإنما تصر يحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المنتصبة أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم مانسى الشعوب لحل أمرائها على الإقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من برائن هؤلاء الأمرأ فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانكيز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانكيز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمرأ البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الإحساس ؟ اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف ! أ يكفي ياسيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفها بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور ؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه إلا بالكتابة أو فى مجلس القضاء ! إعراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم ، إنما هى خديعة كبرى وتخير لأعصاب الناس عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا اضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات الملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم ياسيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة

الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الإضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الإضافية ثبتت أصالة السيادة الدينية والدينية للوك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصلية العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدي ذلك الكلام الشفهي النظري السخيف الذي لا يسمن ولا يفنى « ييشون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض في مسألة الرتب والنياشين التي يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين أن التعرض لها مما يخرج إحساس جلالته ، يا عجبا كل العجب ! إذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فتعنة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشيء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد ما يخرج الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرون النواب إلى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش

« على أن من وراء ترويج هذه السخافة إيقاعكم وإيقاع صاحب العرش نفسه في خطر خفر الأمة ونكث العهد ، ذلك بأن حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا علنيا ممضى من قائم مقام الخديو ومن الوزراء — وهو ديكريته ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ — على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لإبداء رأيها فيه وإلا كان باطلا حتما ، فكل القوانين التي صدرت أثناء تعطيلها إنما هي مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة المالكة الذي سبقت الإشارة إليه ، وإذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان أوجب ، وكل من سمى في اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحقر أمته ويدوس أحساسها ويخفر ذمته وينكث عهده إذ يعتبر العهد الرسمي الذي كان بين الحكومة وبين الأمة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها ، وهي نظرية مشؤمة ملأت الأرض دما وعويلا

« ياسيدي — إن الله لا يستحي من الحق ، والحق الصريح أن معظم التعديلات التي يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر في زمن من الله عليها فيه يملك دستوري جم المروءة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له وخلقاته الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه إلا مجرد لفت نظرة العنالي إلى الحق فيسارع إلى إحقاقه والمضي فيه

« قهل أنت أيضا ياسيدى ستكون على الأمة لا لها ؟ كلا ! كلا ! إن عهدى نيك إنك أقوم خلقا وأكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق غير أنى كما ذكرت لك في بدء خطائى مضطرب البال لأنك ياسيدى أغرقت فى الإيهام وتركت الناس حيارى لا يندرون ان كنت حقا ستعمل لإصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا ، فاسمح لى أن رجوك فى أبى قهلق للناس رأيك بالصراحة وأن تكشفهم بكل أعمالك فى هذا الدستور قبل أن تفجأهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولا تظن ياسيدى أنك غير مكلف بإجابة رجائى بل إنك متى تأملت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما أن إجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك التحلل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله ان الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيّد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولانا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليوننا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم . أدركت ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى سك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقبلت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لا يقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور ، فصفقت ياسيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكالة عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك ، وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكالة ، وواجباتكم إنما هى واجبات الوكالة .

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك — وأنت سيد العارفين بالقانون — بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وأن لا تكتم عنه شيئا منها وأن لا تنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحا مبينا لا مبهما مربكا وأن لا تصنى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جازا حججه عن موكله

« ألا إن الحلال بين والحرام بين والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلا الضلال ،

فميضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم في المآلين

« وإنى إلى هنا قد أدت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيداً بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد مللت فكسرت قللى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين ، والسلام ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام »
١٥ ابريل سنة ١٩٢٣
المخلص

عبد العزيز فهمى

صدور الدستور — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

وأخيراً صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ طبقاً للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور مذكوراً منه النصان الخاصان بالسودان ، وقد رفعه يحيى باشا إبراهيم إلى الملك مسبقاً بكتاب نوه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مر بها المشروع ، راجياً من الملك التفضل بتوقيعه ، وأشار فى كتابه إلى تغيير النصين الخاصين بالسودان ووضع تعيين آخرين بدلاً عنهما ، وعلل ذلك تعليلاً سافهاً ، قال :
« مولاى صاحب الجلالة

« إن ما فطرتم عليه من حب الخبز لبلاذكم وإسماعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذى تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيتكم فنال بذلك فى عهدكم السعيد حظاً وافراً من التقدم والارتقاء وقد أردتم حفظكم أن الله تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالداً على عمر المصور والأجيال فأصدرتم لحكومتمكم أمراً كريماً فى أول مارس سنة ١٩٢٢ بإعداد مشروع لوضع نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة فى إدارة شئون البلاد ، فصعدت بالأمر وتمهدت بوضع مشروع مطابق لمبادئ القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسئولية الوزارية ورأت أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية فشكّلت لجنة منهم عهدت إليها فى وضع مشروع الدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد إليها بعزيمة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعهما إلى الحكومة

« ولما كان نظام التشريع المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة إلى تلك اللجنة لفحصه فعتيت أكبر عناية

بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانوني واقرحت بعض نصوص لتقزير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور

« وقبل أن تتمكن الوزارة التي قدم إليها المشروع من إتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعتبات مولاي

« ولما شرفتموني جلالتيكم بأن عهدتم إلى في تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عُنيت به وزملائي درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات في الأدوار التي صر بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققا لرغبات الأمة وأمانها الحققة ومطابقا لأحدث الأنظمة الدستورية وأن تراعى في أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للغرض الذي توخيناه وقد وضع النصان الخاصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامي من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقا أن تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل

« وإني وزملائي لنغتنب بأن قدر لنا إتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاي حتى إذا صادف قبولا حسنا تفضل بتتويجه بأمره الكريم

« وإنا نبتهل إلى الله جلت قدرته أن يحفظكم ذخرا للبلاد وأن يجعل الحريات في ظلكم مصونة والحقوق في جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدا سعيدا حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة في حياتها الدستورية الجديدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد

« وإني لجلالتيكم العبد الخاضع الطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ يحيى إبراهيم

وقد وقع الملك الدستور وأصدره أمرا ملكيا قال في ديباجته :

« نحن ملك مصر . بما أننا مازلنا مذتبوا تاجنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا وتتوخى أن نسلك بها السبيل التي نعلم أنها تُفضي إلى سعادتها وارتقاؤها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلا إذا كان لها نظام دستوري كأحدث الأنظمة الدستورية في العالم وأرقاها تعيش في ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع

قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك في نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التي هي ترأسها التاريخي العظيم « وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم ما نتججه إليه عنراؤنا حرصا على الهوض بشعبنا إلى الميزة العليا التي يؤهلها ذكاؤه واستعداده وتفق مع عظمتها التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمددين وأممهم ، أمرنا بما هو آت »
وبلى ذلك مواد الدستور

وأبلغ الدستور إلى رئاسة مجلس الوزراء في كتاب من الملك قال فيه :

« عزيزي يحيى إبراهيم باشا

« اطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشا كرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من المهنة في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها « وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها « وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حُفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برئاسة مجلس الوزراء

« والله الممين على ما فيه الخير والساداد » (فؤاد)

« صدر بسراى عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ »

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدر الدستور في ذلك اليوم (١٩ ابريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد في إصداره ، ولكنه وقع تحت ضغط الحوادث ، ففي مساء هذا اليوم ذهب يحيى إبراهيم باشا إلى سراى عابدين وقابل الملك وأفضى إليه أن مصلحة البلاد تدعو إلى إتمام الدستور الليلة ، فقبل الملك توقيعهم ، وفي الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء إلى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة ، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم ، فلما جاءوا إلى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على الدستور

وفي الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ مثلوا أمام الملك فؤاد في قاعة العرش وكان الدستور

مكتوباً ومعداً للتوقيع مع الوثائق الملحقة به ، وفي منتصف الساعة الحادية عشرة مساءً وقعه الملك ، وتلاه الوزراء فوقموا جميعاً ، ثم نُزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلمعات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدر الدستور ، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق في العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفي المدن الداخلية ٢١ مدفعاً

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور في ١٧٠ مادة ، وفي الحق أنه في مجموعه قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية ، وهو إلى جانب أنه وضع نظام الحكم الدستوري ، قرر حقوق المصريين وكفلها لهم ، ويهمننا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التي قررها ، فإن في التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور ، وإنا ملخصون هذه القواعد فيما يلي :

(١) قرر في أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي ، وفي المادة (٣٢) « ان عرش المملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي وتكون وراثته العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ ابريل سنة ١٩٢٢) »

(٢) جميع السلطات مصدرها الأمة (المادة ٢٣)

(٣) قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣)

(٤) حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلا ما يعينه القانون في أحوال استثنائية (المادة ٣)

(٥) الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي مكفولة ولا يجوز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٤)

(٦) كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغائها بواسطة الإدارة (المادة ١٥)

(٧) لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (المادة ٦)

(٨) حظر نفي أي مصري من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين

السياسيين (المادة ١٥١)

(٩) قرر حرمة النازل (المادة ٨)

(١٠) قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه إلا للمنفعة العامة في الأحوال النينة

في القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ٩ و ١٠)

(١١) التعليم الأولي إلزامي ومجانى للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩)

(١٢) قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢٠ و ٢١)

(١٣) القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في

الحكومة التداخل في القضايا (المادة ١٢٤)

(١٤) يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويؤلف مجلس

الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويمين الباقون (الخمس) ، ويؤلف مجلس النواب

من أعضاء جميعهم منتخبون ، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة

وثمانين ألفا من الاهلين ، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا ، ومدة عضوية

الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ، ومدة عضوية النائب خمس سنوات

(المواد ٧٢ وما بعدها)

(١٥) يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب^(١) أن تكون

سنة ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل (المادة ٨٥) ، ويشترط في عضو الشيوخ زيادة

على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة

(المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية (أولا) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء

مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى

من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين . نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة

مدير عام فصاعدا — سواء فى ذلك الحاليون والسابقون (ثانيا) كبار العلماء والرؤساء

الروحانيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين

فى النيابة ، اللاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ،

من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية

أو الصناعية أو بالمهن الحرة ، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور

أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨)

(١٦) الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب

(١) سترد هذه الشروط فيما يلى ص ١١٨

عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و ٦٥) ، والملك حق حل مجلس النواب ، وإذا أُخل في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر. (المادة ٣٨ و ٨٨)

(١٧) الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨)

(١٨) لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥)
فإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر . وإذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه ، فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (المواد ٢٥ و ٣٥ و ٣٦)

(١٩) لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون (المادة ١٥٥)
(٢٠) يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات (المادة ٩٥)

(٢١) يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور (المادة ٩٦)^(١)

قانون الانتخاب

٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣

وفي ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب ، وهو أول قانون للانتخاب صدر في عهد الدستور ، وقد أسس على القواعد الآتية .:

- (١) حق الانتخاب مقرر لكل مصري بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية
- (٢) الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، الأولى هي انتخاب المندوبين

(١) تلك هي القواعد الجوهرية للدستور ، وقد نشرناه كاملا في قسم الوثائق التاريخية بآخر هذا الجزء

الثلاثينين ، والثانية هي انتخاب النواب ، ففي المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هي انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثونيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب في دائرتهم .
ومدة نيابة المندوب الثلاثيني خمس سنوات ، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب ، وجب انتخاب مندوب آخر تنتهي نيابته في اليماد الذي كانت تنتهي فيه نيابة من حل هو محله ، وإذا أجرى انتخاب عام أو تكميلي وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استيفائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤)

(٣) الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات ، فالأولى هي انتخاب المندوبين الثلاثينين ، والثانية هي انتخاب المندوبين عن المندوبين ، وذلك ان كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ، يشترط أن تكون سنه ثلاثين سنة ، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ في دائرتهم

(٤) يشترط في النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب في المديرية أو المحافظة التي ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبي دائرة انتخابه ، ويشترط في عضو الشيوخ زيادة على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب على النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبي المندوبين في دائرة انتخابه

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردي بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها ، وهو النظام المعمول به إلى اليوم ، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبي الذي يخول كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر أخرى ويؤخذ مما تقدم أن قانون الانتخاب لم يشترط في الناخبين والمندوبين أو مندوبي المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان في ذلك أقرب إلى المساواة والديموقراطية ، ولم يشترط الدستور في النائب شروطا مالية ما ، وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ في بعض المرشحين كما تقدم بيانه

(٥) يحرم حق الانتخاب أبدا (١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الخنايات ، و (٢) المحكوم عليهم في جريمة بعقوبة من عقوبات الجنيح و (٣) المحكوم عليهم في بعض الجرائم التي عدها القانون

(٦) يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة المحجور عليهم مدة الحجر ، والمصابين بأعراض عقلية المحجورين مدة حجزهم ، والذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار الإفلاس ، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيتها أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا في جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي ، أما المحكوم عليهم بعقوبة أشد فيكون الوقف لمدة عشر سنوات

(٧) حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود في الجيش والبحرية وليسوا في الاستبداد أو في اجازة موقوف ماداموا تحت السلاح ، ويجري حكم هذه القاعدة على الضباط وجمند الضباط والجنود في البوليس أو في مصلحة خفر السواحل أو في أية هيئة ذات نظام عسكري (المادة ٦)

(٨) يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه في الانتخاب أو لإكراهه على الانتخاب على وجه خاص ، وكل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يمتطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع عن التسويت ، وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره ، وكل موظف عمومي حكم عليه في جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته ، يجوز الحكم عليه بالعزل

الإفراج عن سعد

٣٠ مارس سنة ١٩٢٣

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد في الاعتقال ، وأن استمرار اعتقاله يزيد في ثورة الهياج في مصر ويحول دون تهدئة المخاطر ، بل ربما كان سببا في كثرة الجرائم السياسية

فقررت الإفراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور) ، وكان معتقلا في سجن طازق ، وأذاع اللورد ألنبي هذا النبأ في بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس ، وأضدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بيان بذلك قالت فيه : « قال الطبيب المعالج لزغلول باشا في تقريره إن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان لصحة الباشا ،

ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغالول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة إلى حاكم جبل طارق في ٢٧ مارس «
وتنقذ الإفراج عن سعد يوم ٣٠ مارس ، وسافر من جبل طارق إلى فرنسا ، وقصد إلى (اكس ليان) للاستشفاء ، وقد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم

الإفراج عن المعتقلين في مصر

وأفرجت السلطة العسكرية في إبريل عن المعتقلين في مصر من أعضاء الوفد المصري :
السعدى بك . السيد حسين القصبي . نحرى عبد النور بك . الأميرالاي محمود خلعي
إسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابلي . الأستاذ راغب اسكندر
وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى . صادق حنين بك . الأستاذ عبد القادر
حمزة صاحب البلاغ . الأستاذ أحمد وقيق الخ
وأصدر اللورد اللنبي بلاغا بالغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكري للقاهرة والجزيرة

الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد

والمعتقلين منهم في سيشيل

وأعقب صدور الدستور إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية
وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين في المأظلة ، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو
سنة ١٩٢٣ وهم : حمد الباسل باشا . مرقس حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . الأستاذ
واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . مراد الشريعى بك . جورج خياط بك
وأفرج أيضا عن كثير من المعتقلين السياسيين

وفي ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) أن
الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم : فتح الله
بركات باشا . مصطفى النحاس بك . عاطف بركات بك . الأستاذ مكرم عبيد . سينوت
حنا بك . وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه ، فاستقبلوا استقبالا حافلا
وأصدر الوفد قرارا في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفا من
كل من حمد الباسل . سينوت حنا . جورج خياط . مصطفى النحاس . واصف بطرس غالى .

وبصا واصف . مكرم عبيد . فتح الله بركات . عاطف بركات . مرقص حنا . مراد الشريعى .
محمد علوى الجزار . على الشمسى ، وان هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء ومن
حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم : المصرى السعدى . حسين القصبي .
مصطفى القاياتى . سلامه ميخائيل . نجرى عبد النور . محمد نجيب الغرابلى . محمود حلى
اسماعيل . راغب اسكندر . عبد الحليم الببلى . حسن حسيب . حسين هلال . مصطفى بكير .
ابراهيم راتب . عطا عفيفى

قضية المؤامرة السياسية

والحكم فيها

هى قضية اتهم فيها خمسة عشر متهما بالتآمر لارتكاب حوادث قتل الانجليز فى المدة
من ابريل سنة ١٩٢٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الأشخاص الذين كانوا شهود إثبات أمام
المحاكم العسكرية البريطانية والذين أعطوا معلومات فى هذه الحوادث ، وتوزيع آلات القتل
والمنشورات الثورية ، وقد نظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلساتها
فى شهر ابريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت طيلة شهرى مايو ويونيه وأوائل يوليه ، وبلغت جلساتها
نيفا وستين جلسة ، والتهمون فيها هم : ابراهيم خليل نظير : محمد ذسوق مصطفى . الأستاذ محمد
شافعى البنا . محمد أمين احمد . على فهمى على . الأستاذ سيد محمد . حسن بك العرب . محمد
معوض . صبحى ابراهيم . سليم باسلى . حسين السعيد : حسن توفيق . حسين محمد أمين .
محمد كامل عبد الخالق . عبد السلام صالح . وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها فى ٢٢
يوليه ، وهو يقضى بإعدام كل من : ابراهيم خليل نظير . ومحمد ذسوق مصطفى . والأستاذ
محمد شافعى البنا . وعلى فهمى على . ومحمد كامل عبد الخالق . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على
الأستاذ سيد أفندى محمد . وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق . وبالسجن عشر سنوات
على سليم باسلى . وخمس سنوات على حسن بك العرب . وثلاث سنوات على حسين محمد
أمين . وقد عدل الحكم بالنسبة لمحمد معوض . وحسين السعيد . وصبحى ابراهيم ، وكان
يقضى بحبس الأول ثلاث سنوات ، والثانى خمس سنوات ، والثالث بجلده اثنى عشرة
جلدة . فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة وإطلاق سراحهم

واستأنف المحكوم عليهم الحكم أمام المجلس العسكرى البريطانى الأعلى بلندن ، فقضى

(أولا) بإلغاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق ، (ثانيا) حفظ الحكم بالنسبة لحسن بك .
العرب لإعادة النظر في قضيته (ثالثا) تعديل الحكم بالنسبة لكل من : الأستاذ محمد شافعي .
البناء . ومحمد كامل عبد الخالق . وجعل عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤبدة (رابعا) تأييده
بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم : إبراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقي مصطفى . وعلى فهمي
على المحكوم عليهم بالإعدام شنقا . ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة
المؤبدة . وسليم باسيلي المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات . وحسين محمد أمين المحكوم
عليه بالسجن ثلاث سنوات

في الحزب الوطني

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب محمد
حافظ رمضان بك (باشا) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر
سنة ١٩٢٢ ، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من : أحمد لطفي بك . عبد اللطيف الصوفاني .
بك . الدكتور اسماعيل صدقي بك . اسماعيل بك لبيب . حسن خيرى بك . محمد بك أحمد
الشريف . محمد بك فؤاد المنشاوى . الدكتور محمود فاشد بك . عبد الرحمن الرافى بك .
محمود بك نصير . محمد عبد المجيد العبد . اسماعيل حافظ . محمد رمضان . سعيد بك طليحات .
والأساتذة : محمد زكى على . أحمد وجدى . مصطفى الشوربجى . عبد المقصود متولى . محمد فؤاد .
حمدي . أحمد وفيق . أعضاء اللجنة الادارية .

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب بيانا قال فيه :

« تقدم لأعضاء الحزب الوطني ولباقى مواطنينا شكرا الجزيل على الثقة التى مازالوا يغمرونا
بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها
شبهة الرغبة فى الرئاسة والله يعلم أننا من أزهد الناس وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا
قريبين من روحها وزعمتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة إخوان قضت إرادتهم أن يسابقوا
الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد اتسعت دائرة العمل وضائق ساعاته فعلى كل
عضو فى الحزب وعلى كل نصير له وكل منتم إليه وعلى كل مستمعهم بمبادئه نعتمد كما نعتمد
على الله

« وإن لنا من زعيمينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الأعلى وإن « من المؤمنين رجالا

صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظروا وما بدلوا تبديلا »

حافظ رمضان

وأرسل إلى سعد باشا (وكان يستشفى في اكس لييان) برقية في ١٧ مايو لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب الوطني ، قال :

« إنه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابي رئيسا للحزب الوطني أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجوها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكرىات الصداقة القديمة التى بيننا ، وإنى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شفقتنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النقي بالبعد عنها »

حافظ رمضان

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية :

« إن تلغرافكم المنبئ بانتخابكم رئيسا للحزب الوطني والذي ضمنتهمه أما نيكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية »

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك إلى سعد باشا صدرت من غير شك عن فكرة سديدة ، فإن الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزا للمبادئ الوطنية الكاملة يجدر به توكيدا لا انتشار هذه المبادئ أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وعليه وهو الهيئة الشعبية الأولى أن يستبقى قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة الشعبية التى تمثل غالبية الأمة ، فإنه بذلك يكون أقدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب ، وهذه الخطة هى بلا جدال أحكم وأسد وأقرب إلى روح مبادئه من التحالف مع الاقلية السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد

قانون الاجتماعات — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

أصدرت الوزارة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » ، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها رأى العام

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه إلا أن يكون ذلك

وقتيا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التي يجوز أن تعلن فيها ، ومدى سلطة الحكومة في ظلها ، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون إلا بعد اعتماد البرلمان ، ليتسنى له أن يضع له من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفي وصيانة حقوق الأفراد والجماعات ، ولكن الوزارة بادرت إلى إصدار هذا القانون في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ ، وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، ويكون إعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم ، على أن المادة ٤٥ من الدستور تنص على أنه يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية أى المرسوم الصادر بها فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها وبين القانون مدى السلطة التي خولها للحاكم العسكري ، وهي سلطة واسعة ، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن ، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية ، ونفى الأشخاص إلى الجهة التي يعينها الحاكم العسكري ، ومنع أى اجتماع عام وحله ، ومنع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله ، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه شؤون الأمن والنظام العام .

وفي الحق أنه قانون يضع في يد الحكومة سلطة لا حد لها ، تتضاءل في ظلها الحريات والضمانات التي كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، ومن ثمّ قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء ، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان

قانون التضمينات — ٥ يوليه سنة ١٩٢٣

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامي البريطاني على طريقة إلغاء الأحكام العرفية التي أعلنتها الحكومة البريطانية في نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولاً القانون المعروف بقانون التضمينات الذي يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يولييه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية : (١) مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار الندوب السامى (٢) مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعمو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انمقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية (٣) مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الايضاحات والتصریحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المقدمة ومشروع الإعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بالناء الأحكام العرفية

وعلى هذه الأسس صدر فى هذا اليوم قانون التضمينات وهو يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من إجراءات إدارية أو قضائية أو تشريعية ، وتنص الوثائق المراقبة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم إلا إذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيسا (وكان بريطانيا) ، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيا كذلك ، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف

ونص أيضا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابهم تحت الحكم العرفى ، وفى الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعويض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه ، كما قضى بأن تبقى الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها إلى أن يفصل فيها فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، أى أنه اعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضى ، وهى حالة خطيرة ، لأن من هذه الأراضى المساحات الشاسعة التى أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشآتها فى أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها

وقد كانت البلاد تطالب بإرجاء صدور هذا القانون إلى أن ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية ، ولكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع ، وأصدرته فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والندوب السامى البريطانى ، بحيث لا سبيل إلى التحلل منه إلا باتفاق آخر ، من أجل ذلك قوبل هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات

وأصدر وزير الحقانية في يوم صدوره قرارا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائي البريطاني رئيسا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان انجليزيا ومستشارين مصريين بالاستئناف ، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها في العفو عن العقوبة الصادرة بها أحكام المحاكم العسكرية أو بإبدال هذه العقوبة بأخف منها

انتهاء الأحكام العرفية

وفي اليوم المذكور (٥ يولييه) أصدر اللورد أللبي أمراً بإلغاء الأحكام العرفية هذا نصه :
« بما ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المملنة في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وبما انه قد حان الوقت إذن لإلغاء نظام الأحكام العرفية المشار إليه إلا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن

« فأنا الموقع على هذا إدمند هنرى هينان فيكونت أللبي بموجب السلطة المخولة لي بصفتي الفيلا مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية في القطر المصري
أمر بما هوأت :

« يلغى من تاريخ هذا الاعلان نظام الأحكام العرفية الذي أعلن في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الأخص الحارس الرسمي لأموال الاعداء على مباشرة الحقوق التي خولتهم إياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تم التدابير المقررة في تلك الاعلانات وبشرط أن جميع القضايا المنظورة الآن في جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها الى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج »

أللبي (فيلد مارشال)

القائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة

البريطانية في القطر المصري

(ليحيى الملك)

٥ يولييه سنة ١٩٢٣

العفو عن بعض المحكوم عليهم

وفي ٥ يولييه أيضا صدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات

أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات وإلغاء الأحكام المرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠٠ شخصا

إعادة حرية المبعدين

وأذاعت رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ يولييه بلاغا بأن في مكتبة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا إلى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم وإقامتهم في الليار المصرية

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

وفي ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وقد صدر أيضا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمينات ، وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعاقا مضاعفة ، وحملت الخزانة المصرية اعباء ثقالا نادت بها

تصرفات أخرى

لوزارة يحيى ابراهيم

كان الأمر كله في عهدهما مرجعه إلى السراى ، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات ، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية ، إذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات

وفي عهد هذه الوزارة عين اللواء اسبنكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى (ديسمبر سنة ١٩٢٣) ، وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيابة عن السردار ، وكلاهما من البريطانيين

عودة سعد إلى مصر

عاد سعد إلى مصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ووصل الاسكندرية يوم ١٧ منه ،

فاحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة في الاسكندرية والقاهرة والمدن التي مر بها ، وأعدت هذه الاحتفالات الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الاولى في ابريل سنة ١٩٢١ ، فانها كانت صورة تطابقها في المعنى ولا تقل عنها كثيرا في اتساع مداها ، وقابل سعد الملك فؤاد في قصر المنتزه يوم وصوله الى الاسكندرية (على خلاف ما فعل عند عودته اول مرة في ابريل سنة ١٩٢١)

أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله ، وجاءت برهانه جديدا على أنه أقوى شخصية في البلاد

وكان منتظرا أن يعمل على توحيد الصفوف التي تصدعت منذ ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدأت خطبته في الاسكندرية تشير الى ذلك ، وكان جميلا منه قوله فيها : « إني شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها وإني لا أرى الشكر بلساني وافيا بحقها ولذلك عزميت وآليت أن أتقاني في خدمتها وأن أخفي كل عاطفة لخدمتها ، ولهذا فإني أسامح كل عائب على شخصي قصدني بسوء شخصيا ، إني أسامح كل من سبني ، كل من قذفني ، ولا أطلب مطلقا حتى من الله إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء » .

ولكن خطبه في القاهرة تنبئ بأنه عدل عن التسامح بإزاء خصومه ، إذ أخذ يحمل عليهم الحملات الشمواء ، ولقد كان في استطاعته أن يعيد الوحدة إلى الصفوف ، وكانت الأمة مستعدة لتبلي نداءه حتما ، فإن منزلته منها وزعامته لها وثقتها به كل أولئك كان كفيلا باستجابتها إلى دعوته ، ولو فعل ذلك لأسدى أجل خدمة للبلاد ، ولكنه مع الأسف لم يفعل ، ولو أنه قبل في سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ اختلفت الصفوف بزعامته^(١) ، لوفر على البلاد كثيرا من العواقب والمتاعب التي عانتها من الانقسام ، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف في سنة ١٩٢٥ متأخرا عن موعدها ، أما الموعد الصالح فكان في ابريل سنة ١٩٢١ ، أو في سبتمبر سنة ١٩٢٣

في الحزب الوطني

عاد من أوروبا في تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطني ، وكانوا فيها مبعدين ، منهم : على فهمي كامل بك . والشيخ عبد العزيز جاویش . والدكتور عبد الحميد سعيد . والدكتور

(١) انظر الفصل الحادي عشر

نصر فريد . واسماعيل بك لبيب وغيرهم ، وأخذوا يستعدون لخوض غمار الحركة الانتخابية التي اقتراب موعدها ، ولكن الرأي العام كان معظمه متوجها إلى الوفد ، فلم ينجح ممن تقدم من هؤلاء في الانتخاب سوى الدكتور عبد الحميد سعيد

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ إقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه الوزارة إنه مقال شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر وإخلال بالنظام العام

وباشرت النيابة العمومية بإجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء ، والدكتور اسماعيل صدق بك صاحب امتيازته ، والأستاذ محمد المهياوى كاتب المقال ، وانتهى التحقيق بتقديم الأستاذ المهياوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة أشهر ، ثم صدر عفو ملكى عنه بعد الحكم عليه

الفصل الثامن

الانتخابات العامة

والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأول الذى صدر مع الدستور يحمل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لإعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد

وإذ كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين ألفا من السكان فقد قسمت البلاد إلى ٢١٤ دائرة انتخابية ، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ، ريثما يصدر به قانون ، ووُزعت الدوائر كما يلى : المحافظات — ١١ دائرة للقاهرة — ٦ للاسكندرية — ١ لبور سعيد والاسماعيلية (محافظة القنال) ، ١ للسويس ، ١ للمياط ، ٣ للحدود . المديرية : ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، ١٨ للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لأسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، ٤ لأسوان

وقسمت البلاد إلى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى :

٤ للقاهرة ، ٢ للاسكندرية ، ٥ للبحيرة ، ٩ للغربية ، ٦ للمنوفية ، ٥ للدقهلية ، ٥ للشرقية ، ٣ للقليوبية ، ٣ للجيزة ، ٣ لبنى سويف ، ٣ للفيوم ، ٤ للمنيا ، ٥ لأسيوط ، ٥ لجرجا ، ٥ لقنا ، ١ لأسوان ، ١ لمحافظة القنال ، ١ لمحافظة السويس ، ١ لمحافظة دمياط

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدا واحدا من أصوات المندوبين الحاضرين

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجة عالية اهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد

وكانت الدلائل والملايسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة في الانتخابات ، فشخصية سعد ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التي نالها في نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفاقا حوله وتلبية لندائه في الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد يضمن في الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر في الانتخابات الثلاثينية ، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره ومن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذانا بفوز الوفد في انتخاب النواب والشيوخ

ولم يكن يزاحم الوفد في الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحي الحزب الوطني والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد في البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطني يعتمدون على مبادئهم وماضيهم في الجهاد ، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون في مناطقهم على عصبيتهم المائلية ونفوذهم الشخصي ، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد ، لأن الشعب كان محنقا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم في مجتمعاتهم ومجالسهم ، فإنها كانت مقتصرة على الطعن المقذع في سعد ، وكان الشعب متأثرا أيضا من أفاعيلهم ضد سعد في رحلته بالوجه القبلي ، وفي الحق إنها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة

لبست تيار الوفد الجارف في هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسي في دائرة مركز المنصورة ، معتمدا على الله ، ومستندا إلى مبادئ وشخصيتي وماضى في الحركة الوطنية ، وكان الوفد قد رشح ضدي على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة ، فكان موقفى حرجا ، إذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابي وانتخاب من رشحه الوفد ، وكانوا يسألونني : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب ، فليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قديما في الجهاد والإخلاص ، فضلا عن الكفاية ، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعاً قرارات اللجان الوفدية ، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضا ، ولا يميلون إلى غير رابطتهم ، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب ، وبعضهم يصح على انتخاب مرشح الوفد ، وبعضهم ظل مترددا إلى آخر لحظة

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحي أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابي ، ويطيب لي وقد مضى نحو ربع قرن على تلك الحوادث أن أدون أسماء من أذكركم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافاً بما لهم على من فضل في نجاحي في هذه المعركة الهائلة ، وهم :

الحاج محمد عبد البر . سيد افندي على . الاستاذ عبد المجيد البيومي . صالح افندي الطنطاوي . الاستاذ محمود السيد عقل (بك) . الاستاذ حسين فهمي الصباغ . الاستاذ محمد عبدالرحمن . الاستاذ عبد الحميد الطويجي . الحسيني افندي المسقلاني . الاستاذ علي عبدالله . الشيخ ابراهيم جمعه . مصطفى افندي ابو الوفا . الشيخ احمد السعيد الجمل . اسماعيل افندي هواش . صالح افندي رمزي . حامد افندي عبد المجيد . شكرى افندي صادق . الخ ، وفي الحق انهم عانوا متاعب كثيرة في الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أودى مكانة في بلده ، وإقناعهم بانتخابي ، وكنت أصر أنا أيضا معهم ، مجتمعين أو منفردين ، وألقى أحيانا ترحيبا ، وأحيانا إغراضا ، ولم يحصل لي أذى بفضل الله ، فإن مخالفتي في الرأي كانوا في الجملة يحترموني شخصا ، وقد وزعت على جميع مندوبي الدائرة وذوي الرأي والمكانة فيها مؤلفاتي التي ظهرت إلى ذلك الحين وهي : « حقوق الشعب » ، « وثقافات التعاون الزراعية » ، و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها أثر كبير في تركيبي وتقدير المندوبين والناخبين لي

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت في المعركة الانتخابية ، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد في دوائر المديرية ، ولكنهم ابيتثنوا دائرة مركز المنصورة ، فمع أنهم كانوا في الغالب وفديين ، آثروني على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم إلى جانبي أثر محمود في نجاحي ، وحفظت لهم هذا الجليل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب ، أذكر منهم : الاستاذ احمد كمال (القاضي الآن) . الاستاذ حسين حسني المحامي . الاستاذ علي السعدني (القاضي الآن) . الاستاذ عبد الحميد خلاف (القاضي) . الاستاذ محمود البحيري (القاضي) . الدكتور زكي منتصر . الاستاذ بدوي حموده (وكيل إدارة النشريع بوزارة العدل) . الاستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالحلة الكبرى . الاستاذ عبد الخالق الطنطاوي المفتش بالأوقاف . الاستاذ عباس رمزي وكيل النيابة الخ وبدأت المعركة الانتخابية تقريبا منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، أي من يوم صدور الدستور

وقانون الانتخابات ، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخاب ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، إذ كان مطلوباً منى أن أسمر على المندوبين فى بلادهم واقناعهم شخصياً باستحقاقى لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفويد فى يونيو سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر المرض فى خلالها ، حتى اذن الله لى بالشفاء^(١) ، وقامت اللجنة اثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى بلاد الدائرة

وفى الحق ان ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، ولوءالجه خصوم الوفد بشىء من الأناة والإخلاص والصدق والبعد عن المساوى لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب ، فعلى الرغم من انى لم اعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية فى دائرة مركز المنصورة ، فان ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئاً من التوازن بينى وبين منافسى ، فقررت عليه بصوت واحد ، إذ نلت ١٧١ صوتاً ، ونال هو ١٧٠ صوتاً ، وكان عدد المندوبين الذين اعطوا اصواتهم ٣٤١ مندوباً

وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات ان أحد المندوبين ، وكان متقدماً فى السن ، دخل ليعطى صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك بكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور : عبد الرحمن الراقى ، ثم سكت هنيهة ، وتلثم قائلاً : بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه ، واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه الى العدول ، فأعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعل بك عبد الرازق ، ولكن انمى جرى على لسانه عفواً ، دون تفكير منه ، ولما فطن الى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه انما يقصد انتخاب على عبد الرازق لا عبد الرحمن الراقى ، فرفض منه هذا العدول وقال ان هذا تلاعب لا يجوز وانه استنفد حقه فى الانتخاب بإعطائه صوته أول مرة

(١) كتب أخى المرحوم امين بك فى جريدة (الاخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان (شفاه الله) : « لزم الاستاذ عبد الرحمن بك الراقى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض اتا به ويسرنا أن نعلن بان الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن ، فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام »

وتحدث الناس كثيرا عن نجاحي بصوت واحد ، وقال لي بعض الصوفية انه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم اني فعلا كنت وما زلت (ولا ازال معتمداً) على الله

وقد طُعن في انتخابي أمام مجلس النواب ، واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة في نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفي قيمة هذا الصوت الذي رجح كفتي في الميزان ، وكان سببا لنجاحي ، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هي نصف الاصوات زائدا واحدا ، وبما أن عدد الاصوات التي اعطيت ٣٤١ فيكون نصفها $١٧٠\frac{1}{2}$ زائدا واحدا ، وتكون الأغلبية $١٧١\frac{1}{2}$ لا ١٧١ ، واني على هذا الحساب ينقصني نصف صوت ، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وان الأغلبية في هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن

نال الوفد تسعين في المائة من مقاعد النواب ، وفشل في الانتخاب أنهز خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم باشا في دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظة على حرية الانتخابات وتجنبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين في جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقا ، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجا للانتخابات الحرة

ولم ينتج من الحزب الوطني سوى عبد اللطيف الصوفاني بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والاستاذ عبد العزيز الصوفاني ، ولم ينتج من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمره بك وعبد الحليم الملايلي بك وتوفيق بك اسماعيل

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية ، لأن الوزارة طبقا للأوضاع السليمة الحرة هي وكالة عن الشعب ، وقد أعلن الشعب في الانتخابات أنه يولي الوفد ثقته ، فصار من حقه ولاية الحكم ، وهنا عرضت في ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت في دقتها ، وهي هل يقبل سعد رئاسة الوزارة ؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به ، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية ؟ وقد تردد سعد بين الرأيين ، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به ، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رئاسة الوزارة ، لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية إلا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهي وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد ، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة ، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبي ولا تزال تجاهد لإجلاله أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم في الجهاد حتى يجلو الاحتلال ، لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم في الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون في الغالب إلى مجاراته في معظم طلباته فيسلمون له ، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية ، أو يصطدمون به ، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة في الزعامة الوطنية ، إذ كيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء الاحتلال قائما في البلاد ؟ هل تسكت عنه وتجاهله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها ؟ أو تنذره بالجلاء وماذا يكون العمل إذا لم يكثر لهذا الإنذار ؟ فالذهب الذي يقول بإبتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التي تولدت عنه — وأنا من هذا المذهب — يرى في هذا البعد صوتا لسلامة الحركة الوطنية وتجنبها لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بإزاء الاحتلال وأوضاعه

حقا أن النظام الدستوري يقتضي أن يتولى رئاسة الوزارة زعيم الغالبية التي اختارها الشعب في انتخابات حرة ، لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطي أو حكم الشعب ، والشعب يستشعر في ظل هذا النظام بأن إرادته محترمة نافذة في اختيار رئيس وزارته ووزرائه ،

وهذا هو الفارق بين الحكم الدستوري والحكم المطلق ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكن لزعيم الأغلبية في بلد محتمل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كي يتولى رئاسة الحكومة ، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد في بلد لا تزال تجاهد في سبيل استقلالها الصحيح ورئاسة الحكومة التي تقتضى بداهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التي يقتضيها الجهاد ، فإما أن يسلم في كثير من هذه المبادئ ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، وإما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم ، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسي في الجهاد ، فلا غبار اذن على زعيم الأغلبية في أن يتنازل عن حقه في ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعاً لها عند اشتداد الأزمات ، وتبقى له حرية العمل وفقاً لتقتضيه المصلحة العامة ، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف في البرلمان فإن الأوضاع الدستورية تبقى سليمة ، فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية ، ولا تبقى في الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه ، وهذه هي الوجهة التي أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجيء بيانه ، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤ ، إذ صرح في حديث له بالأهرام^(١) بأن الخطة تقضى على سعد باشا بأن يتعد عن تأليف الوزارة ، ولما سئل عن السبب قال : « ان السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير فإن هذا التصريح لم ترص عنه الأمة وهي غير معترفة به إلى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا تزال في ظل هذا التصريح يكون اعترافاً به منهم يؤدي إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه ، وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة ، فأمر غير ممكن »

بقى سعد متردداً بين القبول والتنحي طيلة الأيام التي انقضت من بدء الحركة الانتخابية إلى ظهور نتائجها ، وبعد ظهورها سأله مراسل روتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التي أكسبته هذه الأغلبية الساحقة ، فقال : إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل أمام حقيقة كبريتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم في

الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد ، فقال له مراسل روتر : إن المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل إليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون في هذه الحالة رئاسة الوزارة ؟ فأجاب سعد : سأعمل عندئذ ما أراه واجبي نحو الأمة .

استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا

وعلى أثر هذا الحديث قدم يحيى باشا إبراهيم إلى الملك استقالته في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، ونوّه في كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات — وكان صادقا في ذلك — إذ قال : « ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة في إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويسعد الوزارة أن تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام »

وأشار إلى أنه كان معترضا للبقاء إلى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ ، ولكنه آثر عملا بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد في تغيير الوزارة أن يرفع استقالته ، وهاك كتاب الاستقالة كاملا :

« مولاي صاحب الجلالة :

« أوليتموني جلالتم تقيتكم العالية بإسناد رياضية مجلس وزرائكم في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكرها حاضرة في الأذهان فصعدت بالأمر قياما بواجبي نحو الوطن مستعينا بالله عز وجل ومعتمدا على تمضيد جلالتم وقت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول وقد أتمت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تقوق إليهما الأمة في عصركم السعيد وهدت السبيل لتنفيذها برفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد وتلا ذلك تحقيق جملة أماني أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ إليها الحكومات المتعدنية وتوضلا إلى تحقيق مبدأ إخلال البصري محل، الأجنبي عالجت الوزارة مشكلة الخروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وذلك بإصدار

قانون التعويضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التى رُسمت لتعويض الموظفين الذين يمتزلون خدمة الحكومة ودفع مضارّ خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الإدارات ، ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام ، وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى أتت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا إلى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى إلى تغيير الوزارة إلا أنى رأيت أنا وزملائى عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالته هذه الاستقالة

« وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين مـ
يحيى ابراهيم

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير

كتاب الملك فؤاد إلى سعد

وعهد الملك إلى سعد تأليف الوزارة وأرسل إليه فى هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال :

« عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دأمة نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما ان بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه بن الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم الأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى

به ، ونسأل الله جلّت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة إنه
سميع مجيب ما

صدر بسرائى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

ومما يلاحظ في كتاب الملك أنه لم يجعل من أسباب تسكينه سعدا بتأليف الوزارة أنه
نال ثقة الأمة في الانتخابات ، بل لم يشر إليها إطلاقاً ، واقتصر الكتاب على العبارات
التقليدية التي تكتب لمن يختاره ولي الأمر لتأليف الوزارة ، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال
المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستوري لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة
وبحقها في اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص في جوابه إلى الملك ، إذ جعل أول
سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها ، وأسماء من
اختارهم لمعاونته .

والنقط البارزة في هذا البرنامج إعلان ان قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافاً بأية
حالة أو حق استنكره الوفد المصري ، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التي
انتحتها إنجلترا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ونوه بان الانتخابات دلت على
تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال التام لمصر والسودان مع
احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وميلها الى العفو عن المحكوم
عليهم سياسياً ، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية
التشريعية أي منذ سنة ١٩١٤ ، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة في نواحي
المالية والتعليم والإدارة والصحة والاقتصاد ، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها إلى كل هذه
الشؤون وتحقيق رغبات الأمة فيها وإعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان ، وتثبيت الروح
الدستورية في مصالح الحكومة ، وتعبود الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه

والبرنامج حسن وممتاز في مجموعه ، وهو من خير البرامج التي أعلنتها الوزارات ، وفيه
ناحية تدل حقاً على الشجاعة ، وهي إعلان عدم الاعتراف بأي حالة أو حق سبق للوفد
أن استنكره ، قال :

« مولاي صاحب الجلالة

» ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على البلاد داخله في نظام نيابي يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتجنى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيئتها في ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التي شئت جلالتم تكليفي بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته

» ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التي ترى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران ، فكان حقا على الوزارة التي هي وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها أن تؤخذ عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالأهم منها ، وتتحصر أكن أهمها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الأمة بنفها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تجديد المسئوليات بنفها وتميين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانمقاده في القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن

» ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهي تنظر الى الحكومة نظار الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قد ذرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أميننا يسعى لخيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا في إدارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم

وأدياتهم ، كما يلزمها أن تبت الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعت طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصا مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ، ولكنى أعتد في نجاحه على عناية الله وعطف جلالته وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد وزلائها

« فأرجو إذا صادف استحسان جلالته أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية . احمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحرية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية . مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى افندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى افندى لوزارة الحفانية

« وأدعو الله أن يطيل في أيامكم ويمد في ظلالكم حتى تنال البلاد في عهدكم كل مناتمناء من التقدم والارتقاء ، وانى على الدوام تشاكر نعمتكم وخادم خدمتكم ما ساعدتكم على

تحريرا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وبألفت الوزارة على النجوى الوارد في كتاب سعد

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج ، وأسمتها الوزارة الشعبية ، وقد قل تاريخها بأعمال هامة تعرضت لها فلما نلى :

الإفراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد في الوزارة هو سعيه في الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم في عهد الثورة ، وفي مقدمتهم عبد الرحمن

فهى بك وزملائه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام^(١) وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار إليها فيه (ص ١٢٤) ، لكن سمدا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الإفراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون إحالة أمرهم إلى اللجنة ، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب ، وفى يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة إلى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سمدا مؤقتا ، وسله جواب وزارة الخارجية ردا على طلبه ، والجواب صادر من المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزيرا خارجيتها ، وخلاصته أن الحكومة البريطانية قررت موافقته على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل إلى أقصى درجة مستطاعة وأنها تنزل عن كل حقوقها فى الأحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (إشارة إلى قانون التضمينات) فى إصدار هذا العفو ، أى أنها تتنازل عن الحق الذى احتفظت به فى هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين إلا بقرار من اللجنة المختصة

وفى اليوم نفسه أصدر سمدا أمره بالإفراج عن عبد الرحمن فهى بك وزملائه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى ، فأطلق سراحهم وهم : عبد الرحمن فهى بك . الأستاذ محمد حسن البشبيشى . الشيخ محمد يوسف . الأستاذ حسنى الشنتناوى . الأستاذ عبد الحلیم عابدين . الشيخ محمد عبد الرحمن الجدبلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى . الأستاذ إبراهيم عبد الهادى . الأستاذ توفيق صليب . محمد سامى زاده . عبد العزيز افندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا) . الأستاذ محمد لطفى المسلمى . محمد افندى إبراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق) . محمود افندى عبد السلام . ياقوت افندى عبد النبى . عازر غبريال افندى . الأستاذ حامد المليجى (وكانوا بسجن قنا) ، وعددهم جميعا سبعة عشر

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينا سياسيا آخرين

وفى ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم ، وأخذت الوزارة تطلق سراح الباقين ، فبلغت

عدتهم ١٤٧ سجينا

(١) أنظر كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ من ٦٧

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودا في مسألة مقبرة توت عنخ آمون ، وخلصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنافون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادي الملوك ، وقد وفق الى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة وفيها من الكنوز ما لا نظير له ، وكان يعاونه في أعمال الكشف مساعده المستر كارتر ، ثم توفي اللورد كارنافون بعد الكشف ، واستمر المستر كارتر في عمله نيابة عن الليدي كارنافون ، فقام خلاف بينه وبين الوزارة على فتح الناووس إذ كانت وزارة الأشغال جادة في المحافظة على محتوياته لكي لا تمتد إليها الأيدي بالعبث والسرقة ، وكان المستر كارتر يعارض في الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا السيل ، فقام الخلاف بينهما ، ونقلت أسلاك البرق أنباء الى الصحف البريطانية ، وأخذت هي وبعض الصحف الأجنبية المحلية تهم الحكومة بكراهية الأجانب ، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقها في المحافظة على هذا التراث العظيم ، وقررت بإزاء مسلك المستر كارتر إلغاء الترخيص الذي منحته لليدي كارنافون على أثر وفاة قريبها ، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها ، وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين ، فكان موقفها مدعاة لثناء الرأي العام وتقديره ، ولو هي تساهلت في هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز الى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين الى مصر ، وكانت الحكومة الإيطالية تتعقبهم لتفكك بهم ، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم ، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم ، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والإيطالية في هذا الشأن ، انتهى بإصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين ، ولكنها قررت تسكينهم بمقبرة البلاد فحسباً للإشكال القائم فيها وبين إيطاليا في شأنهم ، واضطروا فعلا إلى مقبرة البلاد ، فكان موقفها حيالهم موقفا غير محمود ، وغير كريم ، وكان واجبا عليها أن تحميمهم ولا تسكينهم بمقبرة الديار المصرية ، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة

العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقراً لدعايتهم ضدها ، فإنها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد في سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطانها الدستورية ، فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامي البريطاني ولا من السراي ، وفي الحق أنه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستوري ، وله في ذلك فضل عظيم ، وهو في ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده ، فإنهم كانوا يذعنون تارة لتدخل المندوب السامي ، وطورا للسراي ، وليس هذا من الحكم الدستوري في شيء ، لأن أساس الدستور أن « الأمة مصدر السلطات »

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشؤون الحكم طبقا لأحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراي وما كانت تسير عليه فعلا في عهود الوزارات السابقة ، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراي ، مما كان له أثره في تطور الحوادث والتعجيل بإسقاط وزارته ثم ان وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الإنجليز عند حديم ، وتضاءلت سلطتهم في عهدها ، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة ومن المحقق أن تناؤل نفوذهم في عهدها قد جعلهم يدبرون المكائد لإسقاطها ، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل في عهد وزارة زيور التي خلفت سعدا في الحكم

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائي البريطاني لوزارة الحقانية ، إذ انتهت مدته في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامي من الوزارة تجديد عقده ، ولكن سعدا رفض هذا التجديد ، وكان موقفه في ذلك مشرقا ، وقد أسرها المندوب السامي في نفسه ، حتى وقعت حادثة السردار ، فكان من مطالبه في الإنذار البريطاني إبقاء بمنصب المستشار القضائي ومنصب المستشار السالي واحترام سلطتهما وامتيازاتهما ، كما سيجيء بيانه

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة في الاحتفال بالعيد الخمسيني للملكة المخلطة ، فقد تألفت في سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برئاسة السيور لارنسست إيمين رئيس محكمة الاستئناف بالمخلطة ، ومن أعضائها السيور (الهارون) فاني دن

بوش النائب العام بها ، وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها ، وقابل أعضاء اللجنة سعداً في يونيه سنة ١٩٢٤ ليدعوا الحكومة الى الاشتراك في هذا الاحتفال ، فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالخدمات التي أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فإنه لا يرى ان مصر التي ترغب في تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسيني للمحاكم فُرضت اقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ، ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطني التي تستوحى من استمرار هذه الحالة الشاذة وقد أقيم الاحتفال في عهد وزارة زيور في فبراير سنة ١٩٢٦ ، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية ، وضربت صفحا عن قرار وزارة سعد ا

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ، ولم تدخل الوزارة في الانتخاب وتركته حراً ، وفاز المرشحون الوفديون في معظم الدوائر

الشيوخ المعينون

الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم
وإذ كان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون وأخماسهم يعينون فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه إلا أن يصدر المرسوم الملكي بالشيوخ المعينين ، وعددهم ٤٨ عضواً .
وقد قام خلاف بين الملك وقواد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ، أهو الملك أم الوزارة ، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد في عهد وزارته ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو لارتسكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أنه « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب »

أما سعد فقد استمتمت بالرأي الدستوري السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء ، كما تقتضي بذلك المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها : « الملك يتولى سلطته

بواسطة وزرائه » ، والوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم المادة ٥٧ من الدستور التي تقضى بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، والمادة ٦٠ منه التي تنص على أن « توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، والمادة ٦٢ منه ونصها ان « أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى للوزراء من المسئولية بحال » ، فالوزارة هي المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، فهي التي تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ، وهذا هو المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر ، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين ، فقد جاء في تقرير لجنة المبادئ العامة : « ان هذا المبدأ الاساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء ، اذ مادامت الوزارة في قيامها بالسلطة التنفيذية هي المسئولة امام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن اعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت محدود في مداولاتها »

وأقوى من ذلك ما جاء في المذكرة التي صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن « كل عمل يعمل به الملك وتكون له علاقة بشؤون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك » .

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم في هذه المسألة ، واتفق مع سعد على تحكيم البارون فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكية ، فاستدعى الى القصر الملكى ، وعرض عليه الخلاف ، وطلب اليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكما ، فأصدر حكمه بما يأتى :

« ليس لي الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطة الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ، لذلك أرى اذن ان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء »

وقد روى البارون فان دن بوش قصة هذا التحكيم في كتابه (عشرون عاما في مصر) ، قال :

« كنت جالسا أمام مكتبي بالتيابة العمومية في ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجأة ، وكان التكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، دعاني للذهاب الى مكتبه في اليوم التالي الساعة الرابعة مساء ، فأجبتة أنني سأسافر الى القاهرة صباح الخميس التالي ، ورجوته تأجيل الموعد الى ذاك اليوم نظراً إلى كثرة اعمالي القضائية ، لاسكن رئيس الوزراء أجاب : « هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام » ، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه

« لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان التكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد ، سألتني عما اذا كنت سأحضر في الموعد الذي حدده رئيس الوزراء ، فأجبت : نعم ، وعقب على اجابتي قائلاً : « هذا أمر ضروري »

« وفي صباح اليوم التالي قمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار ، وعند وصولي الى محطة بنها صعدت في العربة مواطني الاستاذ جورج مرزباخ المحامي ودخل الديوان الذي كنت جالسا فيه كأنه البرق الخاطف ، وأخذ يحدثني ، قال لي : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليبلغني ما سمعه من أحد الوزراء ، وهو أنني دُعيت الى القاهرة للفصل في خلاف دستوري خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة في مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف »

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكنني كنتُ مقدراً لخطورة الحالة لعرفت نفسيّة الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف

« وصلتُ الى رئاسة مجلس الوزراء في تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحيي سعد »

« أما قاعة الانتظار فكانت مملأة بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعاني السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولي ، دخلت على الرئيس ، فرأيتة جالسا أمام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره علي حتى نهض وقدم لي يده مصافحاً ثم قال : « أهلاً وسهلاً اننا في حاجة اليك » ، ثم سرد لي الموضوع بلامقدمة ، وقال لي ان خلافاً جوهرياً نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصري ، ومطلوب مني أن أبدي رأيي فيها إذ أنها مأخوذة من الدستور البلجيكي ، وهي المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن الملك يعين خمسين عضواً لمجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله

يدون أن يشرك فيه وزراءه؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التي تقضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال: «هذا هو الموضوع، ويجب أن يفصل فيه في ظرف أربع وعشرين ساعة»

«بدأت اعتذر بضعف ذاكرتي محاولا التخلص من الموضوع، ثم رجوت دولته أن يترك لي وقتا لمراجعة النصوص وللتروى، واثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة، فكم أُعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجج وبلاغه البيان التي يمتاز بها هذا الشيخ السبعيني من العمر، على الرغم من آلام المرض والنق، بل كم دهشت لإرادته التي لا تقاوم» كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى، وتطلب سعدا، فخرج مرة ثم مرة أخرى، وشكر المتظاهرين، وأخيرا تهيجت أعصابه فأنحنى إلى النافذة وصاح بصوت الأمر: «دعوني أشتغل لمصلحتكم»، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معي قائلا:

«أذن إلى القد الساعة العاشرة في سراي عابدين»

«آذنت الشمس بالغروب، ووجدت صعوبة في أن أفسح لنفسي طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجي من رئاسة مجلس الوزراء، وكانت الأعلام تهتز يمينا وشمالا، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مديده إلى الأمام كأنه يطرح بركته على الجموع

«وعندما دخلت فناء اليوم التالي إلى مكتب الملك، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق، وكل حركاته تدل على التأثر، أما زغلول باشا فكان جالسا أمامه، متمسكا بحواسه، يتحدث بهدوء وسكينة

«استمر الحديث بحضوري، فأدركت في الخيال خطورة الأمر: عليك رؤيتي حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردي يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات التي يضمنها له الدستور، ولحت من خلال العبارات الرقيقة في الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء، وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التي كان يتزايد نشاطها يقول: «إذا استشير الشعب...»

«نظرت من الشباك الزجاجي العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين، إلى الرمل الأصفر الذهبي تحت أشعة الشمس، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم، والأولاد يهرعون، ثم قلت في نفسي: كلمة واحدة من هذا الرجل البياسي الذي يملك اليوم مصر

كلها روحا وجسدا - كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب !

« وفي تلك اللحظة تنهت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول : « اتقبل يا مولاي أن يفصل جناب النائب العام في الموضوع ، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ »
« فكر الملك هنيهة ثم قال في لهجة تشف عن الإذعان : « لا بأس »

« التمسْتُ ان يُصرَّح لي بالأعتكاف قليلا ، فقادني احد الأمناء الى قاعة مطلة على الحدائق الملكية .. منظر جميل .. هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد وما ذنها الرشيقة ، وأمام ناظرني وإلى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة .. امام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص

« ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين في نفس موقفهما الذي تركتهما فيه ، فأبدت التصريح الآتي وقلبي يخفق من شدة التأثير : ليس لي الحق بأن أقيم نفسي قاضيا على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذي يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو حينئذ لا يَحْتَمِل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يعتمد الى تجميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فان هذا استثناء يصيب النظام الدستوري في روحه وأساسه ، لذلك أرى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء »
ثم أضفت الى ذلك ما يأتي : « وحيث انني نلت اليوم الخطوة بان أكون حكا في هذا الموضوع بصفتي بلجيكيًا ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمح لي جلالتم بان أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا في ظل هذا النظام الدستوري ، فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا في ظروف حرجية ، والثاني صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقرية على الرغم من القيود التي وضعت في سبيله ، اما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستوري لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! »

« وفي الحال قدم لي الملك يده وصافحني قائلا : « انني موافق على رأي يبدى بهذا الشكل » ، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وأنا أيضا »

« انتهت المقابلة ، وعندما رافقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه يعطف

شديد ثم شكرني قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة ... وشديدة جدا^(١) »
وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك
قواد حكم البارون فان دن بوشن ، وكان حكمه قاطعا وصرحاً في أن تعيين الشيوخ من
خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكي بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة اسماءهم
على أن هذه المسألة التي كان يجب أن يكون مفروغا منها بهذا التحكيم ، قد أثبتت بعد
ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كأن لم يحصل فيها
اتفاق أو تحكيم

افتتاح البرلمان

١٥ مارس سنة ١٩٢٤

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وكان يوما مشهودا في تاريخ مصر
الحديث ، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها
المنتخبون انتخابا حرا في برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة .
وقد أعاد هذا الافتتاح إلى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذي اجتمع سنة
١٨٨١ في عهد الثورة العرابية ، وكان أول مجلس نيابي كامل السلطة شهدته مصر الحديثه ،
ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣ ، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية ،
إلى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤
فاجتمع أعضاء مجلس النواب والشيوخ في دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، وقد تكامل جمعهم
منذ الساعة التاسعة صباحا

عين الملك

ودخل الملك قواد قاعة البرلمان في الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار
موظفي السراي ، فوقف النواب والشيوخ ، فخياهم وردوا التحية وقوا بالهتاف له ، وكان يرأس
الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصري البعدي باشا^(٢) ولما وصل الملك إلى

(١) عشرون سنة في مصر . للبارون فان دن بوشن ص ٧٥ طبع سنة ١٩٣٢

Vingt années d'Egypt p. Baron Van Sen Bosch

(٢) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس
مجلس الشيوخ » وكان أحمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من
إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا

الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية^(١) : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا ، ثم جلس وجلس الأعضاء

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأُمراء إلى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذي تضعه الوزارة في مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة ، وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناوله سعدا فألقاه ، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقا للدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

« أهديكم أطيب سلامي ، وأحتي فيكم ممثلي شعبي الكريم ، وأهنئكم منتخبي ومعيّنين بالثقة العظمى التي حازتموها لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ المصرية ، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة « اليوم تدخل في دور التنفيذ المنظمات النيابية التي قررها الدستور ولا ريب في أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظيمة ، وألقت بها عليكم مسؤولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك أنكم سبتعالجونها بروح من الجزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذي لا انفصام له بين العرش والأمة . والذي توثقت اليوم عمراه بالقسم العظيم الذي أقسمناه ، وستؤدونه أنتم عما قليل

« لهذا يحق لي أن أصرح علنا باسمي وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مجلوة من الرجاى في الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسؤولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور

(١) هي الصيغة الواردة في المادة ٥٠ من الدستور

وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التي أشار الدستور إليها ، وأن يعيد النظر في القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها ، وأن ينظر في قانون الانتخاب بما تلميه عليه نتيجة الاختبار

« وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة ، وأن المال الاحتياطي زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر في سمعة البلاد المالية ، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم في السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين في الإدارة ، ورعاية الاقتصاد في الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة ، وفي المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها

« ويجب إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة ، وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث في نفوس الموظفين روح الجد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام ، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات

« أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها ، غير أنه ينبغي النظر في مراجعتها ، وتكميل نظامها ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعاً عادلاً بل أيضا لتقرير رسوم على الإيرادات المغفأة بغير حق من الضرائب في الوقت الحاضر

« وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى « وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع

الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد في أن تتوج
حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال

« أيها الشيوخ والنواب

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت إليه ومنها ما هو
معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنني عظيم الثقة في أن هذه المهمة تتم
تدريجاً بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة وملائة حمية للعمل
وغيره على خير الوطن

« ويملاً قلبي سرورا أن أفتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء في أعمالكم داعياً الله
تعالى أن يسد خطواتكم وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد »

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك ، فردد
الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا له قائلين (ليحيى جلالة
الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ثم غادر الملك القاعة ، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان
اجتمع مجلس النواب عقب انقضاء جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد
سعيد بك نائب الكوم الطويل ، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية ، وبجلسة ١٦ مارس
انتخب أحمد مظلوم باشا رئيساً للمجلس وأحمد محمد خشبه بك (باشا) وحمد الباسل باشا
وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفديين ، وفي جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب
المجلس ولجانه

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضاً برئاسة المصري السعدى باشا ، وفي جلسة
أخرى انتخب أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين
ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه ، وأخذ كلا المجلسين يواليان عقد جلساتها

الحياة الدستورية

المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية في مطلعها ، وكان لى من مساهمتي فيها ما يعطينى فكرة
واضحة صحيحة عنها ، ومن حقى وقد لازمتها في البرلمان الأول أن أتحدث عنها وأذكر
ما لها وما عليها

كنتُ في هذا البرلمان معارضا ، وقد تألفت المعارضة في بداية الحياة البرلمانية من نواب الحزب الوطنى ، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم : عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، حملنا لواء المعارضة في مجلس النواب ، وتبادلنا بيان وجهة نظرها في مختلف المناسبات ، وكانت غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح في الذود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة إلى الأخذ بوسائل الإصلاح في شتى نواحيه ، وبعبارة أخرى اعتبرنا الحياة البرلمانية استمراراً لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل ، ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل البرلمان ، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل ، ونشد أن يشاركنا الجميع في ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة في الإصلاح ، ولم نكن ننظر إلى وزارة سعد نحكم نحارب ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التى نالها في ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نمضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها في رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه ، ولم يكن يدور بخلدنا أن نخلق لها المقبات أو نشارك في المساعي لإسقاطها حين استهدفت للأزمات التى انتهت باستقبالها

ومن الإنصاف أن أقول إن مجلس النواب ، وكانت غالبية المائدة وفدية ، كان يقدر المعارضة ، ويحسن الإصغاء إلى ما تبدي من الآراء ، وليس لى ما أشكو منه من معاملة الغالبية لى في هذا العهد ، بل بالعكس كنت ألمح منهم علائم التقدير والرغبة في الإنصات والاستماع إلى آراء المعارضة

وأذكر أن أول موقف لى في هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة في خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ، وكان دورى في الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع في بعض العبارات ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإقضاء به ، وفي أثناء خطابه همس في أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان يجلس خلفى ، ناصحاً لى أن أتنازل عن كلمتى لأنه يرى جو المجلس غير موافق للمعارضة ، فلم ألق بالى إلى نصيحته ، وتكلمت معارضا في دورى ، فألفيت من المجلس إصغاء تاماً وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك ، ورأيت مثل ذلك في كل مرة ، وكنا من تاحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية في النقاش ،

وبذلك وضعنا في مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها ضارت أسسا صالحة للمعارضة
النزيهة التي أجمع الكل على أنها ضرورية للحياة الدستورية

وقد انضم إلينا في المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين
الذين مالوا إلى اتجاهاتنا ، فكانت عدتنا عشرين نائبا وهم : عبد اللطيف الصوفاني . عبد
الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعي . عبد الحليم العلايلي . عبد العزيز الصوفاني . محمد شوقي
الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . محمود عبد الرازق . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد
الجليل أبو سمرة . علي علي بسيوني . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلي . علي الطحاوى
المغازى . أحمد المليجي . محمد الشريبي . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه
القاضي . محمد توفيق إسماعيل

وكنا نجتمع في منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لتبادل الرأى فيما يكون
موقفنا في الجلسات الهامة

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا ، وكانت نسبتهم في مجلس الشيوخ
تقل عن نسبتهم في مجلس النواب ، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه ، وقد فكر
الوفد في تأليف هيئة وفدية من ممثليه في البرلمان لكي يتبادلوا الرأى في اجتماعات خاصة بهم
في المسائل التي ستعرض على المجلسين

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعا في النظم البرلمانية ، بل هي وسيلة لتنظيمها ، فكل
حزب الحق في أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التي ستعرض على المجلس لكي ينظموا
صفوفهم ولا يتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشؤون إلا فيما لا معدى من
اختلاف الرأى فيه ، وإذا كانت هذه الوسيلة ترمى إلى هذا الغرض ولا تقضى على حرية
الرأى فلا غبار عليها ، بل هي لا زمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها ،
والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب في التنظيم

وقد تألفت هذه الهيئة في حفلة أقيمت يوم ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل ،
وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين ، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفديين في ردهة
البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى إنصافا للحياة الدستورية أن أذكر فيما يلى أهم الأعمال التى صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو من أحدها وكان لها أثرها الطيب فى ترقية شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(١) قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤) ، وقد نفذ هذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٥ ، وهو من أهم القرارات التى صدرت عن البرلمان وكان تحقيقاً لإرادة البلاد فى التخلص من الدين العام

(٢) قرر أن تشريع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنك نوت (أوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية ، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ، ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية ، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٣) سحب المبلغ المودع بنك إنجلترا من الاحتياطى (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)
(٤) إعطاء الحكومة سلفاً لشركات التعاون تنشيطاً وتشجيعاً للحركة التعاونية (نفس الجلسة)

(٥) فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديرية ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإلزامى للبنين والبنات (جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٦) فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة)
(٧) تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة التلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها ووضع مشروع لإصلاح الأقطان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأقطان المنزرعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

وكان هذا القرار أول العهد بالإصلاح فى مصلحة الأملاك

(٨) بيع أكبر جزء ممكن من أقطان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

(٩) أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٠) إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) — نفس الجلسة — وقد عنت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد في خطبة العرش الثانية التي ألقاها سعد في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ان الحكومة تشتغل بوضع نظام لهذا الديوان ، اذ جاء في هذه الخطبة ما يلي : « ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لا ئحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات » ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعترمت الوزارة تقديمه الى البرلمان في دورته الثانية لولا حادثة السردار التي أعقبتها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية

(١١) ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٢) أن تكون الإعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا

للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية

(١٣) حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر

الجيش المصري في دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٤) حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية ،

وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٢٥٠ ج في السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهيئة

منذ سنة ١٨٨٢ ، فانهطت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

(١٥) تقرير قانون الانتخابات المباشر وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر

في ٢٩ يوليه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ

بعد ان كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ ، وأبقى سن

الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب ، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ ، وهذا

القانون من أهم أعمال البرلمان

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الاول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع ، وسرى

فيما يلي انه أدى واجبه في الازمات الخطيرة ، ولملك بعد هذا توافقني على ان الحملات التي

شنت عليه كان أغلبها صادرا عن تحامل واعتساف ، وان الذين حلوا مجلس النواب الاول قبل

أن يمضي عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه ، ظالمين له ، وأن البلاد لم تفد من حله ، بل

بالعكس كان هذا الحل توجيهها انجليزيا نفذه عمال مصريون ، وكان بداية التصرفات التي

أفسدت على البلاد حياتها الدستورية

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول من ذلك موقفة من قانون الاجتماعات والمظاهرات^(١) الصادر سنة ١٩٢٣ في عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التي صدرت قبل انعقاده ليقراها أو يلغىها ، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيد بقيود هي بمثابة الحجر على حرية الاجتماع ، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه فبحثته اللجنة بحثاً مستفيضاً ورأت وجوب إلغائه وقدمت تقريرها بذلك إلى المجلس ، فقرر إلغائه بإجماع الآراء

صدر هذا القرار بجلسته أول يولييه سنة ١٩٢٤ ، ولكن الوزارة طلبت في الجلسة التالية (٢ يولييه) إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة في جلسة أول يولييه ، وتولى سعد شرح هذا الطلب بنفسه وتمسك به ، فعدل المجلس عن قراره الأول ، وقرر تأجيل المناقشة في القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات ، وكان واجباً على المجلس وقد أصدر قراره الأول بإجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه ، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعاً بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحاله إلى مجلس النواب ، وهذا أحاله إلى لجنة الداخلية ، ولكن انقضاء الدورة البرلمانية^(٢) حال دون فحصه وعرضه على المجلس ، ثم حُل المجلس في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما سيجيء ببيان ، فبقى القانون القديم قائماً بأحكامه الاستبدادية ، وكان عدول المجلس عن قراره الأول هو الذي أدى إلى هذه النتيجة ، ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ في تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها

المأخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها ، فمن ذلك أنها كانت تضيق صدرها بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، فمع أن مجلس النواب كان في الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة

(١) هو القانون رقم ١٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذي سبق الكلام عنه (ص ١٢٣)

(٢) انقضت الدورة البرلمانية الأولى في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤

فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الفرار ، ويلوح لي أنها كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد ، وبدأ ذلك فيما أضمره الوفد لنا من المحاربة في الانتخابات اللاحقة ، وكان واجباً على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية ، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة ، وقد قيل عني إنني بموافقي في المعارضة كنت أريد إحراج سعد ، ولعمري إن هذا كان أبعد ما يكون عن خاطري ، فاني ما قصدت إحراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى في الحياة البرلمانية ميداناً لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطاني في مختلف المناسبات ، وهي الخطة التي اتبعتها الأغلبية الوفدية في مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان في يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عُدَّت عليه خطأ كبيراً ، وهي قوله لي : « هل عندكم تجريدة » عندما وجهت سؤالاً إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التي كان الإنجليز يقيمونها في الجزيرة (بالسودان) ، وقال قوم إنني بإثارة هذا الموضوع الهام كنت أريد إحراج سعد ، والواقع أنني ما أردت إحراجاً ، بل أردت التنبيه إلى وجوب درء خطر يهدد مصر من استمرار هذه المشروعات ، هذا إلى أن سؤالي كان موجهاً إلى وزير الأشغال ، والسؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمستول ، ولكن سعداً تدخل في النقاش وقال تلك الكلمة التي أراد بها أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات ، وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، أما أنا فلم يزد تعليقاً عليها على قولي : « إننا كنا ننتظر أن نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس في النفوس »

ومن الحق أن أقول إن كلمات سعد في الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان ، كما سيجيء بيانه

لم تكن إذن وزارة سعد واسعة الصدر بإزاء المعارضة البرلمانية ، وكان يضيق صدرها أيضاً بالصحف المعارضة ، فتعقبها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة ، وأخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ، ووقفت جامدة بإزائها ، وكان هذا ولا شك مأخذاً كبيراً على سياستها ، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أي جهد جدي لمنعها ، وقد طُلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الأخبار التي كان يصدرها المرحوم أمين بك الراقصي ، إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة ، فقال لمحدثه : « تريدون مني أن أحجى خصومي ؟ » ، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة في

حماية حرية الرأي ، لأن حرية الرأي حق من الحقوق التي كفلها الدستور للمصريين جميعا ، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدي الحكومة وخصوصها على السواء ، أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا إهدار لحرية الرأي

ومن مظاهر حق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف ، وقد حوكت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة إهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفي بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والأستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات

فقضت محكمة جنابات مصر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٤ براءة الدكتور حافظ عفيفي بك والأستاذ محمد توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيتها على الدكتور محمد حسين هيكل بك ، ورُفِعَ نقض عن هذا الحكم ، فقضت محكمة النقض بإلغائه وبراءة هيكل بك ، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية في عهد وزارة سعد

وأُسْرِفت الوزارة في التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم إلى المحاكمة ، وقد قضت المحاكم في معظمها بالبراءة

وزارة سعد والمحسوية

ومن غيوب وزارة سعد استبقاؤها آفة المحسوية في وظائف الدولة ، وظهرت هذه المحسوية في التعيينات وفي الترقيات ، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقد ، بل قال سعد في حديث له بجريدة (الليبرتيه) : « أني لأسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلا لكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » ، وقال أيضا « إني عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوتر دائما قريبا لى لأنى حتما أكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى »

وليس يخفى أن المحسوية آفة وبيلة تعيب الحكم وتفسده ، ولقد كان فى استطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء وأت تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم ، لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل ، حقا أن للحكومة البرلمانية

أن تسند بعض المناصب الكبرى إلى أنصارها لتكفل انتظام أداة الحكم ، بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ، ولكن على أن يكون ذلك في أضيق دائرة ممكنة ، وأن يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه في إنجلترا مثلاً ، فإن الوزارات فيها حزبية ، ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعاً أبناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبي ، هذا إلى أن في إنجلترا مناصب دائمة في الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة ، ومصر محرومة مثل هذا النظام ، وترتب على ذلك أن المحسوية أثرت في مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار

ولو أن وزارة سعد منعت المحسوية في الوظائف لخدمت أداة الحكم خدمة كبرى ، ولكنها لم تفعل وأقرت هذه الآفة ، وسارت عليها الوزارات اللاحقة ، حقا إن خصومها لم يكونوا مخلصين في حملتهم عليها من هذه الناحية ، ولم يقصدوا خيرا ولا إصلاحا ، بل كانوا يريدون أن يُبدال لهم منها فحسب ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ؛ ولكنه لا يمنع أن المحسوية كانت من أكبر المآخذ على وزارة سعد

حوادث السودان

كان لثورة سنة ١٩١٩ صدها في السودان ، فقد تأثر لها الشباب السوداني المثقف ونهضوا ييثون الفكرة الوطنية في نفوس إخوانهم ، وتعددت وتلاحقت مظاهر هذا النهوض ؛ ففي سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية الاتحاد » تدعو إلى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وأخذت في تهيئة الشعب للتحرر من النير الإنجليزي وتعدده للنهوض فكريا واقتصاديا ، نذكر من مؤسسي هذه الجمعية المرحوم عبيد افندي الحاج الأمين . الأستاذ توفيق أحمد البكري . والأستاذ بشير عيد الرحمن . والأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة ، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر ، وأخذوا يبنون أفكارهم في صمت وسكون ، وألقوا عدة فروغ لجمعيةهم في بعض المدن

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السوداني الباسل الملازم الأول على عبد اللطيف بجاهر علنا بالانتفاض على النظم الاستعمارية ، وأعلن مبادئه الوطنية ، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطاني ، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطاني ، خلاصتها :

- (١) ان الانجليز يسمون لفصل السودان عن مصر رغما من إرادة أهله
- (٢) ان الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطاني لا يمثلون إلا أنفسهم
- (٣) ان السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله
- (٤) انها أثقلت كاهل الأهليين بالضرائب
- (٥) انها لم تنصف سكان المديرية ولا سيبا أهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الانجليزية

- (٦) احتكرت القطن والسكر
- (٧) احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالى البلاد المتعلمين الأكفاء
- (٨) أن أموال البلاد ، تصرف جزافا فى بناء وإصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الانجليز

- (٩) ان الموظفين الوطنيين يسكنون فى بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه الساكن عرضة للتدمير بسبب الحرائق أو السيول الجارقة
- (١٠) ان التعليم ناقص فى كلية غردون والمدارس الأخرى

وقد قابلت الحكومة البريطانية فى السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع ، وإذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهير ، فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، فقضت عليه فى يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة ، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وإعجابهم وتأييدهم

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٢ كان لتأليفها أيضا صدى وأثره فى السودان ، فازدادت الحركة الوطنية نشاطا واتساعا ، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالأمل فى أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل ، وأعربوا عن شعورهم الفطرى فى التضامن مع مصر والمساهمة فى برنامجها القومى وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين فى تحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وكان الانجليز من ناحيتهم ماضين فى سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة انجليزية ، فاستثارت هذه السياسة الشعور الوطنى فى السودان ، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى ، مما جعل الانجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه ، وخشى بعضهم أن يؤدى إلى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر أو ثورة المهدي سنة ١٨٨٠

وقد وقع الاحتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والانجليز ، وكان لكل

احتكاك صدام في السودان ، وسند كر فيما يلي مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره

تمثيل السودان في معرض ومبلى

أقيم في سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية البريطانية في ومبلى ، بالطرف الشمالى الغربى للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية كان هذا الاشتراك افتياتا على حقوق مصر والسودان معا ، إذ مثل السودان في هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية ، وما إن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفا محمودا ، فأرسل في أواخر ابريل سنة ١٩٢٤ برقية إلى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها : « وصل إلى علمى أن السودان سيمثل رسميا في معرض الإمبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبا في ومبلى ، أرجو إفاذتى على أى قاعدة دُعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ، وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية »

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام ، فارتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، وبعث بها إلى اللورد أَلنبى المندوب السامى البريطانى في مصر ، فأرسل هذا خطابا إلى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافا بطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد إليه الرد أخبره به حال وصوله ، فلم يقابل سعد هذه الطريقة في الرد بالسكوت ، وبخاصة إغفال الحاكم العام الرد عليه ، فأرسل إليه برقية أخرى قال فيها : « بعثت إليكم بتاريخ ٣٠ ابريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبرنى اللورد أَلنبى أنكم خاطبتموه بخصوصها ، وحيث إن السائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم فإنى ما زلت فى انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وأرسل سعد فى اليوم نفسه إلى وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) لى يمتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولا على كونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك في معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيا لها ، و (ثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن من الحكومة المصرية وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها : « آسف أشد الأسف لتأخر الرد

على تلغراف دولتكم الرقم ٣٠ أبريل ، وقد أبلغت المعلومات التي طلبتموها دولتكم إلى المندوب السامي الذي هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالإجراءات المتبعة ، وكنت أظن أن نغامتة أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة إلى أن وصلني تلغرافكم الرقم ١٠ مايو ، على أنني علمت أنه قام بذلك الآن ، وإنني أقدم اعتذارى على ما بدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذي يرجع إلى هذا الفهم الخاطئ وهو ما آسف له كل الأسف »

وفي ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد اللبني خطابا قال فيه :

« يلزمني أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى في إحالة طلب دولتكم إلى طبقة للتقاليد المعمول بها ، فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامي ، لذلك فإنني أظن أنكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية »

وأخبره في الخطاب نفسه بالمعلومات التي تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها :

« ان هذه الدعوة التي وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية ، ونظرا لأن كثيرا من الأموال الانجليزية تستغل في الأعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامي وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقا للإجراءات المعمول بها ، وان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجارى شبيه بهذا يعقد في مصر ، وقد سبق ان قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص ججرة لمروضات السودان في المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى فان معرض ومبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل ان فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التبيت ، وأخيرا فانه موصوف في الخرائط والكتالوجات المعروضة في القسم الخاص بإفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد رد عليه سعد باشا في ٩ يونيه بخطاب جاء فيه : « لقد أوضحت للمستر كار قبل سفره بالإجازة وبعده للمستر فرنس أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فإن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطاب فخامتكم ، وفي الحقيقة أنه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه فإن الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعوا اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وفعلًا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخبران مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق ، ففي سبتمبر سنة ١٨٩٩ وصل إلى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسا مشروعان بقانون للعمل بهما في السودان مصحوبان برجاء من الحاكم العام للسودان إلى رئيس مجلس النظار أن يؤيداها أمام المجلس ففعل ، ثم أرسل تلغرافا إلى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معينة في نصوص الأوامر التي تنص على سريان العمل بهما في السودان ، وقد رد الحاكم العام في الحال معربا عن شكره وه وكذا بأنه سيعمل بالتعديلات التي وضعها مجلس النظار ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لا تباع طريقة أخرى للمخاطبة بيننا وبين حاكم السودان العام ، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر إلى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في إدارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعى أو تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ومبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية ، ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض إلا في نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبنت في المعرض المذكور ، ولست في حاجة إلى أن أزيد على ما تقدم ، انى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات ، نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر

ماكدونالد ، ولكن من واجبي أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسا بحقوق مصر «
ووقفت المسألة عند هذا الحد

منع وفد سوداني

من السفر إلى مصر

وأعقب مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التي دبرها الإنجليز هناك ، منعت الحكومة سفر هذا الوفد إلى مصر واعتقلت بعض أعضائه ، في الوقت الذي أخذت فيه تستكتب سنائنها عرائض بالولاء للحكم البريطاني

صدى حوادث السودان في البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسته ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان ، تسكمت فيها ، وتسكلم عبد اللطيف الصوفاني بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزي بك ، ومما قلت في كلمتي (١) :

« ان البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية

« أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التفراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأي فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولملك البلاد فمنعهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعهم عن إداء هذه المهمة الوطنية

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانكليزية فقد أوعزت إلى سنائنها وبعض موظفي السودان بمقعد اجتماع صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزي ؛ فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤

حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والتحكم ، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء

« فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت بجلاء في التلغراف الوارد علينا » سادتي : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهيمه عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران في السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران في تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مددوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنائات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران في السودان وضجوا في سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم ، إلى أن قلت : « فأضمر صوتي إلى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية في إبريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائمها محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة تظاهر مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الإنجليز حركات مصطنعة ، ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان تقيماً للمحامين تطوع للدفاع عن على أفندي عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتلغراف ينبئ به بصدور الحكم على الضابط السوداني ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً إذ لا يوجد أي خلاف بيننا ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها في ذلك بكل إخلاص »

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكامة قال فيها :

« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنني مع ذلك يمكنني أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين الوقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر

« والإجراءات التي تتم الآن في السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعي بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثاني : منع الذين يريدون أن يقدموا ولائهم للحكومة بالحضور إلى مصر ، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتثال من الحكومة الانجليزية فإننا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا

« إذا قدمت هذه الأوراق أمام أي محكمة أو أي هيئة وحصل التمسك بها فليسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية

« أنا في تصريحى هذا منضم إليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك)

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثاني ألا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون في بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول ان هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن للجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، وإنى لمنتبط بأن لكم في هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان »

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على أثر التلغراف الذي ورد إلى مجلس النواب من الوفد السوداني الذي عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التي يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التي يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر »

والثاني من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التي أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء

بخصوص الاجراءات غير الشرعية القائمة في السودان للسعى في فصل السودان عن مصر
يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الاعمال »

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا
وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

في مجلس اللوردات

وعلى اثر تصريحات سعد باشا في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس
اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة في هذا المجلس
قائلا : « ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب
تحملها والتي لا يمكن تركها من غير ان تصاب سمعة إنجلترا بخسارة عظيمة ، وأستطيع
ان أقول من غير تردد ان نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا ان ينفذ ذلك التغيير من
غير موافقة البرلمان »

فظهر من هذا التصريح ان وزارة المال لا تختلف عن غيرها في سياستها الإستعمارية
في السودان ، وقد رد سعد على هذا التصريح في مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة
١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفي حضرتكم الموقرة أصرح بان الأمة المصرية
لا تتنازل عن السودان ماحيت وما عاشت (استحسنان وتصفيق طويل) ، فهي تسمى
للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق في كل فرصة وفي كل
زمن ، تسمى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل ان تحفظ هذا الحق وتصل
الى التمتع به ، وان كنا في حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا فانا نوصى أبناءنا وذريتنا ان
يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبناءهم ، ولا بد
ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن
يقول الغاصب انى اريد أن اتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل
حق يبقى حيا ولا يموت مادام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا
نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناءنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم
ان شاء الله تعالى (تصفيق)

إلى ان قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء في هذه التصريحات « انها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة باننى استنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته في البيان الوزارى ، استنكرته في كل مناسبة ، ولا ازال استنكره الى الآن ، واقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الاحوال ان نتفاوض على اساس هذا التصريح ، ولقد سبق ان قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الاساس فانى لا ادخل في المفاوضات اصلا ، وانا عند قولى ، وقلت لكم ايضا انى اذا لم أصل الى هذا فانى اتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلي (أصوات — أبدا . حاشا) هذا ما عزمتم عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل)
وقد عقبْتُ على خطبة سعد بكلمة قلت فيها :

«أرى واجبا علىَّ أن أبدا كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لانه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتى ، نحن فى صراع مع السياسة الانجليزية ولسنا منخضعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة ان هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم ، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا مادمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لابد ان ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال ، فهذه التصريحات التى فاه بها الساسة الانجليز اخيرا فى مجلس اللوردات انما هى سهام يقصد منها أن تثبط من عزائمنا ، ولاغرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون انه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكثر لها ولم نعبأ بها ، الى ان قلت : « والآن اقول لكم انه اذا كان الانجليز يعتقدون اننا ضعفاء امامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر واننا اذا كنا ضعفاء ماديا فنحن اقوياء معنويا ، ولقد برهن التاريخ على ان القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولنذكر جميعا ان المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك اذا انقبضت الايدى المصرية عن

العمل ، فقد قال لي خير بشؤون السودان عاد منه أخيراً : ان الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الري في السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية وقد جربوا صرارا أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا في العمل ، والتجأوا أخيراً الى عمال مصر وجنود مصر ، ففي يدنا قوة معنوية ، في يدنا أن نعمل عمالا سلبيا وهو ألا نساعدهم على ان يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانين في تلك البلاد ، وفي هذه الحالة لا أظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية ، انا لا أقول اننا نلجأ الى طرق العنف والثورة ، ولكن في يدنا قوة سلبية أمضى سلاحا من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هي السر في تلك الحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون وهي « ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هي مصداق للحديث الشريف « مصر كنانة الله في أرضه فمن ارادها بسوء قصمه الله » (تصفيق)

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته في مجلس النواب عن السودان إذ رأى في تصريحات اللورد بارمور في مجلس اللوردات ما يحمله على التخلي عن المفاوضة وبالتالي عن الحكم ، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة

جمعية اللواء الأبيض

وفي غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت « جمعية اللواء الأبيض » غايتها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام إلى مصر في الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصري ، وتألقت هيئتها التنفيذية برئاسة الملازم الأول علي عبداللطيف البطل السوداني ووكيلها عبيد أفندي الحاج الأمين أحد مؤسسي جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية ، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب ، نذكر منهم : عرفات أفندي محمد عبد الله . ومحمود أفندي محمد فرغلي وصالح أفندي عبد القادر وحسن أفندي شريف وحسن أفندي صالح (وبعض هؤلاء من موظفي الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندي سر الختم المهندس السوداني بمصلحة الري المصرية بالخرطوم . والسيد محمد المهدي التمايشي . وعلي أفندي ملاسي

ووهبه أفندى إبراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف . والشيخ محمد زكى عبد السيد
القاضي الشرعى بواد مدنى . وعبيد صالح إدريس بالجمارك . والشيخ عمر دفع الله التاجر
بأم درمان الخ . وأنشئت فروع للجمعية فى المطبرة وحلفا وبور سودان والأبيض
وواد مدنى وغيرها من العواصم
وكان لهذه الجمعية فضل كبير فى بث الحركة الوطنية وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة
مصر والسودان

المظاهرات فى السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للإنجليز فى شهر يونيه سنة ١٩٢٥ ، وبدأت بمظاهرة
طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الضاغ المصرى عبد الخالق حسن مأمور
أم درمان ، وكان معروفاً بجميل الأخلاق وكريم السجايا ، فشوق نعيه على السودانين وسار فى
جنازته الألوف العديدة منهم ، فكانت جنازة شعبية هائلة ، وفى ختامها نهض الشيخ عمر
دفع الله ونادى بصوت جهورى : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معى : لتحيى
الأمة المصرية . ليحيى الاستقلال التام لمصر والسودان . ليحيى الاستقلال التام لوادى النيل .
ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول . لتحيى الشبيبة المصرية » ، فرددت
الجموع هتافه بحماسة وقوة ، وساروا بشكل مظاهرة طافت أم درمان وسوقها واستمرت إلى
مغرب الشمس ، وتمددت المظاهرات العدائية للإنجليز فى الأيام التالية ، فقابلتها الحكومة
السودانية (الإنجليزية فعلاً) بمنتهى القسوة ، واعتقلت كثيرين من شباب السودان
وزجّتهم فى السجون وعمولوا فيها أفظع معاملة ، وقبض فى حلفا على اليوزباشى زين العابدين
عبد التام والسيد محمد المهدي التعايشى عضوى الوفد الذى أزمع السفر إلى مصر بحملان
عرائض ووثائق تبين شعور البلاد ، وأعيدا إلى السودان مقبوضا عليهما
وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة
التحريض على الثورة

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ، ثم حكم عليه بعد ذلك فى تهمة
مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة إلى الثلاث السابقة
(وهو الآن فى مستشفى بالقاهرة ، شفاء الله)

واعتقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب إلقاءه خطبة فى أحد المساجد
استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف فى ختامها بحياة « ملك مصر والسودان »

وحكم عليه بالسجن . ومن اعتقلوا في هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الأمين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت إليه رآستها ، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى أحمد لآظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبد الله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد احمد رخا والطيب عابدون وعلى ملاسى وعبيد صالح إدريس وعمر أحمد الفكي وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر ولندائهم باستقلال وادى النيل

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان لآتهامهم بالتحريض على المظاهرات ، كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملاسى بالسجن ست سنوات ، وحكم على عبيد الحاج الأمين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبداللطيف بالسجن ثمانى سنوات ، ومات رحمه الله سجينا فى « واو » عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلا لزعماء الشباب مبالغة فى تعذيبهم والتنكيل بهم والإجهاز عليهم ، وحكم على سيد احمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفا ، وبالسجن ستة شهور على كل من : الطيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح إدريس ومحمد أفندى هدية منصور ووهبه أفندى إبراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفى صباح يوم السبت ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى ، واخترقوا المدينة بنظام هاتين بحياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد ، ووقفوا أمام السجن هاتين للضباط على عبداللطيف ، واستمروا فى مظاهرتهم نحو أربع ساعات ، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الأورطة الانجليزية العسكرية فى الخرطوم إلى المدرسة ، واستولت على الذخائر التى كانت بها ، فلما عاد الطلبة إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال هذه الاسلحة إذا استعملت معهم القوة ، وأحاطت القوة البريطانية بالمدرسة ، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها فى المساء ، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن ، وأقفلت المدرسة

مظاهرة اورطة السكة الحديدية بالمطبرة

وفى يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالمطبرة فى مظاهرة مهتف

بوحدة مصر والسودان ، ولم يكن لدى رجالها أسلحة ، فقامت فصيلتان من الجيش البريطاني وقعتها ، واستؤنفت المظاهرة في اليوم التالي والذي يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعتين ، وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار ، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة وإصابة أحد عشر بإصابات خطيرة

وقد اجتمع مجلس الوزراء على اثر ابلاغه هذه الحوادث ، وأصدر البيان الآتي :
« في يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه في صباح يوم السبت ٩ الجاري خرج تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفي أثناء ذلك أخذت الدخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الدخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة في المساء وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ، وقيل إن هذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة إعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة ، وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديد بالمطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت إتلافا وأن فصيلتين من الجيش البريطاني قامتتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت في اليوم التالي ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنباييت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين وإصابة اثنين ماتا متأثرين بجراحهما وإصابة أحد عشر بإصابات خطيرة وخمسة بجراح خفيفة وإصابة غلامين كانا بالشككة بإصابات خفيفة ، فاجتمع مجلس الوزراء وبحث في الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :
« أولا — الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والاجراءات التي اتخذت في شأنها وإخطار الحكومة أولا فأولا بما يحصل فيها

« ثانيا — أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء

« وان الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها »
وفي الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية إلى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتي :

أولاً — « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان في خطتها وتفوض لها حفظ النظام

ثانياً — « ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان في أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها

ثالثاً — « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان »

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف في الجيش المصرى بدون رأيها وهو في الوقت نفسه سرदार الجيش المصرى وهذا معناه أنه موظف مصرى يجب أن يرجع في كل ما هو داخل في حدود هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية ، ورفضت قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان ، وأوضحت أن ما قيل في البرلمان المصرى وما كتب في الصحف المصرية لم يكن إلا ردأ على ما قيل في البرلمان الانجليزى وكتب في الصحف البريطانية ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذن بها بهذا التصرف

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحماية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان في تصرفاتها ، وأعيدت أورطة السكة الحديدية إلى مصر بأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار

ولقد وجه مستر لانسبورى العضو في البرلمان الانكليزى إلى وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم (النواب) سؤالاً يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية في السودان في الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية ، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان ، وما هي التهم التي اتهموا بها ؟ وهل من بينهم موظفون في الحكومة ؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلي : « قبض على أربعة وتسعين شخصاً بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى (سنة ١٩٢٤)

وكانت لثهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد إلى مصر في المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصا كانوا جميعا تقريباً موظفين في حكومة السودان ، وسبب إعادتهم هو أن وجودهم في السودان كان خطراً على الأمن العام »

الاعتداء على سعد

١٢ يولييه سنة ١٩٢٤

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر إلى الاسكندرية في صبيحة يوم السبت ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة إلى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى ، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحاً قاصداً الصالون المخصص له إذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه ، فأصابه في ساعده الأيمن ، وهم الجاني أن يثنى برصاصة أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به ، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجاني شاب مصري مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبا بالطب في برلين ، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر ، واتضح من الكشف الطبي على الجاني أن به مساً من الجنون ، فلم يحاكم ووضع في مستشفى الأمراض العقلية

محادثات سعد — ماكدونالد

سبتمبر — أكتوبر سنة ١٩٢٤

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزي مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال ، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف في المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار ، وأعرب عن هذا الشعور في خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال : « من علامات إذن الله بنجاح سعيينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة باليل إلى مطالبنا الحققة وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبني على قواعد الحق والعدل »

استجاب سعد إلى طلب المستر ماكدونالد ، واعتزم السفر إلى لندن للمفاوضة ، على أن كل الظروف والملايسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها إلى الإخفاق ، وخاصة بعد حوادث السودان ، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الإنجليزية مستمكة بأطباعها الاستعمارية في البلاد وباستبقاء السودان في حوزتها واستدامة احتلالها لوادي النيل

أبحر سعد من الاسكندرية يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٤ ، وقصد إلى باريس ، ثم بارح باريس إلى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر ماكدونالد ، وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ، ومحمود نحرى باشا وزير مصر المفوض في باريس ، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين

ولم تدم المفاوضات طويلا ، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات ، لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلا ، ولذلك سميناهم محادثات ، لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة ، وقد انقطعت في اليوم الثالث من بدايتها ، إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التي تنطوي على معنى المساومة ، فقد اجتمع بالمستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم يوم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر ، وانتهت الاجتماعات باقطاع المحادثات ، وقدم سعد إلى المستر ماكدونالد أثناء المحادثات ، المطالب التي يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهي :

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية

ثانيا - سحب المستشار المالي والمستشار القضاة

ثالثا - زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية التي تمرقل بالذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢^(١) قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودي

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية

قناة السويس

سادسا - استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصري

(١) هي الذكرة الواردة في ص ٥١

وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

وقد وردت هذه الطلبات فى وثيقة رسمية وهى « الكتاب الأبيض » الذى صدر عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها إلى المندوب السامى البريطانى ، قال :

« فى أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر ، فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولاً : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية

ثانياً : سحب المستشار المالى والمستشار القضاى

ثالثاً : زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملاً غير ودى

رابعاً : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامساً : عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية

قناة السويس

« أما فى شأن السودان فإننى لفتُ النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمتُه فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فأبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضاً فى هذا المركز

« ولم يفتنى أيضاً أنه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حدثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا

فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بهذا الموقف »

كان موقف سعد قويا سلبيا فى هذه المحادثات ، وفى ذلك قال كلمته المأثورة : « لقد دعونا الى هنا لسكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » ، وكان هذا الموقف بلا صراء تصحيحا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملز سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للإنجليز فى طلباتهم من المفاوضة ، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات ان تستهدف وزارته للتجدي من جانب الإنجليز ومن جانب السراى ، وعاد الى مصر يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤

تعديل فى الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلا فى الوزارة ، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر وزيرا للعارف ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لإسقاطه وقد أدركت السراى ان مركزه قد ترزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر ماكدونلڊ ، وان مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال فى الانتخابات العامة التى جرت فى انجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، إذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال^(١) ، فبدأت السراى تبذل مساعيها لإسقاط وزارة سعد ، لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تُميل إلى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر ، وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية

إضراب الأزهرين

ظهرت حركة معارضة قوية فى صفوف الأزهرين ضد وزارة سعد ، بعد أن كانوا من أشد نصرائه وأعوانه ، ولم يُعرف على وجه التحقيق سر هذا التحول ، على أنه قد بدأ على

(١) استقال المستر ماكدونلڊ يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برئاسة المستر بلدوين

اثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لإصلاح الأزهر تقريرها إلى الحكومة وعدم نشره ، وحسبان
الازهرين ان مطالبهم لم تحقق ، فأضربوا عن الدروس في أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة
المعاهد الدينية في الإسكندرية وطنطا وأسيوط ، وقام المضربون في العاصمة بمظاهرة كبيرة في
الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوقا من قبل وهو (لا رئيس إلا الملك) ، بعد أن
كان نداؤهم المألوف (لا رئيس إلا سعد) ، فعُرف من أية ناحية حدث الإيعاز لهم بهذا
الإضراب ، وقد أُنذرتهم الحكومة بالعودة الى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر في مطالبهم
ما داموا مضربين ، وعادوا الى الدراسة بعد أيام من الإضراب

استقالة سعد — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حُدِدَ لافتتاح الدور الثاني للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وجرى الاحتفال
المعتاد بافتتاحه ، في جوٍّ قلق ، تكثفته الإشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن سقوط
الوزارة وشيك الوقوع

وقد تحققت هذه الإشاعة ، إذ قابل سعد الملك فؤاد في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم
السبت ١٥ نوفمبر ، وقدم إليه استقالة الوزارة

فما ان ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التي ما كان أحد يتوقعها
بهذه السرعة ، وحضر سعد في مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب^(١) ، وأعلن فيها أنه قدم
استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحمل أعباء منصبه ومتاعبه ؛ وأعلن ذلك أيضا في مجلس
الشيوخ ، فقبِلَت الاستقالة في كلا المجلسين بالدهشة وبعلان الثقة بالوزارة

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيله أحمد زكي أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار
إلى القصر الملكي ليعرضوا على الملك رغبة المجلس في عدم قبول استقالة سعد ، فاستقبلهم
الملك ، وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا ، وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله في المدول
عن الاستقالة

وبعد انتهاء جلستي المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا
سعدا عن السبب الحقيقي الذي دعاه إلى الاستقالة ، فأجابهم : « هنالك مشا كل خارجية
ومشا كل داخلية ، وهنالك أيضا « دسائس » ، فاستزادوه صراحة في البيان ، فلم يجب

(١) هي الجلسة الأولى للمجلس في هذا الدور

إلا بقوله : « أنا لا أحب العمل في الظلام ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة » ، وكان معروفاً أنه يقصد دسائس السراى ، وقد أفضى بذلك إلى خاصة رجاله ويرجع السبب الحقيقي في الاستقالة إلى أن السراى أرادت أن تخرج الوزارة وتحيطها بالعقبات ، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج ، (منها) إثارة مسألة الأزهر ، وكان معروفاً أن السراى تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهرين ، حقا ان الأزهرين كانت لهم مطالب ، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الإضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراى وتدخلها

(ومنها) تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة ، والإعانة عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها ، وقد صدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة ، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الإعانة بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان ، وصدرت هذه الإعانات دون علم الوزارة

وظهرت يد السراى فى الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر ، وهو معروف بالانصياع دائما لأوامر السراى وإيعازها ؛ فكانت استقالته إيذانا ببدء المؤامرة لإسقاط الوزارة ، وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية ، حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس ، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، واستند فى ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى السراى ، وطلب أيضا أن لا تحدث مخبرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا

طلب سعد هذه المطالب ، وعلق استرداد استقالته على قبولها ، فقبلها الملك ، وانفجرت الأزمة على هذا الأساس ، واسترد سعد استقالته ، وتوكيدا لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت باشا وكيلا للديوان الملكى ، فوقع عليه سعد ، لكى يكون متفقا مع ما تقضى به المادة ٤٨ سالقه الذكر

إعلان العذول عن الاستقالة - ١٧ نوفمبر

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكليه ومكتبه عن الدورة الجديدة ، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسا ، وحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبه بك وكيلين ، وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك امس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارته ، وأنه لا يسهه إزاء هذه الإرادة الاجتماعية أن يقبل استعفاه ، وصرح له بتصرحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسهه بإزاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفاه ، وأعلن ذلك أيضا في مجلس الشيوخ

وصرح في بيان له : « إني سحبت استقالي وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك ، وأنا خادم الدستور ، وسنبقى لتنفيذه معتمدين على الله وإرادة الشعب »
وفي ١٩ نوفمبر عين على الشمسي (باشا) وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم باشا

مقتل السردار

السير لي ستاك باشا - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

كان الظن بعد أن تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التي كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية ، ويتوطد حكم الشعب ، ولكن لم يكد يمضي يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروّع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معا ، كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان ، هذا الحادث هو مقتل السير لي ستاك باشا Lee Stack سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام

ففي نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، بينما كان السردار عائدا في سيارته من مكتبه بوزارة الحربية إلى داره بالزمالك ، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين له في سيارة بشارع الطرقة الغربى (شارع اسماعيل باشا أياظه الآن) ، فأصيب السردار إصابات خطيرة في بطنه ويده وقدمه ، وأصيب ياوره البكباشى كامبل ، كما أصيب سائق سيارته وجندى بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة ، وقد توفى السردار متأثرا من جراحه يوم ٣٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع ، وتوقع الناس له عواقب خطيرة ، إذ كان هدفه شخصية من أكبر شخصيات إنجلترا السياسية والعسكرية في مصر والسودان

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه ، وبدأت مظاهر هذه الثورة في الصحف البريطانية ، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها ، وتحمل حملة شديدة على سعد ، واتهمته بتهميج الشعور ضد بريطانيا ، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث

وفي الحق ان مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررا بليغا ، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها ، وذهب الناس مذاهب شتى في تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة ، فهي لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب ، بل كانت مصوبة أيضا إلى وزارة سعد ، حتى كأنها دبرت لإسقاطها ، لأن كل الدلائل والملايسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفا لمطالب جسيمة تؤدي حتما إلى استقالتها ، وفي ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة : « ان جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتني شخصيا » ، وقال عنها في خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها :

« حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير في بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة ، وأكبر هذه الحوادث أثرا وأسوأها شؤما هي حادثة قتل المأسوف عليه السيرلي ستاك باشا سردار الجيش المصرى ، هجمت هذه النازلة على البلاد ، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزاعنيفا ، وكنت أول المهزوزين بهجومها ، وأول المتطيرين من شرها وأشد الناس اعتقادا بتدميرها ضد وزارة كنت متشرفا برأسها ، وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها ، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها ! ولقد استنكرها الناس عموما ، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها ، واشتد سخطهم على من دبروها ، وكنا أشدهم سخطا عليها وأسفا منها ، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها ، ولأنها ألت بنا والأمن سائد ، والراحة شاملة ، والهلم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية ، والأمة والبرلمان والحكومة في أتم اتفاق على السير بالأمور في طريق التقدم والكمال ، وخطبة العرش التي لم يكن جف مدادها تقيض نفرا بذلك الأمل الشامل ، وهذا الاتحاد الكامل »

الإنذار البريطاني

إلى الحكومة المصرية — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شُيعت جنازة السردار باحتفال مهيب في صباح السبت ٢٢ نوفمبر ، وفي الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد ألنبي التدوب السامى البريطانى إلى دار رئاسة مجلس الوزراء في مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح ، ويتبعه مثل هذا العدد ، وقابل سعدا في مكتبه مقابلة جافة ، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الانجليزية ، بعد أن تلا عليه نصهما ، وانصرف عائداً إلى دار الوكالة البريطانية ، وكان مجلس النواب منعقدا في أثناء هذه المقابلة ، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة ، ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار ، ووقفت الجلسة حدادا على السردار عشر دقائق

وقد صيغ الإنذاران البريطانيان في قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام ، مما لم يكن الموقف يقتضيه ، واحتويا مطالب جسيمة ، نلخصها فيما يلي :

- ١ — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية
- ٢ — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب
- ٣ — أن تمتنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية
- ٤ — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه
- ٥ — سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها
- ٦ — إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان (كما كان مقررا من قبل) إلى مقدار غير محدود^(١)
- ٧ — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر وأن يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات في شروط خدمة

(١) كانت إدارة مياه النيل في السودان قبل سنة ١٩٢٤ في يد وزارة الأشغال المصرية ، وكانت جميع أعمال الري في السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الري في مصر ، وكان مما قرره التصريح برى ٣٠٠.٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة ، فجاء البلاغ البريطانى نقضا لهذا القرار

الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لقسوة معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وأن تبقى منصبى المستشار المال والمستشار القضاى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبدية مديره العام من المشورة ولما لخطورة هذين الإنذارين ، ولأنهما من الوثائق الهامة فى تاريخ العلاقات بين مصر وإنجلترا ، فإننا ننشر نصهما فيما يلى :

الإنذار الأول

« دار المندوب السامى . القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤
إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .
« يا صاحب الدولة . أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ، ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيما فى القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يمرض مصر كما هى بحكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان وهذه الحملة القائمة على إنكار الجليل إنكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيدى التى أسببتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيتها بل أثارتها . هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة :

« ولقد نهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية

« فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- (١) أن تقدم اعتذارا كافيا وإفيا عن الجناية
- (٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات
- (٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية

(٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأقطان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشؤون المينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر

« وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان ، وإنى أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى ما
الامضاء : النبى (فيلد مرشال)
المنسوب السامى

الإنذار الثانى

« دار المنسوب السامى — القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« يا صاحب الدولة . إلخا قاً بىلاغى السابق أشرف بإحاطة دولتكم علماً من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ان مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط)

(٢) ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقاً لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة

(٣) من الآن الى ان يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار المالي والمستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري وتنظر بعين الاعتبار الواقع الى ما قد يبديه مديره العام من الشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه . واني أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامي ما

الامضاء : ألنبي (فيلد مارشال)

المندوب السامي

رد الحكومة على الإنذارين

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفي اليوم التالي (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالي باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامي البريطاني وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين ، ويتلخص في نفى المسؤولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى ، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، مع اعتذارها عن الحادث ، ودفع نصف المليون جنيه ، وصرحت باعترافها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، ورفضت المطالب الثلاثة الاخيرة وقد صيغ الرد في قالب حكيم ، ولا يلام سعد على انه قبل المطالب الاربعه الأولى ، لأن الموقف كان يقتضي قبولها ، درءا لما هو أشد منها ، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهاك نص الرد :

« رئاسة مجلس الوزراء . القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي البريطاني »

« يا صاحب الفخامة . ردا على المذكرتين اللتين سُلِّمَتَا الىّ نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أشرف بان ارجو فخامتكم أولا أن تشكروا فتعربوا لحكومتكم مرة اخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء بالشنيع الذي وقع على حياة المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام ، على انه لا يمكن اعتبار

الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التي ارتكبها مجرمون تمقهم الأمة بالإجماع ، وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن في الاستطاعة منها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة لا يمكنها ان تقبل التأكيد الذي تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هي نتيجة طبيعية لحالة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تشييطها بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً الى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف

« ان المسئولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هي اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وان النتيجة المرضية التي اادت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل » على انه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ وارضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ؛ أتشرف بان أصرح لفخامتكم بان الحكومة المصرية تقبل ان تقدم اعتذارها ، كما انها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة الف جنيه ، وتصرح الحكومة ايضاً بأنها قد اعتزمت ان تمتنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع تمامها الآن

« أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الاولى والفصل في المذكرة الثانية فأتشرف بان ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماماً لنص المادة (٢٦) من الدستور المصري التي تنص على ان الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولى ويعزل الضباط

« واما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني ألاحظ لفخامتكم ان مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الاراضي التي تروى بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية

« واخيراً فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بان ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلهما

من غير اشتراك البرلمان ، وعلى اى حال فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا يرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن

« وانى لو اتفق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى اى حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة فى ابقاء وتوطيد احسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر

« وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى ما

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

جواب المندوب السامى

على رد الحكومة المصرية — ٢٣ نوفمبر

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية ، فأرسل اللورد ألباني فى مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد ، وخلاصته أنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطليين الخامس والسادس فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك ، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فسيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب العمل الذى ستأخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه ، وأضاف إلى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه إليه قبيل ظهر القدر (٢٤ نوفمبر)

وهالك نص الجواب :

« دار المندوب السامى — القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

« إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

« يا صاحب الدولة . إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين

الخامسة والسادسة من بلاغى التقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلي :
(أولاً) أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة في الجيش
المصرى مع التغيرات المعينة التي تترتب على ذلك (ثانياً) أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة
التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة
« وستعملون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب
الجلالة نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر ،
وإني أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع ، فحكومة
حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد ، وإني أنهز
هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى »

رد الوزارة

وفي ٢٤ نوفمبر أرسل سعد باشا إلى اللورد أللبي خطاباً أرفق به تحويلاً على البنك الأهلى
بمبلغ نصف المليون جنيه ، وأضاف أن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من
التصريحات في مذكرتها الأولى المؤرخة في ٢٣ نوفمبر ، وتحتج احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته
الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة
مساحة الأراضي الزراعية بالجزيرة ، وترى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من
الحقوق المعترف بها ، قال :

« رئاسة مجلس الوزراء . القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى »

« يا صاحب الفخامة . رداً على مذكرتكم المؤرخة أمس وإلحاقاً بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى
أتشرف بأن أرسل إليكم طى هذا تحويلاً على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه
« أما فيما يتعلق بالإجراءات الميينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة نقامتكم فإن
الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها المؤرخة ٢٣
الجارى وتحتج احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات
وهي ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها . وتفضلوا
نقامتكم بقبول عظيم احترامى »

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

احتلال جمرک الاسکندرية

فرد اللورد أللبي في نفس اليوم بكتاين ، أولها بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه ،
وثانيهما بأن أول تدير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك
الاسكندرية ، قال :

«يا صاحب الدولة

« أتشرف بإحاطة دولتكم علما بأنى استلمت تحويلا على البنك الأهل المصرى اليوم
الساعة ١١ ونصف أفرنكى وقد سلمه إلى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل
وزارة المالية ، وإنى أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »
وقال في كتابه الثانى :

« إلحاق بكتابى أمس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدير اتخذه هو أنه صدرت
التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، وإنى
أغتم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

استقالة سعد - ٢٣ نوفمبر

كان مفهوما من المراسلات التى تبودلت بين اللورد أللبي وسعد باشا أن الحكومة
البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار ، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة
عن هذا الحادث

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الإنذار
البريطانى الأول

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة . قال فيه :

« مولاي . أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً
لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزاً عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ،
ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تفضلوا بقبول استغفائى مع زملائى من الوزارة وإنى
وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم
مؤيدين بالعرز والإقبال وموضع كل اكبار واجلال »

« شاكر نعمتكم . سعد زغلول »

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد أللني على رد الحكومة ، فأرسل إلى الملك كتابا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته إزاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها . قال :

« مولاي . تشرفت . من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمي وعزم زملائي على الاستقالة وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها ، وفي الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت في قبولها ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فوراً وردني خطاب من نخامة اللورد أللني ينبئني فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان : أولاً — بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصري مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك . ثانياً . أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى ما لا نهاية » وزاد بأنه سيبلغ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب في مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم فأرسلت الحكومة إلى نخامته تحويلاً على البنك الأهلي بهذا المبلغ مصحوباً بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات

« ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء ، وعقب خروجي من حضرتكم الشريفة تلقيت خطاباً من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال بخارك الاسكندرية »
« إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لايسعني إلا الإلحاح على جلالتكم لتفضلوا بالإسراع في قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية ، ولا زلت الداعي على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم »

(سعد زغلول)

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فقبل الملك في اليوم نفسه استقالة الوزارة في كتاب قال فيه :

« عزيزي سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالته من مناصبكم ، وقد أصدرنا أمراً بهذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أدبتموه من الخدمات أثناء قيامكم بآعباء مناصبكم »
(فؤاد)

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٣ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نظرة الى البلاغات البريطانية

ان نظرة فاحصة الى البلاغات البريطانية في حادث مقتل السردار يقين منها مبلغ الظلم والعسف الذي بدا من الجانب البريطاني إثر هذا الحادث ، فان الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثا فرديا ، فمن الظلم ان تُحمّل الحكومة والبلاد مسئوليته ، ومن أفضح مظاهر الظلم ان ترتب عليه الحكومة البريطانية إقصاء الجيش المصري عن السودان ، وإطلاق يد الادارة الانجليزية فيه وزيادة مساحة اطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية ، ومضاعفة التدخل البريطاني في شؤون مصر الداخلية ، ففي أى شرع وبموجب أى قانون دولى أو غير دولى تكون الحكومة القائمة فى أى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على أى فرد من الافراد مهما علا مقامه ؟ وأى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث ؟

لقد قتل المارشال وياسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس أركان حربيه فى الحرب العالمية الأولى فى شارع من اهم شوارع لندن ، فى يونيه سنة ١٩٢٢ ، قتله ايرلنديان لأسباب سياسية ، واهتزت انجلترا لمقتله ، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالإعدام ونفذ فيهما الحكم ، ولكن الحكومة البريطانية لم تحمل ايرلندا مسئولية الجناية مثلما فعلت مع مصر فى مقتل السردار

بل تأمل قويا يقابل به الانجليز جرائم الإرهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم فى فلسطين ، تجدد الرخمة والتساهل بينهم اقصى حدودهما ، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية فى الشرق الاوسط فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قتله بالقاهرة صهيونيون اعترفا بجرمهما وحوكما امام محكمة جنائيات مصر وقضت عليهما بالإعدام ، ولم ينتقم الانجليز من الصهيونيين الذين حرضوهما ودفعوهما الى ارتكاب الجريمة ، وتابع الإرهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير فى فلسطين ، ونسفوا فى يوليه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس ، وقتل فى هذا الحادث عدد من الانجليز من ضباط وموظفين ، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص ، كما فعلت. عقب مقتل السردار ، وإنك ترى من هذه المقارنة أن مقتل السردار ما كان إلا فرصة انتهزتها الحكومة الانجليزية لقضاء أغراض استعمارية كانت تضرها من قبل

ان البلاغات البريطانية فى حادثة مقتل السردار تفوق فى لهجتها وشدتها بلاغات

الحكومة النمساوية الى السرب (يوغوسلافيا) في يولييه سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الأرشيدوق فرنسوا فردينند ولى عهد النمسا فى بلغراد ، تلك البلاغات التى عدتها الدول المتعدنة عدوانا منكرا من النمسا على استقلال السرب ، أدى الى نشوب الحرب العالمية الأولى ، فما استنكرته إنجلترا فى سنة ١٩١٤ ، قد فعلت مثله بل أشد منه سنة ١٩٢٤ ، وفى ذلك تقول جريدة « الديلى هيرلد » الانجليزية فيما كتبت تعليقا على الإنذار البريطانى الأول : « ان اللورد جراى — وزير خارجية إنجلترا — قال فى سنة ١٩١٤ عن البلاغ النمساوى الى السرب : لم أرقبل الآن دولة تخاطب دولة أخرى مستقلة بوثيقة مروعنة كهذه ، ولا شك ان البلاغ النمساوى يعد وديا مرضيا اذا قيس الى البلاغ البريطانى المرسل الى مصر »

فالبلاغات الجائرة ، والمطالب الظالمة ، التى توجهت بها إنجلترا الى مصر فى اعقاب حادثة السردار ، لم تكن الا مظهرا لسياسة العدوان التى درجت عليها بإزاء مصر من قبل ومن بعد ، وهى منطق القوة الغشوم فى الاعتداء على الحق ، وما كانت حادثة السردار الا فرصة سنحت ، فالتخذتها ذريعة لتحقيق اغراضها ، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجا سابقا لإنجلترا حيال مصر ، تلك حقيقة دللت عليها الحوادث المترادفة ، وقد أيدها الكاتب السيامى الفرنسى (موريس برنو) فى كتابه (قلق الشرق — أو على طريق الهند)^(١) الذى ظهر فى منتصف سنة ١٩٢٧ ، فقد ذكر (ص ٢٥) انه قابل اللورد أللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره ، فأجاب اللورد أللنبى فى صراحة الجندى الذى يصدع بما يؤمر : « ان كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل ان يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة »

فالتية اذن كانت مبيتة على هذا البغى والعدوان ، وما هذه البلاغات الا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية

احتجاج البرلمان — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر فى جو مضطرب مكفهر ، وأعلن سعد

في كلا المجلسين استقالة الوزارة ، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، قال في هذا الصدد :

« وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة فاني مستعد مع أصدقائي الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التي قبلنا الحكم لخدمتها والتي تركنا الحكم لخدمتها »

وقرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء ، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك ، والاستاذ مكرم عبيد ، وأنا .^(١) فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وهذا نصه :

« إزاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

(أولاً) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة (ثانياً) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذي ارتكب ضد المأسوف عليه السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة ، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مظالمها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة بحرها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبتها بالبالغة حد الازهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصري بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الاطيان التي تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر ، إلى آخر ما جاء في التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلاً ما وعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الأسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل في شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبا إليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا »

وأقر المجلس هذا النض بالاجماع

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى

موقف الدول الأوروبية

حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا ان مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شيهية بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل ولي عهد النمسا ، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الرأي العام الأوروبي ، وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب وإظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمسية أما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنا ، ولم تبد أية دولة عطفًا ما على مصر في محتها ، بل ان معظمها أيد الحكومة البريطانية في مطالبها

وكتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا ، قالت : « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفاً واحداً وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يندو فيها من نزعات استقلالية »

فاستقلال الدول الشرقية جريعة في نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق إلا أن يكون حقلاً لاستعمارهم وبغيتهم ، ويخشون من نزعاته الاستقلالية ويرونها خطراً على مطامعهم الأشعبية ، فما أشد ما في هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان !

الفصل العاشر

وزارة زيور

والانقلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا ، فقد تألقت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور باشا — وكان رئيسا لمجلس الشيوخ — في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد باشا ، وكان الأمر ميّتا من قبل ، إذ لم يكن معقولا في الظروف الخطيرة التي كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامي والبراي

تألقت وزارة زيور يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتي : أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه بك (باشا) للمعارف والحقانية مؤقتا . عثمان محرم بك (باشا) للأشغال . محمد السيد أبو علي باشا للزراعة . محمد صدق باشا للأوقاف . يوسف أصلان قطاوي باشا للمالية . نخلة جورجى الطيبي بك للمواصلات . محمد صادق يحيى باشا للبحرية والبحرية ، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرا للحقانية

برنامج الوزارة

التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج ، ولم يتضمن الكتاب الذي رفعه زيور باشا إلى الملك بقبول مهمة تأليفها أية إشارة إلى سياسة تسيير عليها ، فقد قال فيه : « ان ولائى لذاتكم العلية ولأسرتكم المحيطة وحيي لبلادى العزيزة ، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التي تفضلتم جلالتم بتوجيهها إلى ، وإني لعل بينة مما يحوط مهمتي من المشاق في الظروف الحالية الصعبة ، ولكن لي أمل بفضل ما يوليئني إياه مولاي من جليل التعضيد وما ألقاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبي على نه فيه الخير للمصلحة العامة ونحقوق الوطن المقدسة وستعلن الوزارة برنامجها عند تقديمها للبرلمان »

فزيورباشا في هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا ، ووعد بإعلانه غند تقدمها للبرلمان ، ولم يكن صادقا في وعده ، لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت في اليوم التالي لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل أن ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب

ولم يكن منتظرا من مثل زيور باشا أن يكون له برنامج ، لأنه ليس من الغرار الذى 'يعنى بوضع البرامج السياسية أو غير السياسية ، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون فى المناصب العليا أيا كان نوعها مطعمهم فى الحياة ، وكان مفهوما من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون صنعة لدار المندوب السامى ، ثم للسراى

على أن برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر فى حديث له بإحدى الصحف الأجنبية (وهى جريدة البتى باريزيان) الباريسية إذ قال فيه : « انه يرجو أن يوفق إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه » ، وهو يقصد « تسليم ما يمكن تسليمه »

ولقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى إنذار (بلاغ) ٢٢ نوفمبر سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه ، وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان ، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية فى دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضاى البريطانيين ، وقبلت تحميل كامل البلاد أعباء مالية فادحة فى تعويض الموظفين الأجانب ، علاوة على ما أثقل كاهلها من قبل فى قانون التعويضات ، وخولت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من قبل فى تنفيذ هذا القانون ، وسلمت له والمستشار القضاى البريطانى لوزارة الحقانية باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها ، وقبلت أن تتعهد باحترام الحكومة لآرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الانجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية إلى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقبلت وضع قلم الموظفين الأجانب تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبى ، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية

وتبادلت ودار المندوب السامى فى هذا الصدد مراسلات ومكاتبات تؤكد وتوضحا للمطالب البريطانية التى استجابت إليها ، قال اللورد ألبنى فى كتابه إلى زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ :

« ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علما بأن الطلبات التي يصح لي معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجللاء عن جمر ك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هي :

١ - تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ في التواريخ التي ستحدد طبقا للاختيار الذي سيخول لهم الحق في إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول ابريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧

٢ - تتمتع الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة

٣ - في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الأول يمنع الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق في المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة لغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ ، معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات . ويجيب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمس عشرة سنة بحسب عنها المعاش وفي هذه الحالة ينخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦

٤ - يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار

٥ - يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبي

٦ - تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأي المستشار المالي فيما يطراً حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحتالهم على المعاش

٧ — يُعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالي والقضائي فيما يتعلق بمكتبهما ضمن حدود القوانين واللوائح

٨ — تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامي

ألنبي (فيلد مارشال)

المندوب السامي

وفي اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامي كتابا آخر إلى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالي والقضائي البريطانيين قال :

« عزيزي الرئيس

« رغبة في اجتناب كل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمي إليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالي والقضائي أتشرف بأن اعطى لدولتكم الايضاحات الآتية : تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية اهتمام الاعتبار وبروح المودة في علاقاتها ذات الضبغة السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأي يبيد أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أي مناس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية ، ومن البدهي أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الضبغة السياسية والضبغة العامة التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وتفضلوا يا عزيزي الرئيس بقبول حريدي التحيات

الامضاء : كلارك كار

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا في نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) إلى المندوب السامي كتابا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال :

« يا صاحب الفخامة : أتشرف باحطاطة فخامتكم علما بأنني تشلت المذكرة التي تكرمت بإرسالها إلى في هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التي علقت بحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمر ك الأسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها . وأتشرف بأن

أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى في إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مدعنة في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسألة وحسن التفاهم

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زبور

وأرسل في أول ديسمبر كتابا إلى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة في كتاب هذا الأخير ، قال :

« عزيزى المستر كار . تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذى ترى إليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى :

« تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بهام الاعتبار وروح المودة ، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبدىه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسئولية الدستورية

« ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية »
« وقد أحطتُ علما بهذه الايضاحات وأثبتها . وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول.

مزید التحیات

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زبور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها ، وبذلك انتهت الأزمة ... وأخلت جمارك الاسكندرية من الجنود البريطانية ... فكان لهذا التسليم الشائن وقع أليم فى أرجاء البلاد وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية ، وخطب المديرين مباشرة بقوله لهم : « أمرنى فخامة المندوب السامى أن طلب إلى سعادتك اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم الخ » ، وصار له الحول والطول فى إدارة الأمن العام

وأخذ حكامدار العاصمة رسل باشا يرسل إلى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الانجليز واستبقاء عطفهم عليها ، فلم تكف باطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذاً لقانون التعويضات بل لى بها الإسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة لمناسبة اعتزالهم الخدمة ، ثم أعادت تعيينهم فى وظائف أخرى ، ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته هذه المناسبة تعويضا كبيرا قبضه ، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه ، فى حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه .

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمى بك والاستاذ مكرم عبيد عضوى مجلس النواب ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، مع أن الاحكام العرفية البريطانية قد ألغيت منذ سنة ١٩٢٣ ، هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثانى .

كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية أهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، فاتفقت الوزارة مع دار الندوب السامى تخفيفا لثائرة رأى العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الإجراءات التى يقضى بها القانون .

ثم قبض البوليس المصرى تنفيذاً للتعليمات البريطانية على كل من الاستاذ شفيق منصور ، والشيخ مصطفى القاينى . والاستاذ زاغب اسكندر . والاستاذ حسن يسن ، وكلهم من النواب ، ولم تكثرث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية ، وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب .

استقالة وزيرين

وفى مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة ، وفى أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك ، وصرحا فى الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما .

وأنه من الأسباب التي دعتهما إلى الاستقالة
وقد قبلت استقالتهما ، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرا المعارف ، ومحمود صدق بك
وزيرا للاشغال

جلاء الجيش المصرى عن السودان

قلنا ان وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها ، وكان أخطرها شأنا جلاء الجيش المصرى
عن السودان

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية الى وحدات الجيش المصرى بالجلاء عن
السودان والانسحاب الى مصر ابى ضباطه وجنوده ان يغادروا صرا كزهم إلا اذا تلقوا
أمرًا بذلك من الحكومة المصرية ، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء ، وكان على رأس هذه
الحركة ضابط شهيم هو القائم مقام (الاميرالاي فيما بعد) احمد رفعت بك قائد المدفعية ، فقد
أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرًا كتابيا الى رؤساء
وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود الى مصر بدون ذخيرة هذا نصه : (١)

« كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالي السردار والحاكم العام فى القاهرة ان قدم
صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط
المصرية والضباط المصريين من السودان حالا ، وبما ان الحكومة للمصرية (٢) لم توافق على
مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الاربع والعشرين ساعة المصرح بها فى
مذكرة نفخامته فقد أمر نفخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام بإخراج الأورط المصرية
والضباط المصريين من السودان ، وبصفى نائب السردار فقد عهد الى تنفيذ هذه الأوامر ،
وبما ان الحكومة المصرية لم تسلم بإخلاء السودان فقد وجب على ان اتخذ جميع الاحتياطات
العسكرية ومن ضمن هذه الحالة ايجاد الجنود الانجليزية ووضع جميع القشلاقات فى معزل
« تركب الجنود المصرية فى القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبه خاة »

الإمضاء

هدلستون . نائب السردار

١٩٢٤/١١/٢٤

(١) كما جاء فى مذكرة للاميرالاي احمد رفعت بك عن اخلاء السودان ، نشرها الأمير

عمر طوسون

(٢) يقصد وزارة سعد

أبي رفعت بك وأبي معه الضباط والجنود الإذعان لهذا الأمر ، وحاصر الجنود الإنجليز ثكنات الجيش المصري ، وحاولوا الاستيلاء على ذخيرة فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا في ثكناتهم ورفضوا السفر

كان هذا الموقف المشرف كافياً لاستقالة الوزارة ، حتى لا تصدر أمراً مهيذا يسمها بوصمة العار ، ولكن وزارة زبور قررت باتفاقها مع السراي سحب الجيش المصري من السودان ، وعهدت إلى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة إلى ضباطه وجنوده بوجوب الإذعان لهذا الأمر ، وحمل هذه الرسالة إليهم البكباشي أمين هيمى ، واستعجلت إنفاذ الانسحاب ، فسافر الرسول على متن طائرة حربية بريطانية أقلته إلى السودان ، ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر ، فأبلغ الضباط الرسالة وأبلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب ، فأذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين ، وجلا الجيش المصري عن السودان في أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول وثاني ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وكانت مأساة قومية أعادت إلى الأذهان مأساة قرار الحكومة إخلاء السودان في عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤ ،^(١) بل هي أشد منها ، لأن جلاء الجيش المصري عن السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه أخلاء للسيطرة الإنجليزية والاستعمار البريطاني.

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنا رائعا مع اخوانهم المصريين في هذه المحنة ، وتجلي هذا التضامن في بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم ، إذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر ، واتجهوا شرقا لكي يحولوا دون إخراج الجنود المصريين من ثكنتهم ، فتصدت لهم الجنود البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصري . ثم وصل هدستون باشا نائب السردار وأنذرهم بالرجوع إلى ثكنتهم ، فلم يذعنوا ، فأمر جنوده من البريطانيين بإطلاق النار عليهم ، فاطلقوها ، فأجاب الجند السودانيون بالمثل ، وقتل منهم عدد كبير ، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطاني

وفي صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون في مستشفى الجيش المصري ، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار ، فأطلق الإنجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى ، ودمروه تدميرا ، وهو من أكبر المستشفيات في العالم ، إذ كان به ٤٠٠ سرير ، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل الماس وخمسة عشر جنديا ، وكان تدمير المستشفى عملا وحشيا لا تقره الأوضاع المدنية بسلامة الإنسانية

(١) انظر في تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان) في أوائل عهد الاحتلال س ١٢٧ وما بعدها

وفي ديسمبر حوكم اربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين امام مجلس عسكري عقد في الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان ، وهم : الملازم الثاني علي محمد البنا . والملازم الأول سليمان محمد . والملازم الثاني ثابت عبد الرحيم . والملازم الثاني حسن فضل المولى ، فحكم عليهم بالإعدام ، وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ، ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين ، واعدوا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر ، وكان هذا اليوم يوم حداد عام للسودان ، وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة ، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم : «لهذا الشرف عملت ، وفداء للوطن وللت ، وللوحدة المصرية السودانية جاهدت» وحكم على الملازم الأول احمد سعد بالسجن خمس سنوات ، وحكم غيايبا بالإعدام على الملازم الثاني السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه ، وجاء إلى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية ، وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشي بمصلحة الحدود وحوكم آخرون واستعملت معهم كل ضروب القسوة والمهانة والتعذيب في سجونهم ، ولزمت الوزارة الصمت امام هذه الفظائع

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء في السودان بعد جلاء الجيش المصري عنه ، وجاءوا إلى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية ، نذكر منهم : اليوزباشي خضر علي ، وهو الآن قائم مقام ، والملازم الأول سيف عبد الكريم ، وهو الآن قائم مقام ، والملازم الثاني عبد الحميد فرج الله ، وقد توفي إلى رحمة الله برتبة بكباشي

خلف السير لي ستاك باشا

في ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفري أرشر حاكم أوغنده حاكما عاما للسودان ، خلفا للسير لي ستاك باشا ، وكان تعيينه بمرسوم ملكي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية ، وقد بقي في منصبه إلى أن استقال في يولييه سنة ١٩٢٦ ، وخلفه السير جون ميني الذي كان سنة ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندية

إنشاء قوة دفاعية في السودان

منفصلة عن الجيش المصري

وفي يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد في حفلة رسمية منشورا بإنشاء قوة دفاع عن السودان ، حلت محل الجيش المصري بعد انسحابه ، لاتدين بالولاء لملك مصر ، بل دين بالولاء لحاكم السودان العام ، قال فيه :

« عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لي بمقتضى شروط تعييني ، أنا
السر جوفري فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس
حاكم السودان العام أعلن ما يأتي :

« بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضروري إنشاء
قوة للسودان ، وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد في أذهان الضباط من أهالي
السودان الذين خدموا في الجيش المصري والزمع نقلهم قريبا إلى قوة السودان من الارتياح
من أجل مراكمهم ، فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتي :

أولا - تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين
بالولاء لحاكم السودان العام

ثانيا - يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه

ثالثا - بما أن الحكومة المصرية غير قادرة ، بعد الآن ، على استخدام ضباط الجيش
المصري الذين هم من أهالي السودان ، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من أرى فيهم الجدارة
في خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات في هذا
الجيش والتي ستبلغ في هذا اليوم إلى أولئك الضباط

رابعا - عند إصدار البراءات الجديدة ، تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات
والمكافآت المستحقة الآن لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة في الجيش المصري «
وكان إنشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن
مصر ، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام ،
وجاءوا إلى مصر وانتظموا في سلك الحكومة المصرية ، وعرفت مصر لهم ولزملائهم
السابقين فضلهم في التمسك بوحدة الوادي ، نذكر منهم : اليوزباشي إبراهيم عبد الرحمن
(الآن برتبة أميرالاي بالماش) ، واليوزباشي فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاي ببوليس
الاسكندرية) ، واليوزباشي عبد الله النجومي (الآن اللواء عبد الله النجومي باشا بحرس
جلالة الملك) ، واليوزباشي محمد صالح جبريل (توفي إلى رحمة الله برتبة قائم مقام) ، والملازم
الأول سيد شحاته (الآن بكباشي بالماش) ، والملازم الأول عبد الله مرجان (توفي إلى
رحمة الله برتبة يوزباشي) ، والملازم الثاني عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشي بمصلحة

السجون) ، والملازم الأول ابراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية) ، والملازم الأول عبد الدايم محمد (توفى إلى رحمة الله برتبة قائممقام)

لجنة توزيع مياه النيل

بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى إعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة الأطيان التى تروى بالجزيرة إلى مقدار غير محدود ، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب مؤرخ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

« طلبتم نخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها إلى سلفى أن تزداد مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود

» وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين

« وعلى اثر هذا الرد أعلنتم نخامتكم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة إلى مقدار غير محدود

» ان توسيع نطاق الري فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من الأحوال الإضرار بالري فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا ، ولا أظننى مخطئا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر ، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف

« لهذا أرجو نخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر فى مسألة ري الجزيرة والمبدول عن التعليمات السابقة الذكر »

فأرسل إليه المندوب السامى جوابا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه ان الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقديم السوادان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية

في نيهاء النيل وأنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها في الماضي وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تقصدان تفسير تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل في هذا التناقض) ، على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بأن لا تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق ري الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كاتر كريمر رئيسا (هولندي) والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقرح القواعد التي يمكن إجراء الري بمقتضاها (أي لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥

وقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة ، وكان خطاب المندوب السامي لاحقا على قبولها ، وإنشاؤها هو من آثار الإنذار البريطاني الذي أعقب مقتل السردار ، كما كان اعتداء صارخا من إنجلترا على استقلال مصر والسودان ، وعلى وحدة وادي النيل ، ومعنى تأليفها متابعة السياسة البريطانية فصل السودان عن مصر ، وإيدان بأن كليهما لا يستطيع التصرف في مياه النيل إلا برضا الإنجليز وتدخلهم ، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو إقرار لهذه السياسة الباغية

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلى البرلمان ببيان برنامجها ، وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيمقبه من حل مجلس النواب

تعيين اسماعيل صدقي

وزيرا للداخلية

وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، قبل أن يحل مجلس النواب بأيام ، عين اسماعيل صدقي باشا ، وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وزيرا للداخلية ، وكان الغرض من تعيينه في هذا المنصب تقوية الوزارة ، والاستعانة به في تسخير الأداة الحكومية للبحث بالانتخابات التي بدت بوادرها تلوح في الأفق ، وقع حركات المقاومة الشعبية التي استثارها عدوان

الانجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة ، وبهذا التعيين برز أصبع « الأحرار الدستوريين » في الأزمة ، باشتراكهم في الوزارة التي سلمت للانجليز بجميع مطالبهم ، فهم إذن قد اشتركوا في الوزارة ، على أساس التسليم في حقوق البلاد الاستقلالية ، وسترى فيما يلي أنهم كانوا حلفاء زيور باشا في إهدار حقوق الشعب السياسية ، وتخطيم الحياة الدستورية ، وهذا كان دأبهم في الوزارات التي ألفوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهي الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد ، استصدرت الوزارة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوماً بحل مجلس النواب ، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد

وبدا من مسلك الوزارة في هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور ، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير ، وهذا معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقاً لأحكام قانون الانتخاب القديم ، مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذي سبق الكلام عنه (ص)

وتوكيداً لخروج الوزارة على الدستور استصدرت في ٢٤ ديسمبر مرسوماً آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفقاً لنصوص قانون الانتخاب القديم (الملغى) ، وبأن تجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين

لم تجر الوزارة على سنن الدستور ، فإن قانون الانتخابات المباشر الذي قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائماً ، وأن تجرى الانتخابات على أساسه ، ولكن الوزارة طرحته جانباً ، وفي الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخاب القديم ، إذ أمرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، في حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات^(١) تنتهي في سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، فلا هي احترمت قانون الانتخاب الجديد ، ولا هي نفذت القانون القديم ، بل لفقت نظاماً فذاً ، وأخذت تسوف وتماطل في إجراء الانتخابات

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الأول الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات وإذا جرت انتخابات عامة أو تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لا بدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التي لجأ إليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية ، والوصول إلى كراسي الحكم رغم إرادته ، كما أن مسلك الحكومة في الانتخابات التي دعت إلى إجرائها كان بداية الضغط الحكومي على حرية الانتخابات ، هذا الضغط الذي أفسد النظام الدستوري من أساسه ، إذ إن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين في اختيار ممثليهم

وكان « الأحرار الدستوريون » هم الذين استنوا هذا الضغط ، وبدأوا بتنفيذه فعلا في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، إذ استعارت الوزارة كبيرا منهم وهو اسماعيل صدقي لإدارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه ، فجعل الإدارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين في انتخاب المنفويين الثلاثينيين ، والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة ، لإنجاح مرشحها وإسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة ، بالتهديد تارة ، والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى

كان صدقي اذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات ، وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين « ومن سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة »

ومن سخرية القدرة أن يكون اتباع هذه السنة المقوطة على يد الحزب الذي اتخذ لنفسه اسم « الأحرار الدستوريين » ، فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور ، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة ، فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين ، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذي فعلوه وكرروه هو الوصول إلى مناصب الحكم فحسب ، فكأنما تحركت في نفوسهم زعتهم القديمة التي عرفوا بها وعرف بها أسلافهم في عهد الاحتلال ، وهي التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها ، ولم تنادهم هذه النزعة ، حتى بعد أن بعثت الثورة في النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية ، والتطلع إلى المثل العليا

لم يكن ثمة مسوغ

لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التي سلعت بمطالب الإنجليز كلها هي التي حلت مجلس النواب ، إنها حقاً لسخرية مريرة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هي التي تأمر بحل مجلس

النواب ، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها في سياستها ، ومعنى ذلك أنها تدعوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه ، وهذا وحده كان كافيا لكي يبقى الشعب في صف المجلس القديم الذي وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفا مشرقا ، إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التي قبلتها الوزارة جميعها

لاشك أن هذه الملابسات تدل يقينا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤ كان وفاقا لرغبة انجليزية ، نفذها أعمال مصريون لا غرض لهم إلا الوصول إلى المناصب وعودة الحكم المطلق في البلاد

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعي بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجها ، وعد ذلك نقضا لروح الدستور وأحكامه ، وحذر الوزارة منغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل ، وكتب في هذا الصدد يقول^(١) : « ان هذه بدعة غريبة في النظم الدستورية ، فإن الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شيء إلى البرلمان حتى إذا وقع خلاف بينهما على شيء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر عن رأى الأمة أصبح لها الحق في أن تحتكم إلى الأمة في نقطة الخلاف بينها وبين المجلس ، اننا إذا رجعنا إلى التقرير الذى وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب إنه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلمانى كافة ، فقد ينقطع لطول العهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأى الأمة في أمر معين ، كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل اداء المصالح العامة ، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في أمر هام ولا تغلح وسائل التوفيق بينهما ، وقد تنقسم الأحزاب في المجلس إلى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التى لا يستغنى عنها لانتظام العمل ، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع إلى الأمة نفسها ، حقا ان الوزارة إذا أقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم إليه تكون قد ارتكبت عملا منافيا للسوابق الدستورية واثبتت أنها وزارة لا تعرف العمل إلا في الظلام »

ومع أن أمين بك كان معارضا لوزارة سعد ومنتقدا لمجلس النواب في كثير من قراراته ، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية ، قال : « ان التخلص الاستبدادى من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لأية وزارة أن تستفيد منها في المستقبل ضد أى مجلس

(١) الأخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر

آخر يكون قائما بواجبه حق القيام ، ولا جرم ان تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها الى حله قبل التقدم إليه بعد عملا منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية»^(١)

تأسيس حزب الاتحاد

يناير سنة ١٩٢٥

في غمرة من الحوادث والأحداث ، وفي الوقت الذي كانت تستهدف فيه البلاد لمصافة من أقسى عواصف البنى والعدوان ، فوجئت الأمة في يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمي « حزب الاتحاد » ، وبينما كانت تنتظر أن تضيق شقة الخلاف بين الأحزاب الثلاثة القائمة إذ ذاك وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، إذا بها تشهد تأسيس حزب رابع ، زاد من أسباب التخاذل والانقسام

وهذا الحزب هو وليد إرادة السراي ، جمعت من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة القسط الأكبر في تأسيسه وتوجيهه إلى الخطط التي ترسمها السراي

وقد جعل الحزب مسوقا لتأسيسه ووسيلة لدعايته « الولاء للعرش » ، متبهما الوفد بعدم الولاء له وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الإخلاص للبلاد والعرش في شيء ، فالعرش يجب أن يكون بعيداً عن الأحزاب ، وأن يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص ، لأن هذا معناه التشكك في ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ، ومعناه أيضا أن الدعاية لهذا الحزب إذا لم تنجح — وهي لم تنجح — ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلا على أن أغلبية الأمة مشكوك في ولائها للعرش ، وهذا فضلا عما فيه من اتهام غير صحيح ، فإنه قد يعد من ناحية أخرى كشفا للعرش وإعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التي أوحى بتأليف هذا الحزب هي أن الشعب يجب أن يستيره الحاكم كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراي هي مرجع الحكم ومصدره ، أما الشعب فلا يصح أن تترك له إرادة في ولاية الحكم أو توجيهه ، بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة تُقرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى في قيام الوزارات أو سقوطها ، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور ، وإذا كان لا بد من نظام دستوري فليكن نظاما صوريا ،

أو كان لابد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذي تنشئه السراى أو يخضع لإرادتها وتحركه كيف تشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، وأساسه إهدار حقوق الشعب والرجوع به إلى نطاق الذل والعبودية ، وهو نظام يحتج معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد

من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسخط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب ، إذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبا للاتحاد ؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الاضداد ، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه إسماعيل صدق باشا سنة ١٩٣٠ ومماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضا ، ومن مهازل القدر أن حزبي الاتحاد والشعب قد اندجبا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى) ، وهذا أيضا هو بلا صراء من أسماء الاضداد ، فلا هو حزب للاتحاد ، ولا هو حزب للشعب ، ولا حزب للاتحاد الشعبى

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ ، وخطب فيهم اللواء موسى قواد باشا من الضباط المتعاقدين وأحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال : « إن هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ » ، وتلاه الأستاذ عبد الحليم الببلى المحامى فتكلم فى أغراض هذا الحزب ، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه ، وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ عبد الحليم الببلى ، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامى المختلط جريدته الفرنسية (الليبرية) مقابل ثمن ضخم ، ففعلوها تنطق بلسان حزبهم ، بعد أن كانت وفدية ، وهكذا بذل هذا الحزب الصورى الأموال الطائلة التى جمعوها لا صطناع مظاهر الأحزاب السياسية ، من صحف ولجان وأندية وما إلى ذلك ، واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى إبراهيم باشا ، وأخذت الإدارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد ، وتدعوهم قسرا إلى الاشتراك فيه أو فى جريدته ، وعانى الناس فى هذا السبيل كثيرا من ضروب التوريط والإكراه ، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التى بذلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الإدارة وغيرها ، فإنه لم يخرج عن نطاق الضيق ، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الإفادة من صلة الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم ولذريهم

وبدأت في ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية ، وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظم المستقيلين إلى حزب الاتحاد الجديد ، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر ، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين إلى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير ، وأنهم يعتبرون الانضمام إلى الأحزاب ضرباً من خروب المغنم والربح

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق ، وكان عضواً في الهيئة الوفدية ، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة ، إذ أنه فضلاً عن شخصيته البارزة فإنه كان وزيراً في وزارة سعد ، وكان يتظاهر بالإخلاص العميق له ، هذا إلى ما عرف عنه من بعد النظر في ميدان الوصولية ، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقاً من أن نجم الوفد قد أخذ في الأفول ، فكان لاستقالته صدى بعيد ، وجرت في طريقها استقالات عديدة ، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا في بعد النظر والجري مع الريح في انتهاز الفرص على أنه قد استبان أن السبب الحقيقي لاستقالته إنما كان خوفه على صلاته بالسراي أن تتأثر ، لقوامته على الأمير أحمد سيف الدين ، وكانت السراي هي المرجع الأعلى في محاسبتها على أموال الأمير ، وكان منهما بتبديد هذه الأموال ، فوجد المغنم له في إرضاء السراي بالخروج على الوفد

وكانت ثمانية الاستقالات التي لفت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلي ، إذ كان عضواً بالوفد ، وكانت صلاته بالسراي هي الباعث لاستقالته من الوفد وانضمامه إلى حزب الاتحاد

انتخابات سنة ١٩٢٥

وتعديل وزارة زيور

افتتحت الحكومة في التدخل في انتخابات سنة ١٩٢٥ لإيجاج مرشحيها ، فعدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر في أول فبراير سنة ١٩٢٥ ، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ ، وكان الغرض من هذا التعديل استجابة رغبات مرشحي الحكومة ، وترتب على إنفاذه أن قررت فتح باب الترشيح في بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانوني ، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة وغيرهم لطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها ، وأخذت تسوف في اجراء الانتخابات ، وأخيراً حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥

جرت الانتخابات العامة في هذا اليوم ، وعلى الرغم من الضغط الحكومى والتدخل الإدارى لإنجاح مرشحي الحكومة ، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية ، وهى وإن كانت أقل من الأغلبية التى نالها فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، إلا أنها كانت خذلانا للحكومة ، إذ نال الوفد ١١٦ مقعدا ، فى حين نالت الأحزاب غير الوفدية والمستقلون ٨٧ مقعدا (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها)

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانا (كاذبا) يوم ١٣ مارس ، أعلنت فيه ان الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الانتخابات ، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم ... مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الإعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء .

.. ورفع زيور باشا الى الملك استقالته فى ١٣ مارس ، فعهد اليه تأليف الوزارة الجديدة ، وتألقت فى اليوم نفسه على النحو الآتى :

أحمد زيور باشا للرئاسة والخارجية . يحيى إبراهيم باشا للمالية . اسماعيل صدق باشا للداخلية . اللواء موسى فؤاد باشا للحربية والبحرية . عبد العزيز فهمى بك للحقانية . توفيق دوس بك للزراعة . اسماعيل سرى باشا للاشغال . يوسف قطاوى باشا للمواصلات . على ماهر بك للمعارف . محمد على علوبة بك للاوقاف

كانت هذه الوزارة خليطا من الأحرار الدستوريين والأتحاديين وبعض المستقلين ، فمن الدستوريين اسماعيل صدق باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك ، ومن الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر بك ، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد ، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة فى الضغط على الناخبين ، فلقد ارادوا من هذا الحلف ان يصلوا الى كراسى الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية ، فوجهة نظرهم انه اذا لم يصلهم الدستور الى كراسى الحكم ، فليبحثوا به أوليوقفوه أو يعطلوه أو يحجوه ، ولا يمكن القول بان وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد ، بل العكس هو الصحيح ، فالحلاب اذن كان على كراسى الحكم ليس إلا ، وهذا حقا من دواعى الأسف ، ومن أسباب المحن التى أصابت هذه البلاد

لم يشترك الحزب الوطنى فى هذه الوزارة ، فاحتفظ بسلامة مبادئه ، فان هذه الوزارة قد

تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع إنجلترا على ما يناقض مبادئ الحزب الوطنى ، ومن ناحية أخرى فإنها تألفت على أساس إهدار أحكام الدستور ، وهذا ما لا يقره الحزب الوطنى بحال .
ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة إعلانا بمعارضته لها فى سياستها

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمى بك وزير الحقانية فى غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعا » ، وأعلن أن الملك حق حل مجلس النواب من جديد ، قال : « فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم أنه فى سبيل تأدية واجبنا إذا وضعت المراقيل أمامنا فأننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس »

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور ، فإن القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى ، وهذا معناه أن الاستقلال أيضا ثوب فضفاض عليها ، لأن البلد الذى ينادى وزراؤه بأنه ليس أهلا لأن يحكم نفسه بإرادته يغرى الطامعين فيه بالطمع فى أهليته للاستقلال ، ولعمري ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك ، فالحكم الديمقراطية معناه أن يختار الناخبون ممثلهم من أى حزب أرادوا ، وفى كل يوم نجد أعرق الأمم فى الحياة الدستورية قد تختل فى الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات ، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون فى حرمان قومهم حقهم الطبيعى فى اختيار ممثلهم وحكوماتهم ، فعلينا أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات ، إيا كان لون هذه الأغلبية ، ولنعارضها إذا أردنا ، ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها فى ولاية الحكم ، وإذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية ، فإن هذا هو السبيل لنهوض الشعب واطراد تربيته السياسية ، ثم ان قول عبد العزيز بك فهمى ان للملك حق حل المجلس اطلاقا مخالف للدستور الذى ينص على أنه لا يجوز حل المجلس

النيابي لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور) ، على أن عبد العزيز فهمى بك قد رجع عن هذا الخطأ في أحاديثه اللاحقة كما سيجىء بيانه فيما يلى

حل مجلس النواب الجديد

يوم انعقاده — ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥

افتتح البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برأسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك حفلة الافتتاح ، وتلا زيور باشا خطاب العرش ، ثم انفض المؤتمر

واجتمع مجلس النواب فى نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ، وبدأ فى انتخاب رئيسه ، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السرى طبقا للقاعدة المتبعة ، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين ، إذ كان التنافس على الرأسة بين سعد وثروت ، فنال سعد ١٢٣ صوتا ، ونال ثروت ٨٥ صوتا فقط ، فظهرت بذلك النتيجة التى لا شك فيها فى الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافا لما زعمته الحكومة فى بلاغها يوم ١٣ مارس ، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة ، وتأجل اجتماع المجلس الى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لتابعة اعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس)

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع الى الأمة لكان واجبا على الوزارة أن تستقيل ، وقد أعدت استقالتها فعلا عقب انتخاب سعد لرأسة المجلس ، ولكن كان الأمر ميّتا على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهاما للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة إلى الملك ومما جاء فيه قوله : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسؤول الأول عنها » والسياسة التى أشار إليها زيور فى هذا الكتاب هى سياسة البرلمان الأول التى أغضبت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة .

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها فرفع زيور إلى الملك كتاباً آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسوماً بحله

استأنف المجلس اجتماعه في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، ورأس الجلسة سعد باشا ، وأخذ الأعضاء في انتخاب الوكيلين ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسي (باشا) والأستاذ ويصا واصف للوكالة ، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودي وراغب فوده ، ثم أخذ الأعضاء في انتخاب المراقبين ، وفي أثناء وضع أوراق الانتخاب في الصندوق استأذن سعد في الانصراف بعد أن وضع ورقته ، فرأس الجلسة الأستاذ على الشمسي أحد الوكيلين

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء ، وخاطب الأعضاء قائلاً : أتشرف بإخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فأبى قبولها ، فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتي نصه ، وتلاه ، وهو يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع في أول يونية !!

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء ، فلم يمش ذلك المجلس سوى تسع ساعات ، لأنه انعقد في الساعة الحادية عشرة صباحاً ، وحل في الثامنة مساء ، فكان أقصر المجالس النيابية عمراً

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم ، لأنه كان مفهوماً أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة بان تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقاً لأحكام الدستور ، ولكن العناد الذي يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراي والانجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب ، منتهكة بذلك حرمة الدستور واردة الأمة ، وكان الباعث على هذا الذي وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسي الوزارة فحسب ، ورغبتهم الجامحة في ألا تفلت هذه الكراسي من أيديهم

نظام غير دستوري

وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكما غير دستوري ، لأن الوزارة بدلا من أن تواجه البرلمان لكي تنال ثقته ، وبدلا من أن تنزل على إرادته حلت مجلس النواب الأول ، ثم حلت مجلس النواب الثاني حين آنست أن الأغلبية ليست في جانبها ، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين ، وهذا نقض لأحكام الدستور وإهدار لكيانه إذ تقضى المادة ٨٨ بأنه (إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر) حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسوما في ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت في تعديل قانون الانتخاب ، وأخذت تسوف وتماطل في إجراء الانتخابات وتعديل ما يشاء لها الهوى في نظامها لكي تباعد اليوم الذي تجرى فيه ، ولكي تجرى — إذا جرت — وفقا لأهوائها ، وبذلك سلب الشعب حقه في الحكم الديمقراطي ، وعاد الحكم استبداديا يقسمه حزبان أرادا الاستئثار به ، ونُصّحت حقوق الأمة في سبيل أطاع جماعة من طلاب المناصب ، واستفحل نفوذ السراى في ظل هذا النظام ، لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراى ، بعد أن أهدرت إرادة الأمة ، وصار الحكم غير مسئول

وهكذا عطل الدستور ، في حين لو سارت الأمور وفق أحكامه لتولت الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية في عددها وأشخاصها ، إذ كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوا ، وهي معارضة كفيلة بأن تهز أقوى حكومة وتضطرها إلى الحذر والاستقامة في سياستها ، ولكن روح التطلع إلى المناصب والميل إلى إطفاء شهوات الحقد والضعفنة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة ، وينسكبهم طريق السداد والنزاهة

ولعمري ما كنا نحن الذين عارضنا سعدا في البرلمان الأول — ما كنا نعارضه لكي تصل البلاد إلى هذه النتيجة ، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريا لأنه هو السبيل إلى نهضة الأمة وتقديمها واستكمال الشعب تربيته السياسية ، كنا نعارض سعدا على أن تظل معارضتنا في حدود الدستور ، ويبقى البرلمان قائما ويكون الحكم للأغلبية التي تختارها الأمة

أما أن يفتخر جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية ،
فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقيعوا في البلاد حكماً غير مسئول ، فهذا ما يؤسف له أشد
الأسف ، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القوي

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا
به أو يقاوموه أو يعارضوه ، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهراً معدودات !
والى هذا المعنى أشرت في خطبتي بالاسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ في حفلة
تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك ، إذ قلت :

« إن سلطة الأمة يجب أن تحترم ، هذه حقيقة لا نزاع فيها ، بل هي أساس الحياة
الدستورية ، وليس للأقلية على الأغلبية إلا حق النصيح والإرشاد ، « فذكرت إنما أنت مذكر
لست عليهم بمسيطر » ، أما إذا ادعت أقلية من الأقليات السياسية أن لها أن تعيث بآراء
أغلبية النواب كما تعيث بآراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل في الواقع على هدم الدستور
من أساسه ، كانت أقليتنا في مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء ،
كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلا بإصلاح عيوب البرلمان وعيوب الحكومة البرلمانية الأولى ،
هذا هو الإصلاح الذي يتفق مع روح الدستور ، هذا هو الإصلاح الذي يهذب أخلاق الأمة
ويرقي شعورها ومداركها السياسية ، يقولون إن البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات ،
فليقولوا ماشاءوا ! ولكن أروني أيها السادة أمة لم تتمتع في حياتها السياسية ولم تخطئ في سيرها
ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها ! إن الأمة إذا أخطأت أو تعثرت في حياتها السياسية
فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور ، بل معناه أنها في حاجة إلى المران
على الحياة الدستورية حتى تصل فيها إلى درجة الكمال ، وكل أمة في العالم مهما كانت
عريقة في الحياة البرلمانية محتاجة إلى المران ، والمران يحتمل الخطأ والصواب ، وما البرلمان
المصري إلا كسائر البرلمانات الحديثة يخطئ مرة ويصيب أخرى ، فلماذا يعدون عليه
السيئات ولا ينظرون إلينا كما ينظرون إلى الأمم الأخرى ؟ إن خصوم البرلمان قد استعجلوا
الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم في الحكم ، هذه هي الحقيقة التي أيدتها
الحوادث ، فالمسألة إذن لم تكن إصلاحاً للحياة الدستورية ، بل كانت في الواقع نزاعاً على
الحكم ، هذا النزاع الذي كان في الأصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية ،
عجباً أيها السادة وألف مرة عجباً ! إنهم صبروا على حكومة الاحتلال الانجليزى أربعين سنة ،
فماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصري سنة واحدة ؟ إنهم يزعمون أنهم يصلحون

الحياة الدستورية ولكنهم في الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها ، ان بناء النظام الدستوري قد تصدع منذ حل مجلس النواب الأول ، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطني أول الأسفين على حله ، أسفنا لحله لأننا ما دخلنا مجلس النواب طمعا في الحكم ، فإننا فيه من الزاهدين ، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس في الظروف التي وقع فيها واقترب بها قد أوجد في البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر ، ان الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التي يحويها قانونه الأساسي ، بل هو مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التي تفسر معنى الدستور ، وليس من شك في أن التقاليد الدستورية هي من أهم أركان الحياة البرلمانية في بلد من البلدان ، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية ، ليس من التقاليد الدستورية أن نعهد الوزارة إلى حل مجلس النواب دون أن نتقدم إليه ببرنا مجها وتترك له الوقت الكافي لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه ، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين في غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد ، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات إلى حل المجلس إلا إذا أرادت استفتاء الأمة في أمر جوهري لا يعرف فيه رأي الأمة ، أما إذا كان رأي الأمة معروفا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور إجراء استفتاء للشعب ، قالوا في أن البرلمان الأول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها في تغييره ، فمن العبث بالدستور حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسية معينة على الناخبين ، من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثا إذا لم يرضها تكوينه ، لأن هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة ، فالدستور يقضي بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين ، والدستور يقضي بأن تنزل الوزارة على إرادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة^(١) »

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة ، وهو ما أؤمن بصحته وأنزله من نفسي منزلة المبادئ الجوهريّة التي أدين بها على تعاقب السنين ، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية في البلاد على ضوئه وعلى هداه

(١) اللواء المصري والأخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ ، والأهرام في اليوم نفسه

أثر الانقلاب

في سياسة الحكومة

فسدت الأداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذي بدأ في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فإلى جانب التسليم في مطالب الأنجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى وصارت هذه مرجع الأمور كلها ، ولم يكن للوزارة من عمل في هذه الناحية سوى تركيز السلطات في يد السراى ، في حين أن السلطة يجب أن تؤول إلى الأمة وتصدر عنها

واستفحل نفوذ السراى في التعيينات للوظائف ، فصارت هي مرجع التعيينات في جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فإنها لم تكن تصدر إلا بوحى منها ، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراى في التعيينات والترقيات ، وملئت الوظائف بالمحاسبين والأقرباء والأصهار والوصوليين ، وافتنت السراى والحكومة معا في مظاهر تكبير الملك وتمظيمه وجعله المرجع الأوحد في الأمور كلها

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم في تركيز السلطات جميعها في يدها ، وصارت هي مصدر السلطات ، بدلا من أن تكون الأمة هي مصدر السلطات ، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور ، وخاصة لأن إعلان الدستور إنما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها ، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا في يد الاحتلال ، لا تتولى السراى شيئا منها قط ، وقد ارتضى ولادة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له بل أقروه وسأروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس ، ثم في عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد ، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائما ، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يفتصبه من سلطة الحكم ، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التى كسبتها في ميدان النضال ، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم ، يئسد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف

تعيين المستر برسيغال

مستشارا قضائيا لوزارة الحفانية

من مساوى وزارة زيور التي كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطاني جديد لوزارة الحفانية

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائي لهذه الوزارة ينتهي في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار الندوب السامي من سعد باشا في عهد وزارته تجديد عقده خائبي ، وكان هذا الرفض من المآخذ التي أخذتها دار الندوب السامي على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١٤٤)

فلما وقعت حادثة السردار كان من الطالب البريطانية إبقاء منصب المستشارين القضائي والمالي ، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة إلى هذا الطلب ، ففي ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس في منصبه ستة أشهر أخرى ، وفي مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر برسيغال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارا قضائيا خلفا للسير ايموس ، وأبرمت معه عقداً لمدة خمس سنوات

ومن عجب ان المحامين الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمي باشا وتوفيق دوس باشا ومن المحامين ابراهيم الهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك ، وكان جديرا بهم بعد كارثة الإنذار البريطاني أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذي أقيم تكريماً لشخص كان تعيينه امتهاناً ظاهراً للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية

العسف والتنكيل

أطلقت يد الإدارة في العسف والتنكيل بمخضوم الحكومة تهديدا لهم وإرهابا لكي ينضموا إلى جانبها ويؤيدوها في سياستها ، وفي هذا السيل استبيحت الحرمات ، وأهدرت الحقوق والحريات ، وأبرز الحوادث التي وقعت في هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥) ، بلادة محمود باشا الأتربي ، فقد عمد ضابط البوليس خريد التهامي ملاحظ النقطة إلى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لإكراههم على ترك

العمل مع الأتربي باشا لأنه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة ، وارتكب الملاحظ من أعمال الإجرام ما كان موضع الاستنكار العام ، إذ سلح رجاله بالعصى ، وأمرهم أن يفرقوا في البلدة لغلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالي خارج منزله ، فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم ، وأغلقتوا الحوانيت ، وأخذوا يضربون كل من صادفهم من الناس ضربا مبرحا وساقوهم إلى السجن واعتقلوهم بغير جريمة ، وعمت هذه القسوة النواحي المجاورة كبيت فضاله ، وميت مسعود ، والفراقة ، والسنيطة ، ومنشية عبد النبي ، نكايه بالأتربي باشا ومحمود بك عبد النبي وكلاهما من أنصار الوفد ، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربي باشا ، ويربطونهم بالحبال ، ويسوقونهم سوق الأنعام ، ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط ، ويتفننون في إذلالهم وتعذيبهم ، وطاردوا الأبرياء في الطرق والضيقات ، وفي داخل منازلهم ، فتشرد الأهليون ، وهجروا بيوتهم وقراهم فرارا من هذه المظالم ، وقد ثبتت هذه الجرائم في تحقيقات النيابة ، وقدم الملاحظ وأعوانه من المساکر إلى محكمة جنایات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعي حثيثة لحفظ القضية ، ونظرت أخيرا أمام محكمة الجنایات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبإلزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه ، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ (١)

استقالة اللورد أللبي — مايو سنة ١٩٢٥

وتعيين اللورد جورج لويده مندوبا ساميا

في شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد أللبي من منصب المندوب السامي البريطاني وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويده بدلا عنه وأعلنت في مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغير لا يتضمن أى تبدل في سياستها وعلاقتها بمصر والسودان .

وقد بارح اللورد أللبي مصر في منتصف يونيه

(١) نهر الحكم في مجلة « المحاماة » ، السنة الحادية عشرة (١٩٣٠ — ١٩٣١) ص ٣٧٨ رقم ٢١٤ ، وكان الحكم على الملاحظ غيايا ، وقد عدل حضوريا إلى السجن ثلاث سنوات

الحكم في قضية مقتل السردار

٧ يونيو سنة ١٩٢٥

أخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة في سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض ، وقدمتهم إلى المحاكمة وهم :
(١) عبد الفتاح عنایت الطالب بمدرسة الحقوق (٢) عبد الحميد عنایت الطالب بمدرسة المعلمين العليا (٣) إبراهيم موسى الخراط بالعنابر (٤) محمود راشد المهندس بالتنظيم (٥) علي إبراهيم محمد البراد بالعنابر (٦) راغب حسن النجار بمصلحة تليفونات الحكومة (٧) شفيق منصور المحامي (٨) محمود احمد انماعيل الموظف بوزارة الأوقاف (٩) محمود صالح سائق سيارة أجرة

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات ، وكانت مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين .

وفي ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ ، قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقا وحبس محمود صالح سنتين ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونفذ الحكم في الباقيين

تعديل قانون العقوبات

وتشديده في التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون في ٩ يولييه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات في المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساح المجال للإغلاق الصحف ، فقد افترض سوء النية في الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء إثبات العكس ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر في الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأي العام في أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى) ، وهي عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام فلا يستطيع الصحفي اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهي نشر الأخبار وتصبح أكثر الصحف عرضة للإغلاق ، ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١ من الدستور التي تحظر فيما بين أدوار انعقاد البرلمان سنّ قوانين

جديدة . ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف في إجراء الانتخابات بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع في غيبة البرلمان وكان مما يسترعى النظر أن يشترك الوزراء « الأحرار الدستوريون » في وضع هذا القانون الرجى وهم الذين كانوا ينعمون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة !

تعديل في الوزارة

استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات في شهر مايو سنة ١٩٢٥ وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مر على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة ، فاعتبرت هذه الزيارة عملاً عدائياً للسراى ، وأشير عليه بالاستقالة فقدمها ، وعين على الفور محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للمواصلات ، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو ، وبقي الوزراء الاتحاديون أربعة وهم : يحيى ابراهيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وموسى فؤاد باشا ، وحلمى عيسى باشا

كتاب الأستاذ على عبد الرازق

وانفصال الأحرار الدستوريين

ألف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضياً بحكمة المنصورة الشرعية كتاباً عن (الإسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الإسلامية ، ودلل على أنها ليست من أصول الإسلام ، وكانت الخلافة في ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد إلغائها في تركيا ، فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه ، وأوعزت إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء ، فحاكته وأصدرت حكمها بإخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥)

وكان زيور باشا مصطفى في أوروبا ، فطلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأستاذ على عبد الرازق عن منصبه ، فأحال الوزير الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدي رأيها في الموضوع ، وبخاصة فيما إذا كان هذا القرار يؤدي حتماً إلى فصل القاضى عن منصبه أم لا ، وعرض يحيى باشا الأمر على السراى فرأت في موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها ، ومن ثم يجب إخراجه من الوزارة ، فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل إلى التعاون وإياه وطلب

إليه أن يستقيل ، فامتنع ، فصدر على الفور مرسوم « بتكليف علي ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمي باشا » ، ومعنى هذا إقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥)

أقيل إذن عبد العزيز فهمي باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الاستاذ علي عبد الرازق ، ولسبب آخر كانت تسره له السراي ، وهو أنه سبق له أن عارض مرة في مجلس الوزراء في صفقة استبدال سراي الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، إذ رأى أن التفتيش يزيد في قيمته وفي ريعه عن أربعة أمثال سراي الزعفران ، فنقم منه الملك هذه المعارضة ، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغتفرها له وأسرها في نفسه ، فلما جاءت مسألة الاستاذ علي عبد الرازق أنفذ فيه إرادته ، وأقاله من منصبه ، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراي ، وكان نذيرا بانحياز الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يفصل اصغر موظف في الدولة ، فكان في ذلك سبب لهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه

وعلى أثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد علي علوي باشا وتوفيق دوس باشا ، تضامنا مع رئيس حزبهما ، وكان اسماعيل صدق باشا يصطاف إذ ذاك في أوروبا فأرسل هو أيضا يستقيل تضامنا مع الوزراء من حزبه

ولم تكثر السراي لهذه الانفصالات ، وسرعان ما ملأت الفراغات التي حصلت في الوزارة ، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات (وللأوقاف مؤقتا) ونحله جورجى المطيعي باشا وزيرا للزراعة ومحمد حلمي عيسى باشا وزيرا للداخلية ، وصدر المرسوم الملكي بهذه التعيينات في ١٢ سبتمبر بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائبا عن مصر يصطاف في فيشي ، ولم يكن له من الأمر شيء ، بل كان في الواقع رئيسا صوريا وكان الأمر كله مرجعه إلى السراي . وبعد أن تم هذا التبديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الاستاذ علي عبد الرازق من وظيفته

وانضم الوزراء الجدد إلى حزب الاتحاد ، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين ، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم ، وصارت السراي تتدخل في كل كبيرة وصغيرة من

شؤون الحكومة وسخرت الإدارة في الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين حزب الأحرار الدستوريين

وأغلب الظن أن السراى لم تعد إلى هذه الخطوة الجريئة في الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران في ركابها إلا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الرأى العام باستثارة عواطفه الدينية ضد كتاب الأستاذ عبد الرازق ، إذ هو في ظاهره يمارض الخلافة الإسلامية ، وقد أخرجت « هيئة كبار العلماء » مؤلفه من زمرة العلماء لهذا السبب ، ولكن الرأى العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب ، فلم يكثر لهذه الدعاية التى ليست من اصول الدين فى شيء ، ودل بذلك على تقدمه فى الوعى السياسى والدينى معا ، وظل متكررا مناوئا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية

حضور اللورد لويد

المنسوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المنسوب السامى البريطانى إلى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة ، والوزراء جميعا ، وكبار الموظفين ، وأعدت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم ، إذ فرشت المحطة بالأبسطة الفاخرة ، وفتح له الباب الملكى ، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبته ، وصفت على جوانبها الجنود المصرية ، فكانت هذه المظاهرة إعلانا من الوزارة باستعدادها للمنسوب السامى الجديد ، وقد أرادت بذلك أن تنال الخطوة لديه وتثبت مركزها المتداعى

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده إلى الملك ، على خلاف ما كان متبعيا قبل إعلان الحماية ، وكان مفهوما أن إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل إلى ما كانت عليه قبل إعلان الحماية ، فيقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده إلى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل ، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهن ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد !

وكانت هذه الملاحظات كشافا لحقيقة « الاستقلال » التى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا إلى زيارة المندوب السامي على أثر تسلمه مهام منصبه ، فكان مما يحزّ في النفس أن يتهافتوا على استقباله في وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التي وجهتها الحكومة البريطانية إلى مصر وحقوقها وكرامتها وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التي لقيها اللورد لويد عند حضوره إلى مصر سنة ١٩٢٥ ، والمقابلة التي لقيها اللورد أللني حين حضر سنة ١٩١٩ ، أو اللورد ملتر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠^(١) ، فتجد أن روح الثورة قد تضاءلت في النفوس خلال هذه السنين ، وأن التطلع إلى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية ، وأدى بكبار مصر وقادة الرأي فيها إلى التهافت على موائد الغاصب وقد أقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في فندق الكونتنتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعت وزارة زيور في الاضطهاد والاعتداء على الحريات ، فمن ذلك أنها أو عزت إلى حكمدارية القاهرة بإصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائراً في الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسأله ما شاء وأمن البيانات ويسوقوه إلى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا ، وكان هذا المنشور إمعانا في الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم ، واشتدّت الحكومة في منع الاجتماعات التي اعترمت الأحزاب المعارضة عقدها

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطني بسينما « متروبول » يوم ١٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع في هذا اليوم الذي حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني الجديد يتنافى وواجب المجاملة له !

وحوصر « بيت الأمة » (منزل سعد باشا) بالجنود ، وكان الوفد قد أعد اجتماعا في النادي السعدي يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ، فمنعت الوزارة واعتدى

(١) انظر كتاب « ثورة » ١٩١٩ ج ١ ص ١٨٢ و ج ٢ ص ٧٧

رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادى عنوة وترك الاعتداء فى اجسام
بعض المدعوين آثارا جسيمة

خطبة عبد العزيز فهمى باشا

فى وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعاً للأحرار الدستوريين عقدوه فى نادىهم يوم ٣٠ أكتوبر ،
وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا ، فأعلن خطاه فى اشتراكه فى الحكم ، وحمل على حزب
الاتحاد حملة شعواء ، ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور

قال فى مستهل خطبته : « قدّر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حراً طليقاً
لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع ، ولكنّها كانت محنة ، أحمد الله على أن نجاني منها
قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة »

وقال يصف مركزه كوزير فى وزارة تتلقى الأوامر من السراى : « لم يمض إلا أقل من
شهر حتى كان ما كنت أخشاه ، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناساً يراد سوقنا عند
الاقضاء إلى ما لا يود الرجل الشريف »

وذكر طرفاً مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال : « تحدثت الجرائد كثيراً فى سفاراتنا
فى الخارج ، وتعددها على غير موجب ، وكثرة نفقاتها ، وفى مسألة استبدال سراى الزعفران ،
وفى تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك »

ووصف الفساد الذى دبّ إلى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال :
« أترضون إفساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم
إلى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم العوبة فى
يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه ؟ لا شك أن أحداً
منكم لا يرضى »

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن فى الدستور وإجراء انتخابات حرة العلاج
الناجع لهذا الداء ، قال : « إن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع
النظر عن كل اعتبار ، إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها ، إنها قديمة العهد فى طلب
الدستور وحكم الدستور ، ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١ ، ثم ما فتئت بعد الاحتلال الإنجليزي

تحلم بالدستور وبحكم الدستور ، وكثيراً ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، وبأن مقام الأمة فوق كل مقام ، ولما هبت هذه الأمة في وجه الانجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور . ودعا إلى « الاسراع في إجراء الانتخابات على أى قانون يكون ، وإن يترك الناس أحراراً في آرائهم فيها وأنا ضمن أن الناس لن ينتخبوا إلا الأكفاء القادرين المتدربين »

وقال في ختام خطبته : « إن لكم حقوقاً معلقة في يد الانجليز هي موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ، وانكم لن تستطيعوا السير في هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم ، وعقدتم برلمانكم ، إن البرلمان والوزارة البرلمانية هي أداكم الوحيدة لتولى الدفاع في قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم ، فإلم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام في هذا الموضوع فضلة وهباء »

فالرأى الذى انتهى إليه عبد العزيز فهمى باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق ، ووازن بين الحكمين ، هذا الرأى قاطع في وجوب الاستمساك بالدستور والمحافظة عليه ، والنزول على إرادة الأمة في انتخابات حرة ، وهذا الرأى له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأى سابق له في أن الدستور ثوب فضفاض على مصر ، فهاهو ذا يرجع عن خطئه في قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم ، ويؤيده ويدعو الأمة إلى الاستمساك به والحرص عليه ، ويؤيد حق الأمة في انتخابات حرة ، وهو المبدأ السليم الذى يجب أن يكون من دعائم الحياة السياسية في البلاد .

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممعنة في نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه ، فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوماً بقانون سمي « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » ، يحتم عليها إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعاً وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث في كل هذه البيانات ، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى . بمرسوم ملكي ، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة

الحكومة وخولها حق حلها متى أرادت ، والغرض من هذا القانون هو إلغاء الأحزاب السياسية في البلاد

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحزاب السياسية : الوفد والحزب الوطني والأحرار الدستوريون ، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه

قرار الحزب الوطني

فأصدر الحزب الوطني القرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم الجمعة ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت في القانون الذي أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت بإجماع الآراء ما يأتي : —

« أصدرت الحكومة في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمي به إلى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجائها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقي أعضائها ومحال إقامتهم ، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة ، إلى غير ذلك مما لا يدع شكا في أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب أشخاصها

« ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التي قامت في عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها إلى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة

« إن المبدأ الوطني أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم إلا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعي ، غير أن حكومة اليوم التي لا تركز على إرادة الشعب والتي تأسرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع في أهم أسرار من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المناقاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التي تقوم على سيف

المحتل تعتبر منافيا لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلاء تحقيقا للاستقلال الفعلي ،
تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانوا من غير اللجان
العاملة ، تريد ذلك وهي تعلم استحالة ما تطلب ، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية
صحيحة بمتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهي لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم
جاها ، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة إلى ما تطلب ؟ وأية هيئة
سياسية صادقة في جهادها انحطت مداركها إلى هذا الحضيض الذي يجعلها ترضى أن تكون
تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة في بقائها أو حلها ؟ وأية
سياسة للحكم هذه السياسة التي تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحمل
عملها الجمعيات السرية والنزعات الثورية ؟

« إن الحزب الوطني الذي عمل طول حياته لإيقاد جذوة الوطنية في القلوب ورفع راية
الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التي أبدتها وتؤيدها
الظروف كل يوم وحارب الناصب وأعوان الناصب لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط
في دياجير الجهل بسياسة الحكم

لذلك

« يعلن الحزب الوطني صراحة أن هذا القانون يرمي إلى حكم البلاد بسلطة استبدادية
ترتكز على قوة الناصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد إلى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر
عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل
وإغلاق ومصادرة ، فهي وإن استطاعت أن تفتصب حق التشريع وتفتصب سيادة الشعب
فلن تستطيع أن تفتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم »

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتي :

« اجتمع الوفد المصري في الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش
في موضوع الرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتي :

« من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده

قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال
وبعد ، وفي عهد الحماية ، وتحت سلطان الأحكام العرفية ، فلم تعارض أية حكومة من هذه
الحكومات في تأليف الجمعيات السياسية التي قامت في الأزمنة المختلفة حتى تمكن
أقوى النفوس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره في صراحة تامة ، فقد نص في المادة
(٢١) منه على أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات » ، وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية
عليه بما يقيد استعماله قرر في هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى بإقرار البرلمان ،
لأنه لا يكون القانون قانوناً إلا بهذا الإقرار

« غير أن الوزارة الحالية ، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها ، وميلها إلى الاستبداد المطلق ،
أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى في مجموعها ، لا إلى بيان
كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل إلى إعدامه ، فقد علقت وجود الجمعيات بإزادتها مع
أنها هي المدينة بذلك الحق ، إذ هي التي تملك القوة على معارضته ، فهي التي يجب عليها
بمقتضاه ألا تعارض الناس في التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقاً بمشيئة المدين به ،
لأنه إذا جاز له أن يعارض في استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقاً عليه ، بل
عارية يستردها كلما أراد

« والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك الرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها
حتى تستقل هي بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ، وبهذا تحقق ما خشيه
الدستور ويبطل ما قرره من حق وضمان ! وفضلاً عن كون هذا الرسوم صادراً من هيئة
لا تملك سلطة التشريع ، وملغياً للحق الذي جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالفته
صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التي استند إليها ، فلم يصدر بين أدوار انعقاد
البرلمان التي يكون فيها موجوداً واجتماعه ممكناً ، ولم يحدث ما يوجب الإسراع باتخاذ التدابير
التي اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة فيسه
لتنفيذ بعض أحكامه ، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التي أوجبها هذه المادة من دعوة البرلمان
إلى الاجتماع فوراً بصفة غير عادية

« وفوق هذا فإن الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات إلى تشريع غادر
بالأفراد ، فخرمت وعاقبت أفعالاً لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها إلا بقانون ، أى تشريع
يقره البرلمان ، كما أباحت مصادرة الأموال التي نص الدستور على أنها محظورة ، فجاء أجمع
تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد »

« لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريتهم وبعيدهم ، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قرأوه انتقاماً من خصوم الحزب الحاكم ، وسهماً مصوباً على الأخص إلى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت في الأمة رسوخ الإيمان ، ومبدأ انبث في نفوس أبنائها انبثات الروح في الأجسام ، والنور في الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذي أصبحت لا تقبل فيه تغييراً ولا تعديلاً ، فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاجتلال موجوداً ، وما دام الاستقلال منشوداً ، وإذا عطلت القوة منه أعضاء ، أعملت الأمة مكانهم آخرين ، ولقد تألف من عدة سنين ، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة في كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور ، وهم وأن كانوا محصورين في عدد محدود ، يمثلون عدداً من الأمة غير محدود ، بل أغليبتها الكبرى - فن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل هذه حالة ، على إلغاء حياته الماضية وإنكار صفته الحاضرة ، وأن يبتدى حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئته خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التي اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها

« ولقد أقسم أعضاؤه الموقعون على هذا كما أقسم ولاية الأمور ، أمام الله والناس ، على

الإخلاص للوطن والطاعة للدستور

« فبراً بهذا القسم الأعظم ، يستنكر الوفد المصري ذلك المرسوم ، ويمد تنفيذه جرماً كبيراً ، والرضا بأحكامه حثاً أثماً ، ويعلن ، في عزة الحق وشيم الأبي ، إهماله ، ويترك للقوة إعماله ، وبينه وبينها حد الله وإرادة الأمة وعدل القضاء »

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

وعودة الحياة الدستورية

كانت الحالة السياسية فى سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحي ، فالدستور معطل ، والأحزاب السياسية فى تناحر وتقاطع ، والصحف فى مجموعها تملأ أعمدتها بالمطاعن والمثالب تكيلها إلى خصومها ، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند إلى حزب السراى ، ولا تتصل بالأمة بصلة ، وهما ارضاء الغاصب لى تنال رضاه ، وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويق فى إجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى أنها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ، ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور

وقد ضاق الناس ذرعاً بهذه الحال ، وأخذوا يتلمسون مخرجاً منها ، إلى أن وفق المرحوم أمين بك الرافعى إلى دعوة صادقة دعا إليها على صفحات جريدة (الأخبار) ، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية ، وعودة الوحدة إلى الصفوف معاً ، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية كنها فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فرأى أمين أن البرلمان لا بد أن يجتمع من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من هذا الشهر ، تنفيذاً لحكم الدستور ، واستند فى رأيه إلى المادة ٩٦ منه التى تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور »

فأخذ ينشئ الفصول الإضافية ، يدعو فيها إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، من غير حاجة إلى دعوة من الملك

كتب أول مقالة له فى هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى - بطلان

مرسوم حل مجلس النواب - المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه) ، فكان هذا العنوان الضخم لافتا أنظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية إلى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد في تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية ، فلقيت على الفور إقرار الجميع وأعجابهم وتأييدهم وكتب في اليوم التالي - ٩ نوفمبر - مقالة ثانية في هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا لمجلس النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع في يوم ٢١ نوفمبر تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور)

وفي اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد إلى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق - مرسوم حل مجلس النواب باطل - لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكام الأساسية وخالفت نصوص الدستور)

وفي ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسئولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب)

وكتب مقالة في نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (إذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة في ثورتها عليه) ، وكرر الدعوة إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر

اغتنبت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة ، وكان الحزب الوطني أول من لبأها ، فاجتمعت لجنته الإدارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتي :

« اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني ، يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقررت ما يأتي :

« اعتدت الحكومة على الدستور اعتداءً صارخاً وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والوعود المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم إجراء هذه الانتخابات في خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهاء تطبيق المادة (٨٩) من الدستور وعملاً بأحكام نفس المرسوم الذي صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة في الدستور وفي مرسوم الحل دون إجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد

« لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم في الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد

غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار في حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرة بأن هذا التأجيل ضروري لتعديل قانون الانتخاب في حين أنها لا تملك حق هذا التعديل كما أنها لا تملك تأجيل اجراء الانتخابات ، ولقد أظهرت الأمة أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها في التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حداً لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التي تبدو كل يوم في شكل قانون استثنائي جديد مما لم تعهد البلاد مثله في أى زمن آخر

« ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا في المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذي أقسموا بمين الطاعة له

لذلك

« يدعو الحزب الوطني أعضائه في مجلسي النواب والشيوخ وكل من ينحون نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى دار البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحاً حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال أممتهم ، رحيال وطنهم ، وحيال دستور البلاد ، وحيال حزبهم ، وحيال مبادئهم ، فإذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد ، وتعود الحياة البرلمانية إلى البلاد »

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى
وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح ، ورأت في اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها ، ويعرضها للسقوط ، فحاولت بكل الوسائل منعه ، وأنفذت قوة عسكرية إلى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه في اليوم الموعد ، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه : « أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع »

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه :
« تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة
لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان
آخر بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد
اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار والمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء
المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء
والسكينة ، وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدرُوا أوامراً
بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة . منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفريق بعد التنبيه
بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى ، وتقضى هذه التعليمات بإلقاء القبض على كل
مشاغب ، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمع ومنع كل مظاهرة والقبض
على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصي الأمر
الصادر للمجتمعين بالتفريق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة
١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما ، وقد خول للبوليس الحق فى إلقاء القبض
على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمدريات والمحافظات بتنفيذ هذه
التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة
بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار »

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من
يضرّبون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات

وتنفيذاً لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه
إلى قائد القوة العسكرية التى عهد إليها فى المحافظة على دار البرلمان ، فوضعت هذه المفاتيح
فى حرز ختم بالشمع الأحمر

وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى فى الشوارع ، وحول
دار البرلمان وبداخله ، لمنع الاجتماع به ، وتشتيت المظاهرات والتجمهر ، وعسكرت هذه
القوات صفوفًا فى سراى الاسماعيلية وفى دار البرلمان

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المراسمة شاكية السلاح ، حاملة البنادق ،
وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة إلى دار النيابة ، وصارت هذه الدار كالقلمة الحصينة
لا يمكن الدخول إليها إلا على أسنة الرماح ! وهكذا سخر الجيش المصرى فى هذا العهد

والعهود الإنقلابية التالية لهدم الدستور ، بعد أن كان في سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى في إعلان الدستور

ولما رأى النواب والشيوخ ان الإجتماع في دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الإجتماع بفندق الكونتنتال

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحا ، وامتلات بهم ردهة الفندق الكبرى ، فكان منظر اجتماعهم في هذا المكان رائعا جليلا ، وكانت الجلسة بالغة أقصى مداها ، وبعد أن اكتمل جميعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية :

« تنفيذاً لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين في دار البرلمان فمنعهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم في فندق الكونتنتال وتكامل عددهم القانوني ، وبعد المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع ما يأتي :

(أولا) الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الإجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح

(ثانيا) قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور^(١)

(ثالثا) اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها الأعضاء

(رابعا) نشر هذه القرارات في جميع الصحف »

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات ، وهاك توقيعاتهم :

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقي الخطيب (نائب السنطة) سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن (نائب بي العرب) إبراهيم يوسف عطاالله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم) جعفر ولى (نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت

(١) نص المادة ٦٥ : « إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه إعتزال الوزارة »

يعيش (عبد السلام فهمى الجندى (نائب البتانون) حامد العلايل (نائب غيظ النصارى)
أمين شلقاى (نائب اسمو العروس) على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب
الفيوم) محمود فرج ذكرى (نائب اسطنها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله
سليمان أباطه (عضو الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الاعصر (نائب المحلة
الكبرى) عبد العزيز رضوان (عضو شيوخ عن ههيا) على أيوب (نائب سنهوا) محمد
عوض جبريل (عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلوين) سعيد فهمى
الروبي (عضو الشيوخ) عبد الرحمن للوم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر
الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) إبراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد محمد
الشناوى (نائب المنصورة) . محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا) . راغب فوده (نائب
دير نجم) . عمر مراد (نائب بلبيس) . عبد الحليم الشمسى (نائب الزقازيق) . محمد
كامل حسن (نائب سوهاج) . عزيز انطون (نائب اللبان) محمد مرزوق (نائب بندر
المنيا) حامد الماوردى (نائب بولاق) على لهيطه (نائب القنال) حامد محمود (نائب طوخ) .
محمود حمدى (نائب ميت بره) . مصطفى هاشم (نائب السويس) . محمد أبو الفتوح (نائب
بلقاس) . عبد الحميد البنان (نائب الجالية) . حسين مصطفى خليل (نائب قاقوس) .
حماد اسماعيل (نائب طنطا) . عبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مغاغة) . محمد توفيق
اسماعيل (نائب اطسا) . عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية) . إبراهيم ممتاز (نائب
ساقلة) . على رمضان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة) محمود همام حمادى (نائب
اخميم) . أحمد حميد أبو سقيت (عضو الشيوخ عن البلينا) . مصطفى الخادم (نائب كرموز) .
السيد مرسى (نائب مينا البصل) جعفر نحرى (نائب العطارين) . اسماعيل حمزه (نائب
الطود) فهمى حنا وبسا (عضو الشيوخ) . عبد الله أبو حسين (نائب دائرة طنوب) .
حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن المحلة) . عبد الفتاح رجائى (عضو الشيوخ) . راغب
عطيه (عضو الشيوخ عن زفتى) . يس أبو جليل (عضو الشيوخ) . إبراهيم بهجت
(نائب قلين) الدكتور عبد العزيز العجيزى (نائب شرين) . عبد الرحمن الراقى (نائب
مركز المنصورة) . عبد الحليم العلايل (نائب دمياط) . محمود عبد الرازق (نائب أبى جرج)
محمد محمود (نائب البربا) . محمد عبد الجليل أبو سمرة (نائب كفر بدواى) محمد عبد اللطيف
سمودى (نائب مركز الفيوم) . سعد الانصارى (نائب رشيد) . على حسين (نائب
الشبانات) . على محمود (نائب أبى تيج) محمود بسيونى (عضو الشيوخ عن أبى تيج) .

الدكتور عبد الحميد فهمي (نائب مرس الليان) . عبد الفتاح الاززي (عضو الشيوخ) .
 عبد المجيد إبراهيم (نائب البداري) . مصطفى الشوربجي (نائب محلة صرحوم) . محمد أحمد
 الشريف (عضو الشيوخ) . شعبان السيد مؤمن (عضو الشيوخ عن الفيوم) . رياض
 المصري (نائب منيا القمح) . محمد علوي الجزار (وكيل مجلس الشيوخ) . عثمان محمد (عضو
 الشيوخ) . أحمد شريف (عضو الشيوخ) . محمود لطيف (نائب بلفيا) . أحمد الشيخ
 (نائب نطاي) . الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس) . الدكتور عبد الرحمن عوض
 (نائب ههيا) . الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) . محمود عبد النبي (نائب اجا) .
 محمود الاتربي (عضو الشيوخ) . أحمد الاتربي (نائب دماص) . الدكتور محمد هاشم (عضو
 الشيوخ عن بنها) . محمد حبيب (نائب أبي حمص) . يوسف أحمد الجندى (نائب زفتي) .
 محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة) . مغازي البرقوقي (نائب شباس الشهداء) . عبد
 العزيز فهمي (نائب كفر المصلحة) . عبد الهادي القصبى (نائب طلخا) . حسين القصبى
 (عضو الشيوخ) . حسين هلال (نائب ميت غمر) . على سليمان (نائب مركز بني سويف) .
 الدكتور نجيب اسكندر (نائب شبرا) . عبد الخالق عطيه (نائب سنباط) . ويصا واصف
 (نائب المطرية دقهلية) . عبد السلام عبد الغفار (نائب بركة التبع) . محمد فؤاد حمدى
 (نائب الكفر القربى) . بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة) . محمد الحفنى
 الطرزى (عضو الشيوخ عن أسيوط) . إبراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ عن:السويس) .
 أحمد سابق (نائب شين القناطر) . أحمد زمزى (نائب تمى الأمديد) . مصطفى بكير
 (نائب نوى) . مصطفى المنيارى (نائب كفر الدوار) . عبد الواحد الوكيل (نائب
 البحيرة) . اللواء على فهمي (عضو الشيوخ) . محمود حسن جازية (نائب بسيون) .
 متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس) . شاكر غزالى (نائب بنى محمد) . إبراهيم
 حلیم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم حماده) . محمد مبارك الجيار (نائب كفر داود) . محمد
 صبرى أبو علم (نائب منوف) . حافظ سلام (نائب المنوفية) . عيسوى حسن زايد (نائب
 المنوفية) . محمد عن العرب (عضو الشيوخ عن السيده زينب) . أمين اسماعيل (نائب كوم
 حماده) . محمد لطفى طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس) . عبد المليم ميمهان (نائب
 ديمواس) . كيلانى دكرورى (نائب الحسانية) . أحمد أبو سيف راضى (عضو الشيوخ) .
 على اسماعيل (عضو الشيوخ) . عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم) . على عبد الرازق
 (عضو الشيوخ) . غالى إبراهيم (نائب اللنجات) . عبد المجيد نافع (نائب ميت أبي خالد)

توفيق الدروى (نائب الروضة) . طه حسنين (عضو الشيوخ) . عبد المقصود حبيب (نائب المنوفيه) محمد على (نائب الواسطى بأسيوط) . عثمان صادق (نائب الفيوم) حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) . محمد محمد قريطم الصغير (نائب حوش عيسى) عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة) . محمد إبراهيم الأعر (نائب الدهتمون) . عباس على الجزار (نائب شبين الكوم) . أحمد عبده (عضو الشيوخ) . أحمد عصمت (نائب النجارية) . محمد محمد بلبع (نائب دمنهور) حمد الباسل (نائب أبى جندير) على الطحاوى المغازى (نائب كوم الحنش) . عبد الله بركات (نائب مطوبس) عبد الرازق القاضى (نائب) شهدى بطرس (نائب البلينا) أحمد عبد الغفار (نائب تلا) خالد الحناوى (نائب التوفيقية) أحمد عبد الباقي راضى (نائب الواسطى) عفيفى حسن البربرى (عضو الشيوخ عن مصر القديمة) محمد محفوظ (نائب الحواتكه) حافظ عابدين (عضو الشيوخ عن الجيزه) حبيب عبادى حمدين (نائب ادفو) عوض عريان المهدي (عضو الشيوخ) محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق) الأنبا لوكاس (عضو الشيوخ) جورج خياط (نائب باقور) محمد سليمان الوكيل (نائب البحيرة) على نجيب (نائب الفيوم) محمد حامد جوده (نائب الحمراء) حبيب خياط (عضو الشيوخ) عبد النعم رسلان (نائب شونى منوفيه) سوريال غبريال (عضو الشيوخ)

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى ، وبقي النواب فى القاعة برأسه سعد باشا ، ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب ، وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس ، فانتخبوا بالاجماع سعد باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الأول ممثلا للأحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى ، وانتخب الأستاذ وبصا واصف والأستاذ على الشمسى وعبد الجليل أبو ممره بك وأحمد عبد الغفار بك سكرتيرين ، والأستاذ على حسين والأستاذ شوقى الخطيب وعبد المجيد بك رضوان مراقبين .

وكانت الجموع فى أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكوتننتال ، تحيى المجتمعين وتؤيدهم ، ومن طريف ما حدث فى هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق فى الوقت الذى كان يعج فيه بالنواب والشيوخ ، فلم يلق باله إلى الاجتماع ، بل ربما لم يقطن إليه ، وحيا ممثلى الأمة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصداً رأسه مجلس الوزراء ، فألقى الجموع

المحتشدة تصبح هاتفة : « نريد الدستور ! احترموا الدستور ! استقيلو ! » ، فقابل هذا الهتاف بالصمت ، وتابع سيره إلى دار الحكومة وأصدر حزب الاتحاد في هذا اليوم قرارا بتأييد الوزارة

طلب الأمراء من الملك

اعادة النظام الدستوري

وإذ وجد أمراء العائلة المالكة أن في استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانا للشعب من حقوقه السياسية ، مما يصحح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعة أدبية ، فقد اجتمعوا وتشاوروا في الحالة ، فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى إلى الملك فؤاد يرجون فيه إعادة النظام الدستوري قالوا :

« نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالكم نرفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة « يا صاحب الجلالة . لما رأى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغاً من الخطورة وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالكم إعادة النظام النيابى إلى البلد طبقاً لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا إياه ، هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الإجلال والتعظيم والاحترام » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

إمضاءات : عمر طوسون . كمال الدين حسين . محمد على . يوسف كمال . اسماعيل داود . عمر حليم . سعيد داود . سليمان داود . عمرو ابراهيم . سعيد طوسون . حسن طوسون . على فاضل . عثمان فاضل . عباس ابراهيم حليم وقد كان لهذا الخطاب أثر كبير فى اننفوس ، إذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات

ترقيع فى الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلا يسيرا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب ، فصدر مرسوم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخلية إلى المواصلات ، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات إلى الأوقاف ، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرأسه ، وكان هذا رابع ترقيع فى وزارة زيور الثانية

وصرح في حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الأحزاب لأنها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية ! !

اتفاقية جنجوب

والتسليم فيها

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الاول والتدخل في الانتخابات ، ثم حل مجلس النواب الثاني ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وسن القوانين الجائرة ، واضطهاد المعارضة ، وإفساد أداة الحكم ، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جنجوب) لاطاليا ، وامضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التي تقضى بالنزول عنها للطلليان ، وقد وقعت هذه الاتفاقية في غيبة البرلمان ، وكان توقيعها بناء على إيجاء من الحكومة البريطانية التي أرادت في ذلك الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر ، فاذعن زيور لهذا الإيجاء وبادر إلى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة وقد صدق برلمان اسماعيل صدقي باشا على هذه الاتفاقية في يونية سنة ١٩٣٢ كما سييجىء بيانه

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير إبطاء في إجراء انتخابات جديدة ، وأنها لا تنتظر لإتمامها سوى تعديل قانون الانتخاب القديم وأخيراً استصدرت مرسوماً في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل ، ضيقت فيه حق الانتخاب فجعلته على درجتين واشترطت شروطاً مالية في المندوبين الناخبين وأرادت الوزارة بإصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها بإجتماع البرلمان الذي عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها ، وأنها لا تكتثر لهذا القرار وأنها ماضية في سبيلها

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم في جنجوب ثاني جريمتين ارتكبتها الوزارة قبيل سقوطها

احتجاج الأحزاب على التسليم في جغبوب

وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطني قراراً يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جغبوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفاتها لحكم المادة الأولى من الدستور^(١) ، وأعلن أيضاً بطلان قانون الانتخاب الجديد ، ونادى بعدم جواز العمل به ، ودعا إلى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساسه . قال :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في يوم الأربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشرة صباحاً ثم استأنفت اجتماعها في المساء وبحث في الحالة التي عليها البلاد الآن وقررت بما يأتي : -

« اجتمع نواب الأمة في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملاً بالحق المخول لهم في المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا في سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدءوا عملهم فعلاً بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه وأصدروا قراراً بالإجماع بعدم الثقة بالوزارة التي تتحكم في البلاد الآن ، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأبير تام في جميع أنحاء البلاد

« وبقيت الأمة تنتظر من ساعة إلى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم الثقة التي طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربمة في كراسي الحكم ومنتقمة بما تراه مزايا ومنافع شخصية

« ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي للطلليان عن جغبوب والدستور الذي يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه

« وقد أضافت الوزارة إلى هذه الجريمة جريمة أخرى في حق الأمة وكرامتها وهي إصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هي تضيق حق الانتخاب ونحويل الإدارة سلطة واسعة لتمكن من إنجاح مرشحيها في انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل

(١) نص المادة الأولى من الدستور : « مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزء ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي »

الدخول فيها ، وقد نسيت أن الأمة التي هي مصدر كل سلطة في البلاد أعلنت إرادتها ظاهرة جليلة وهي تأييد مجلس النواب المنعقد في دور اجتماعه العادي وعدم الالتفات إلى مناورات الوزارة الحاضرة

فلذلك

« تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطني أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جعجوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التي تخولها هذا الحق ، وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور

« وتعلن اللجنة أيضا أن قانون الانتخاب الجديد الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه

« وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الإدارية من نواب الأمة المبادرة إلى الاجتماع لأداء واجبهم برأ يمينهم التي أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءا لما قد يطرأ من الحوادث في وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها «
وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى

اضراب بعض العمد

عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون في إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحري جداول الانتخاب الجديدة وقد سرت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساسه تأييدا لقرار الأحزاب المؤتلفة ، فقامت حركة موقفة بين كثير من العمد في مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه

وكان عمدة مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الإضراب ، وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية ، وكانت هيئة الوزارة لا تزال في مصيفها بالاسكندرية ، فسافر مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية إلى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته في شأن

هذا الإضراب ، فكلفه بالتوجه إلى مديرية المنوفية وتأخير موقفي هذه البرقية بين العدول عن الإضراب أو العزل من العمودية ، فأصر عشرة منهم على الإضراب ، وصدر قرار الوزارة برفقهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية وأضرب كثير من العمد في المديرية الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات ، التي تجرى على أساس هذا القانون

محاكمة العمد الممتنعين

عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون ، فقدمت العمد الممتنعين إلى محاكم الجناح لمقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات ، وهي تقضى بمعاينة الموظفين أو المستخدمين إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة ، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم لإعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل ، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا وقد ترافعت فى إحدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جناح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعا من أعلام المحاماة ترافعوا فيها ، أذكر منهم أحمد لطفى بك . وتوفيق دوس باشا . ومحمد زكى على بك . ومصطفى الشوربجى بك وحسين بك هلال ، وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلا ثم قضت ببراءة العمدة والمشايخ جميعا ، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله . بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان ، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نفره تحيى هيئة الدفاع وتهتف للدستور

التدخل البريطانى

وسقوط حزب الاتحاد

تمالت الشكوى من تدخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية ،

ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى دوائر الحكومة ، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه ، ولم يكثر الملك فؤاد لسخط رأى العام ولا لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع ، وظلت الحال على هذا النحو إلى أن جاء إقصاء نشأت باشا - مع الأسف - بناء على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد ، وكان يبنى بهذا التدخل أن يتوود إلى الأمة فى مستهل عهده ، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وأشار بإقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى ، وكانت الحجة التى تدرع بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار ، مما يجعل الشك يحوم حوله ، فلم تمض بضعة ساعات على هذه الإشارة حتى أذعن الملك وأقصاه عن منصبه ، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله إلى السلك السياسى وعينه وزيرا مفوضا لمصر فى اسبانيا

كانت إقالة نشأت باشا من منصبه إيدانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة ، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى :

ولقد كان الأكرم للسراى والبلاد أن يكون أقصاؤه تحقيقا لرغبة رأى العام ، لا بناء على التدخل البريطانى ، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية ، فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكثر لإرادة الشعب ولا تحسب له حسابا وقد قوبل إقصاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد ، لأن رأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستورى ، ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء أقصاؤه بناء على التدخل البريطانى ، لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وإنما المسئول عنه هو السراى ، وليس من العدل ولا من الإنصاف أن يحتمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها ، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها ، وليس مطلوبا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى ، أو فى سبيل عودة الحكم المطلق ، قال المرحوم أمين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى :

« كان فى استطاعة الوزارة أن تنفذ إرادة البلاد وتحافظ على كرامة الأمة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة إليه إقصاء نشأت باشا عن القصر مادام هذا شأنه ، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية ، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة ، ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع

هذه الخطة و جُبِنتْ عن أن تخطو أية خطوة في هذا السبيل فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطاني فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد وإهانة كرامتها ، لأنه لم يعد خافياً على أحد أن إقصاء نشأت باشا عن القصر الملكي لم يكن إلا تنفيذاً لمطالب المعتمد البريطاني ، ولا يخفى ما في هذا من التدخل الخطر في شؤون البلاد الداخلية ، ومن الغريب أن الوزارة التي أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم ، فقد نشرت جريدة الليبرتيه التي يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت إنها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة في الأزمة الحاضرة ، وقد قال هذا الوزير في خلال حديثه إن المسألة لا تخرج عن فرضين ، فإما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكي يضايق سير الإدارة بطريقة من الطرق ، وفي هذه الحالة كان يجب عليهم أن يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وأن يضعوا بسرعة حداً لمثل هذه الحالة ، وإما أن يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك ، وفي هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المساعي التي بذلها المعتمد البريطاني ، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك إلى البحث في موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعاً وأن الباب صار مفتوحاً لإحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهّدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتي بعدهم ، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهام الدقيقة مثل التنازل عن واحة جغبوب وإصدار قانون الانتخاب ، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية في أقرب وقت لأن الحياة البرلمانية هي وحدها التي تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلاً معقولاً وطبيعياً للأزمة السياسية التي تجتازها مصر الآن »^(١)

وصدر أمر ملكي يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذي كان رئيساً لمجلس الشيوخ رئيساً للديوان الملكي ، وكف الديوان مؤقتاً عن التدخل في شؤون الحكم

مظاهر الائتلاف

بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وأمسكت الصحف عن الطعن في خصومها السياسيين ، وظهرت روح طيبة من الدعوة إلى التعاون القومي وتوحيد

الصفوف ، وتجلت هذه الروح أول ما تجلت في اجتماع الكونتنتانتال يوم ٢١ نوفمبر وأقام سعد باشا حفلة شاي في النادي السعدي يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، دعا إليها أعضاء الحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية ، قال : « عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابي رئيساً لمجلس النواب القيت كلمة قلت فيها : أرجو أن تشعروا بأنني لن أكون في هذا الكرسي ممثلاً لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلاً للدستور وقوانين المجلس الداخلية ، قلت ذلك ثم فكرت في أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاي متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون في نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء ، ولكن أمر الحل باغتتا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة ، وإني أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهياً الأسباب لحصول الاتفاق الذي كانت تلك الفكرة إحدى وسائله ، وكان تنفيذها أحد مظاهره ، وعادت إلى عقب اجتماع الكونتنتانتال لتوثيق عرى الاتفاق الذي انعقد فيه ، ولتوكيد القسم العظيم الذي أقسمناه على إنقاذ الدستور »

فكانت هذه الحفلة مظهراً لاتحاد الكلمة ونآل الأحزاب

لجنة الأحزاب المؤتلفة

يناير سنة ١٩٢٦

وانشئت في يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة ، تدعياً للاتلاف الذي تم بينها ، مثل الوفد المصري فيها كل من (مع حفظ الألقاب) : فتح الله بركات . علي الشمسي . علوي الجزار . ويصا واصف ، ومثل الحزب الوطني كل من : حافظ رمضان . أحمد لطفي . عبد الحميد سعيد . محمد زكي علي . أحمد وجدي ، ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من : محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عفيفي . أحمد عبد الغفار

اتفاق الأحزاب المؤتلفة

على مقاطعة الانتخابات

وعقد مؤتمر وطني

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر

وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى رأى والمكانة فيها ، لبحث الحالة الشاذة التى صارت إليها البلاد ، وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها ، وأصدرت بيانا بمقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجرائها على أساس قانون الانتخاب الجديد ، وعقد مؤتمر وطنى عام ، وقد وقع البيان مندوبون عن الأحزاب الثلاثة ، هاك نصه وأسماء الموقعين عليه كما وردت فى البيان :

« نجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصبية فى حياتها السياسية ، إنها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها ، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبت بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإدارتها

« تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب ، وامتنعت عن دعوته ، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده ، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة ، وأساليب متنوعة ، فوجم الناس واضطربت الافتدة لهذا الخطر المهدق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد إلى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم ، كحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وإنقاذ الحياة النيابية ، وأظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمدى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة إلى الرجوع للحياة النيابية ؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم بل هى مبصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة ! » إزاء هذه الحالة الخطيرة ، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وأمام الأيمان التى أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة :

أولا - على مقاطعة الانتخابات تنفيذاً لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدتها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء

ثانيا - على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى رأى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها ، وسترى الحكومة إن هى استمرت فى عملها قيمة ذلك الإجماع ، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب

لعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة في الدفاع عن مصالحها إذا ما جد الجِد واشتد الخطر

والله وحده الموفق لما يشاء»

عن الوفد المصرى : سعد زغلول . فتح الله بركات . مرقص حنا . مصطفى النحاس .
واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى . حسن حسيب . على الشمسى . حمد الباسل . مكرم عبيد .
محمد علوى الجزار . نحرى عبد النور . سلامه ميخائيل . راغب اسكندر . حسين هلال .
حسين القصبي . ويصا واصف ، سينوت حنا . جورج خياط . عطا عفيفى . ابراهيم راتب .
مصطفى القاياتى مصطفى بكير .

عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . الدكتور
محمود ناشد . محمد فؤاد المنشاوى . عبد الرحمن الرافعى . أحمد وجدى . محمد فؤاد حمدى .
فكرى أباطه . عبد المقصود متولى . أحمد وفيق . اسماعيل المسيلى . محمد زكى على .
ابراهيم رياض .

عن حزب الأحرار الدستوريين : عبد العزيز فهمى . محمد محمود . السيد عبد الحميد
البكرى . توفيق دوس . ابراهيم الهلباوى . على المنزلاوى . صليب سامى . عباس
أبو حسين . عبد النعم رسلان . عبد الجليل أبو سمرة . كامل بطارس . نعمان الاعصر . محمد
حسين هيكل . أحمد عبد الغفار . محمد على علوبه . سيد خشبه . الدكتور حافظ عفيفى .
عيسوى زايد . حسين عبد الرازق . صالح اللوم . حامد فهمى . ابراهيم دسوقى أباطه . على
إسلام . محمد سامى كمال . محمد محفوظ . الدكتور أحمد رشيد عبد الله

وإذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذى
أصدرته ، اضطرت إلى الإذعان لضغط رأى العام ، وقرر مجلس الوزراء فى ١٨ فبراير سنة
١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد ، وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤
لسنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب المباشر

اجتماع المؤتمر الوطنى

١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

اجتمع المؤتمر الوطنى عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بمحديقة منزل محمد محمود

باشا بشارع الفلكي ، وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس سنة ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس الشيوخ ، ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة ، وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، وأعضاء مجالس المديرية والهيئات النيابية الأخرى ، والوزراء السابقون ، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضوا ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، و ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥ ، و ٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق ، و ٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا في انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهامها لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيرا سليما عن إرادة الناخبين

ورأس المؤتمر سعد باشا ، فجلس في صدر المنصة ، وجلس بجانبه عدلى باشا وعبد الخالق ثروت باشا

وألقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية ، وحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب ، ودعا إلى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ^(١) على الحكومة من إجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ ، كحل للموقف ووسيلة إلى إعادة الحياة النيابية

وجرت مناقشة في هذا الاقتراح ، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين ، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

(١) تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة الدستور

(٢) دعوة الأمة إلى الدخول في الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه في التعجيل بهذه الانتخابات وإتمامها لتعود إلى البلاد الحياة النيابية التي حرمت منها زمنا طويلا

(٣) يجب إلى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف إجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر في ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩١٦ — ١٩٢٧ وعدم صرف أى

(١) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادى السعدى يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وتباحثوا في إيجاد حل للموقف ، فقرروا مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالى ، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى الانتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور ، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤

اعتماد لا يكون واردا في ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل مامن شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة في تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص في حقوق الدولة أو في أراضيها (٤) انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التي أصدرها المؤتمر الآن وبحيث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم ببحثاً دقيقاً وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها في الوقت الذي تحدده لذلك ، وقد تألفت هذه اللجنة من كل من : عبد الخالق ثروت . فتح الله بركات محمد محمود . واصف غالى . مصطفى النحاس . محمد على علوبة . ويصا واصف . على الشمسي . حافظ عفيفي . أحمد عبد النفار . حافظ رمضان . عبد الحميد سعيد . أحمد لطفي . محمد زكي على . أحمد وجدى .

صوت الشعر

قصيدة شوقى

وقد نظم المرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء في تحية الدستور وتوحيد الصفوف ، ألقاها الأستاذ فكرى أباطه بك في المؤتمر ، فكانت صوت الشعر في هذا الاجتماع التاريخى الرائع ، قال فيها :

صرح ^(١) على الوادى المبارك ضاحى	متظاهراً الأعلام والأوضح
ضامى الجلالة كالعتيق مفصل	ساحات فضل في رحاب صباح
وكان رفرفه رواق من فضي	وكان حائطه عمود صباح
الحق خلف جناح استندى به ^(٢)	ومراشد السلطان خلف جناح
هو هيكلى الحرية القانى ، له	ما للهياكل من فدى وأضاح
يبنى كما تبنى الخنادق فى الوغى	تحت النبال وصوبها السحاح
ينهار الاستبداد حول عراسيه	مثل انهيار الشرك حول ^(٣) صلاح
ويكب طاغوت الأمور لوجبه	متحطماً الأصنام والأشباح
هو ما بنى الأعزال بالراحات أو	هو ما بنى الشهداء بالأرواح
أخذته (مصر) بكل يوم قائم	ورد الكواكب أحمر الإصباح
هبت سباحاً بالحياة شباهها	والشيب بالأرماق غير شحاح

(١) يريد الدستور

(٢) استندى : استظل

(٣) صلاح اسم للمكة

لظافر الشاكي بغير سلاح
إلا اثنت آملها بنجاح
جعلوا المآثم حائطاً الأفراح

هزّ الربيع مناكب الأدواح
وتسيل غرقتها بكل بطاح
وتصافت الأفلام بعد تلاح
ومشى على الضغن الوداد الماحي
تمرّ على الأوتار والأقداح
غير التعانق واشتباك الراح

شتى سلاح من قنأ وصيفاح^(١)
كانت حصون مناعة ونيطاح
من كل داهية وكل مصراح
أعلام مؤتمر أسود صباح^(٢)
لا بالصفايح ولا على الأرماح
من معدن الدستور غير صحاح

وتكالبت أيدٍ على المفتاح
واستوحشت لكتائبها النضاح
وخلا من الفادين والرواح
كالغار من شرفٍ وسمت سلاح

ذرع الشباب يضيق بالنصاح
في قصف أنواء وعصف رياح

ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت
وقفات حق لم تقفها أمة
وإذا الشعوب بسنوا حقيقة ملكهم
وقال في توحيد الصفوف :

بشرى إلى الوادي تهز نباته
تسرى ملتحة الحجل على الرّبي
التامت الأحزاب بعد تصدع
سحبت على الأحقاد أذيال الهوى
وجرت أحاديث العتاب كأنها
ترى بطرفك في المجمع لا ترى
إلى أن قال :

شتى فضائل في الرجال كأنها
فاذا هي اجتمعت ملك جبهة
الله ألف للبلاد صدورها
وزراء مملكة دعائم دولة
يننون بالدستور حائط ملكهم
وجواهر التيجان ما لم تتخذ
وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية :

احتل حصن الحق غير جنوده
ضجت على أبطالها ككنافه
هجرت أرائكه وعطل عوده
وعلاه نسج العنكبوت فزاده
وقال ينصح الشباب :

قل للبنين مقال صدق واقتصد
أنتم بنو اليوم المصيب نشأتمو

(٢) الصباح هنا بمعنى الحرب

(١) الصفايح : السيوف

ورأيتمو الوطنَ المؤلَّفَ صخرةً
وشهدتمو صدعَ الصفوفِ وماجنى
صوتَ الشعوبِ من الزئيرِ مجمعا
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو
وإذا مُنحتَ الخيرَ من متكلِّفٍ
تركتكمو مثل المهيض جناحه
من صبرِ الأغلالِ زُهرَ قلائدٍ
إن التي تبغون دون منالها
سيروا إليها بالأناة طويلةً
وخذوا بناء الملكِ عن دستوركم
في الحادثات وسيلها المحتاح
من أمرِ مُفتات ونهى وقاح
فإذا تفرَّقَ كان بعضُ نباح
رَنقا من الإحسان غير قراح
ظهرت عليه سجيةُ النباح
لا في الحبال ولا طليق سراح
وكسا القيودَ محاسنَ الأوضاح
طولُ اجتهادٍ واضطرادُ كفاح
إن الأناةَ سبيلُ كل فلاح
إن الشراعَ مثقفُ اللآح

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذنت الحكومة لقرارات المؤتمر ، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسوما بإجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر ، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخاب الذي أصدرته في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، ولم تحدد الوزارة في المرسوم موعد إجراء الانتخابات ، فأوجس المؤتلفون شرا من إغفال هذا التحديد ، وأخذت الوزارة تسوِّف في تحديد الموعد ، إلى أن صدر مرسوم آخر يوم أول إبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعدا للانتخاب لمجلس النواب

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالى ٣٠ مايو ، لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد في خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات ، ولكن عدم اشتغال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع إلى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحا لعدم اجتماعه ، فلعل الظروف تؤاينها فلا يكون ثمة تعهد رسمي بدعوة المجلس الجديد للاجتماع ، وقد تلكت الوزارة فعلا في استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع ، فلم يصدر إلا يوم ٦ يونيه ، في اليوم السابق على استقالتها ، إذ استقالت يوم ٧ منه وحدثت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات

في انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر في الانتخابات ، صونا للوحدة وجمعا للكلمة ، ومنعاً لأسباب الفرقة والانقسام ، واتفقت على توزيع الدوائر بينها بقدر المستطاع ، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحداً من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره ، ونشرت بذلك بيانا في ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطني تسع دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث من الدوائر التي تركت للوفد ، وهاك نص البيان :

« تأييدا للوحدة وجمعا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألا تتنافس في الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقي الأحزاب المؤتلفة حق في أن يرشح أو يساعد من قبله أحدا في أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور ، إلا ما استثنى فيما يأتي :

قبناء عليه

« قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها في الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء » وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب :

دوائر خاصة بالحزب الوطني

(في القاهرة) — الخليفة . (في القليوبية) — قليوب . (في الشرقية) — سنهوا .
(في الغربية) — محلة مراحوم وحصتها . السنطة . سخا . الكفر الغربي . المعتمدية . (في قنا) — أولاد عمرو

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(في القاهرة) — باب الشعرية . الجمالية . (في الاسكندرية) — محرم بك . (في دمياط) — دمياط . (في القليوبية) — البرادعة وخلوتها . المطرية . (في الشرقية) —

بردين . التاين . فاقوس . (فى الدقهلية) - كفر بدواى القديم . (فى الغربية) - قطور .
تطاي . فرسيس . (فى المنوفية) - النعناعية . قويسنا . بركة السبع . البقانون . تلا .
طنوب . شونى . (فى الجيزة) - نكلا . بشتيل . ناهيا . (فى الفيوم) سنورس . سنهور
القبلية . اطسا . (فى المنيا) - الحسانية . اطسا (حسن باشا) . سمالوط . قلو صنا .
بنى مزار . أبو جرج . صفانية . (فى أسيوط) - ملوى . الخواتكة . أبو تيج . بندر
أسيوط . الغنايم . الواسطى . البدارى . القوصية . (فى جرجا) - طهطا . نقطة بوايس
الخيام . (فى قنا) - دنفيق . (فى أسوان) - كوم امبو

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر فى جميع أنحاء القطر

استثناء

« إنما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية :

كفر داود . كفر الدوار . مركز المنصورة

« على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤلفة والله ولى التوفيق »

سعد زغلول محمد محمود محمد حافظ رمضان

عن الوفد المصرى عن الأحرار الدستوريين عن الحزب الوطنى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفراً للوفد ، إذ فاز ١٦٥ نائباً من الوفديين ، و ٢٩ من الأحرار

الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطنى ، و ١٠ من النواب المستقلين و ٥ من الاتحاديين

وعين حسين رشدى باشا رئيساً لمجلس الشيوخ

واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين على أثر معارضة

سعد باشا فى ترشيحه

قضية الاغتيالات السياسية

والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزاً كبيراً للوفد كما تقدم بيانه ، وقد أعقب هذا

الفوز فوز آخر ، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله فى قضية الاغتيالات السياسية ، وذلك أنه

على أثر مقتل السردار أنجه التحقيق في عهد وزارة زيور إلى إيجاد صلة بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل ، وقد طال التحقيق فيها ، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفدين بأن لهم يدا فى هذه الحوادث ، وانتهى بتقديم كل من الدكتور أحمد ماهر (باشا) . والأستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا) . والأستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا) . وعبد الحليم البيلى بك . ومحمد أفندى فهمى على . ومحمود أفندى عثمان مصطفى . والحاج أحمد جاد الله . للمحاكمة أمام محكمة جنابات مصر بتهمة تدبير حوادث القتل والاشتراك فيها

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسا وكامل إبراهيم بك وعلى عزت بك عضوين ، وممثل النيابة مصطفى حنفى بك

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية وأعظمها شأنًا ، وقد ترفع فيها جمع كبير من المحامين ، فدافع الأستاذ زهير صبرى عن محمد فهمى على . والأستاذ إبراهيم رياض عن الحاج أحمد جاد الله . ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابى باشا وسلامه بك ميخائيل ومحمد بك يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى . والأستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . وأحمد لطفى بك ومصطفى الشوربجى بك عن الأستاذ حسن كامل الشيشينى . ووهيب بك دوس عن الأستاذ عبد الحليم البيلى

وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقا على محمد فهمى على ، وبراءة جميع المتهمين الآخرين ، وبذلك خرج الوفد بريئا من الاشتراك فى حوادث القتل السياسى ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى ، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبنائها على اعتراضه على براءة هؤلاء ، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى فى مصر ، وبخاصة بعد إذ أبلغ المندوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء ، كدليل على براءتهم من التهم الموجهة إليهم

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتوما على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، فإن الحزب الذى كانت تستند إليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض فى طريقة تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين فى الانتخابات من الوفديين ، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستورى حق تأليف الوزارة ، فاتفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور ، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة ، ومن حقه توليها وله أن يتولاها ، وإذا رأى أن ملائسات الجهاد الوطنى تقتضى أن يعتمد عن الوزارة مؤقتاً فيكون ذلك برضاه واختياره ، وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف ، بحيث لا يودى تنحى زعيمها إلى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية ، وقد لخصت « الأهرام » هذا الميثاق بقولها فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على أثر ظهور نتيجة الانتخابات : « إن تنفيذ نص الدستور الموكل الآن أمره إلى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الغالبية لتأليف الوزارة ، فيما أن يقبل ذلك ، وإما أن يشير بإيكال هذا التأليف إلى سواه من الزعماء السياسيين ، وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن ، ولا يختلف اثنان منهم فى ذلك ، لأنهم جاهدوا لإحياء الدستور ، فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس ، وإذا رأوا فى ذلك مساساً أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء ، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد »

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته فى التنازل عن رئاسة الوزارة ، تفادياً من الاصطدام مع السياسة البريطانية ، كما حدث فى عهد وزارته الأولى ، فاتفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلى وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن الدخول فيها ، رغم أنه كان عنصراً هاماً فى الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية ، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال ، وكان موقفه سديداً من هذه الناحية ، وجاء منسجماً مع منطق الحوادث

ذاتها ، لأنه إذا كان سعد قد رأى في رأسته للوزارة تعارضا مع زعامته ، فأولى بالحزب الوطنى وهو أكثر منه صلاحية في المبادئ وبخاصة في تمسكه بالجللاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء ، أن لا يشترك في وزارة تؤلف على غير هذا الأساس ، وفي ذلك قال المؤرخ أحمد شفيق باشا في حولياته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية :

« أصبح من الضرورى (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة في إعادة الدستور) أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ماعدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتملين في البلاد »^(١)

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى في حديث له بجريدة « الأنفورماسيون » الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) إذ سأله محذثه : « هل يمكنكم أن تحدثوني عن موقف الحزب الوطنى إزاء تطور الأزمة الحاضرة ، فهل تقبلون الدخول في وزارة ؟ » ، فأجابه على الفور : « يمكننى أن أصرح لك في غير موارد أن الحزب الوطنى الذى أنشرف برأسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى في الحالة الحاضرة ، إن برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ، ولكن في انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرا جديدا ، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة في سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وتبذل الجهد في إدارة أعمال البلاد في طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا »^(٢)

وكتب « اللواء المصرى » لسان حال الحزب الوطنى في عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول : « إن الحزب الوطنى لم يكن في أى وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى إلى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد في هذا الأمر زهدا تاما مادام الاحتلال قائما في البلاد ، لأنه على يقين بأن حكومة مالا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة في حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوخ والمدول عن خدمة البلاد الا وفق مراعى الغاصب »

كان هناك إذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة ، على أنه بعد

(١) حوليات مصر السياسية — الحولية الرابعة ص ١١٠

(٢) الأخبار والأنفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برئاسة عدلى ، عاد إلى التمسك بحقه الدستوري في رئاسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامي البريطاني تشترط تنحيته عنها ، ورأى الأمر قد صار إرغاماً ، لا رغبة واختياراً ، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صرح سعدا في مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلا في أن يتولى رئاسة الوزارة ، وكان هذا تدخلا غير مشروع في شؤون الحكم ، فتخرج الموقف من جديد ، ورأى المؤتلفون بإزاء هذا التدخل وإزاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد إذا اشتدت الأزمة ، رأوا أن يتنحى سعد عن رئاسة الوزارة ، وأعلن عن ذلك في حفلة التكريم التي أقيمت له يوم ٣ يونيه ، وبني تنحيه على أن صحته لا تحمل متاعب المنصب

استقالة وزارة زيور

وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة ، فقبلها الملك في اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة

تأليف وزارة عدلى يكن

٧ يونيه سنة ١٩٢٦

عهد الملك في ذات اليوم إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها ، وصدر المرسوم الملكي بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتي : عدلى باشا للرئاسة والداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للخارجية . فتح الله بركات باشا للزراعة . محمد نجيب الغرابي باشا للأوقاف . أحمد محمد خشبة بك للحرية والبحرية . محمد محمود باشا للمواصلات . أحمد زكي أبو السعود باشا للحقانية . مرقص حنا باشا للمالية . على الشمسي المعارف . عثمان محرم بك للاشغال والوزارة مؤلفة من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين ، وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرئاسة ، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا ، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك في الوزارة ، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها

تقليد دستوري حميد

وئمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون ، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل

وزير سابق اشترك في الانقلاب الأول غير الدستوري ، ولعلك تلاحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأسماء أعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على إنفاذ هذا التقليد ، وهو ولا ريب تقليد حميد ، إذ لم يكن منطقيا ولا مستساغا في الوقت الذي عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلى الحكم من اشتركوا في تعطيلها من قبل ، فلمل في إقصائهم عن الوزارة ما يزع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستوري والاستهانة به ، وأولى هذه العواقب حرمانهم كرامى الوزارة التي جعلوها مطمح آمالهم في الحياة

وقد اتبع هذا التقليد الحميد في عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة : وزارة عدلى ، ووزارة ثروت ، ووزارة النحاس الأولى

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برأسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح ، وتلا عدلى باشا خطاب العرش ، وقد نوه فيه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، قال : « اعترمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعترمت تقوية نظام الحكم الدستوري وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليدده »

وألمع إلى أن الوزارة ستسمى في انضمام مصر إلى عصبة الأمم ، قال : « وستسمى الحكومة سعيها للاندماج في عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك في الحياة الدولية » وأشار إشارة خفيفة إلى تصرفات الإنجليز في السودان قال : « وترى حكومتى أن ما اتخذ من الاجراءات في السودان لا يمكن أن يؤثر في حقوق مصر الشرعية التي ما زالت باقية كما كانت ، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول في أمرها إلى حل ترتضيه البلاد »

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا له ، ومصطفى النحاس باشا والاستاذ ويصا واصف وكيلين

والتقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطبة أشار فيها إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور في المستقبل ، قال : « والأمر الثانى الذى ألفت له أنظاركم هو أن تفكروا من الآن في وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة

أخرى ، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتق بها هذا العبث بتلك الحياة التي هي الحياة الغالية ، لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقا ، وإنما الحياة هي التي يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعا إلا لأمر واحد هو الدستور والقانون »

كانت عودة الحياة الدستورية هي أهم حوادث سنة ١٩٢٦ ، فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحا للأمة ، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق وقد أفاد الائتلاف في تصفية الجو وقتا ما من المهارات والمطاعن التي كانت تفيض بها الصحف من قبل

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت في الجملة في شؤون الحكم سيرا معتدلا لم تقسده الحزبية إلا في النادر من الأمور

وفي عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد في ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، وهي مدينة أنشأها شركة قناة السويس تنفيذا لاتفاقها المبرم مع الحكومة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وفي عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطاني من محكمة الاستئناف ، وهو المستر رافرتي

لكن الأمر الهام الذي يؤخذ عليها أنها لم تُعن بقضية الاستقلال ، ولا بمقاومة الاعتداء البريطاني ، ولم تعمل عملا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الانجليز في السودان ، ولا لإعادة الجيش المصري إلى ربوعه ، وأهملت المسألة السياسية العامة ، حتى فيما كان من الميسور عمله ، كانضمام مصر إلى عصبة الأمم ، وهو ما وعدت به في خطبة العرش ، فإنها لم تبذل أي مسعى في هذا السبيل ، ولم تعمل شيئا في صدد إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده ، فلم تثر هذه المسألة لكي لا تغضب دار المندوب السامي ، ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تضع لنفسها برنامجا إنشائيا إصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ، وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية ، دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى ، وبالرغم من أنها أعلنت في خطاب العرش أنها ستعنى ببعض هذه الشؤون فإنها لم تعمل أي عمل إنشائي في هذه الناحية ، ولم تفكر في وضع برامج لها ، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح الذي يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات ، ولقد كان الظرف مهيأ لها لكي تقوم بأعبائه ، لأنها لم تكن هدفا لحملات من خصومها ، أو مؤامرات تدبر لإسقاطها

وتنظرها إلى صرف جهودها لإحيائها ، ومع ذلك لم تنهز هذه الفرصة المؤاتية ، ولم تعمل عملاً إنشائياً ذا شأن .

على أن البرلمان في دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير ، نذكر منها :
(١) إلغاء المراسيم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان ، وأهمها قانون الانتخاب الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في عهد الوزارة الزبورية ، واعتباره باطلاً بطلاناً أصلياً لمخالفة صدوره للدستور ، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٤
(٢) وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلاً من البنك الأهلي (الإنجليزي قعلاً)

(٣) إقرار قانون المفوض الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) إلى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ . (يوم صدور المرسوم بتحديد موعد الانتخابات)

(٤) إقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن

(٥) إقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا

(٦) استنكار تصرف وزارة زور في شراء دار المفوضية المصرية بلندن إذ كانت صفقة نخاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة ، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصلحتها ، وأنفقت دون إذن البرلمان ودون أن ترد في الميزانية ، ودعوة الحكومة لاتخاذ الاجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة ، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصاً بمراقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن في الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان

(٧) إلغاء وظائف القناصل في جميع المدن التي فيها مفوضيات وفي هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفي بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الإدارية ، وإلغاء قنصليات سلانيك ، وانقرس ، وبرشلونة ، ومونيخ ، وليون ، وهامبورج . وبودابست ، اقتصاداً في النفقات

وقد فضت الدورة البرلمانية يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

واجتمع البرلمان في مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، وألقى عبدلي باشا أيضاً خطبة العرش ، وأعيد انتخاب سعد باشا لرئاسة مجلس النواب ، ومصطفى الفحاس باشا والأستاذ ويبسا واصف وكيلين

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر والمجلى

ومن أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطا غير طبيعى نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة ، فأقر قانون إنقاص الأراضى التى تزرع قطننا إلى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وقرر دخول الحكومة سوق كوفترات القطن مشتريه وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦) ، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف الزارعين على أقطانهم لمنع بيعها ببخس الثمن

وأقر البرلمان إلغاء الرسوم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل فى تقوية جسر النيل

ومن أهم أعمال وزارة عدلى فى هذه الدورة وضع مشروع إنشاء محكمة النقض والأبرام ، وقد أحالته إلى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء رأيها فيه ، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد إدخال تعديلات فيه

ورضعت مشروع قانون التعاون ، وقد أحيل إلى البرلمان فى مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة تروت وصدر فى عهدها

وألغيت بعض المفوضيات التى أنشئت فى الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من المحاسبين فى عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفوضيات (١) روسكل بيلجيكيا (٢) مدريد باسبانيا (٣) براج بتشيكوسلوفاكيا (٤) بخارست برومانيا (٥) لاهائى بهولاندا (٦) ريو دى جانيرو بالبرازيل (٧) استكهولم بالسويد (٨) برن بسويسرا

وفاة على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثا جللا فى تاريخ الحركة القومية ، مات رحمه الله ميتة الأبطال فى ميدان القتال ، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محمدا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد ، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة ، وخطب فيه الفقيه خطبة وطنية أشاد فيها بذكرى فريد وجهاده فى سبيل بلاده ،

وختمها بأخر رسالة له بعث بها من منفاه إلى مواطنيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وكان الخطيب قويا في القائه ، جهوريا في صوته كمادته ، مثيرا للحماسة في نفوس السامعين ، وما ان أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة ، وكان الظن أنها حالة إعياء أصابته من إجهاد نفسه في الخطابة ، ولكن لم تمض لحظات صرت كالبرق الخاطف حتى تبين أنه اسلم الروح ، وحمل القضاة ، فضج الحاضرون بالبكاء ، وتمالت أصوات التحيب في أرجاء المكان ، ونقل الفقيد إلى بيته بين بكاء الباكين ، ووجوم المشدوهين ، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته في حومة الوغى ، ولقد عم الحزن عليه أرجاء البلاد ، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادي تحت لواء شقيقه الزعيم الأول « مصطفى كامل » ، إذ لازمه في نضاله ، وتابع النضال بعد وفاته ، وحفظ عهده إلى آخر نسمة من حياته ، كما تراءى في موضعه من هذا الكتاب ، وفي كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ^(١) ، وشيئت جنازته في مشهد مهيب ضم الآلاف المؤلفة من طبقات الشعب كافة ، وسار المشيعون من منزل القعيد بمابدين إلى ميدان الأوبرا فالتعبه الخضراء فشارع محمد علي وصلى عليه في جامع قيسون ، واستأنفت الجنازة سيرها إلى مقابر الإمام الشافعي حيث دفن إلى جوار شقيقه العظيم

استقالة وزارة عدلي

استقالت وزارة عدلي يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولم تكن استقالتها متوقعة ، بل حدثت فجأة وعلى غير انتظار ، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة ١٨ أبريل في توظيف المال الاحتياطي للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفي أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعميد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء في أن يستمر هذا التعميد وتنوع ضروبه ، فيوكل إلى البنك بعض الأعمال التي يمكن أن يقوم بها والتي في قيامها مصلحة للحكومة والبنك معا ك شراء الأوراق المالية والتجاريل على الخارج وإيداع جانب من أموالها فيه مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصا فيما يتعلق بالتسليف على القطن وإيداع مال البديل الذي لدى الأوقاف الأهلية

فاعترض النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة

(١) راجع أيضا كتاب « مصطفى كامل » وكتاب « محمد فريد »

وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح ، وكان عدلى باشا حاضرا فى هذه الجلسة ، فعد هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته ، فلما رفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك احد من الوزراء ، وظهر من ذلك أن أزمة قد بدت فى الأفق ، وأراد مصطفى النحاس باشا ، وكان يرأس الجلسة فى غيبة سعد ، أن يتلافى الأزمة ، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة حتى يحضر الوزراء : يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمنا شكر الحكومة ومشتملا على طلبات أخرى تتعلق بينك مصر ، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها ، ولكنى لا أظن مطلقا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس ، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالإقتراحات الممينة التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها ، وسأل أعضاء المجلس قائلا : هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن ؟ فأجاب الأعضاء : كلنا موافقون ، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة وأقره الأعضاء على ذلك ، وقال عبد السلام جمعة بك إنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وإن المجلس فى كل فرصة يمان أنها محل ثقته

ولم تعد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم ، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته ، ولكنه أصر على رأيه ، وأعيدت الجلسة وحضرها ، وأعلن عزيمته على الاستقالة قائلا : سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء ، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذته المجلس فى هذه الجلسة ، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم ، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسر به الأعضاء لا يعد قرارا بعدم الثقة ، وما كان يستوجب استقالة الوزارة ، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس ، شديد الحرص على كرامته ، غير مهافت على منصب الوزارة ، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته ، فأثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم ، وهذا أمر متروك تقديره إلى رئيس الوزارة ، وهو على أى حال إحساس حميد إذا

قوزن بالوزارات التي تتحدى المجلس فتعاقبه بالحمل إذا هو أبدي عدم ثقته بها أو لحت في الأفق أنه سيقروا عدم الثقة بإنقياسها ، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها ، وجعلها حياة سورية تخيالية .

تقدم عدلي إلى الملك يوم ١٩ أبريل أي في اليوم التالي لقرار المجلس استقالة الوزارة ، وقد وقعها الوزراء جميعا ، ولم يذكر فيها أسبابا .

وطلب تسعد إلى عدلي العدول عن الاستقالة ، وألح عليه في ذلك ، فأنى ، وعلى ذلك قبلت استقالته في ٢١ أبريل .

رأى تسعد في ذلك فرصة لإعادة الوزارة ، فطلب من الملك أن يعينه على الوزارة ، فأذن له الملك ، وأمره بتعيين الوزارة .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ .

من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامي في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

إن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبي ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، وترغب أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك في الدفاع عن البلاد ، وهي لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين ، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية في مصر ، وأنه لوحظ في الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمي إلى إدخال النفوذ السياسي في الجيش المصري ، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون في المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت أخيرا تأييدا في بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية في تقريرها الذي نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبا في البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التي تهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في موقفها بغير إبطاء ، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهي :

(١) وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصري (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدي في حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلسدن باشا في يناير سنة ١٩٢٥ ، إذ هي لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته ، ويجب أن يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات في أول الأمر .

(٢) إذا بقيت لجنة الضباط على شكها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة

(٣) أن يعين ضابط بريطاني كبير رتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه في غيابه ، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله في غيابه أو عندما يكون قائما بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطاني يكون موجودا

(٤) يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذي تقرر أخيرا) ، تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبه في غيابه ، ويمكن بدلا

من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى إبريل سنة ١٩٢٥

(٥) أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدرجت في مصلحة الحدود محفوظة في أيد بريطانيا ، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة

(٦) وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود ، أي يبقى النظام العرفي فيها

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطاني كاملا على الجيش المصري ، كما كان في عهد الاحتلال والحماية

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله في حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل إلى علمها عنها ، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدة الخواطر

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة في ٣ يونيو سنة ١٩٢٧ ردا مفرغا في قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية ، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامي وجهة نظره في منع إدخال السياسة في الجيش وأنها تتوق أبدا إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصري في هذه الناحية ، ولم يكن ليفوتها إجراء التحقيق إذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذي أشار إليه المندوب السامي في مذكرته أنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية ، بل إن لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير في الموضوع ، وأن ميثروع هذا التقرير هو الذي نشر بغير أن يقدم للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال إن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل رحاب الاقتراح الذي ينحو نحو المفاوضة لإيجاد الترتيبات التي من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن في انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصري كما كانت حتى الآن وبغير عائق ، وأنه منذ إعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذي أدخل المفتش العام في عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيراً عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت إلا نادرة وعرضية ،

وكانت تدور غالباً حول مدة الترقية الوترية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير (مصلحة الدولة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التي ألقت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتي يتخذ منها سنداً لقراراته ، وفيما يتعلق بمسألة المقتضى العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المقتضى العام لما يكده يبدأ مدة ، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الإثنام عليه بترقية الفريق ورفع راتبه ، على أن وزير الحربية لم يفتح من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطاني عظيم ليكون مساعداً للمقتضى العام على أداء أعباء منصبه أو ليحفظ محله عند غيابه ، وما دامنا بحاجة للعمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به في حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبي في منصب فني ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة لأغناء غيابه أو في رتبته عن المقتضى العام أقدم ضابط بريطاني ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة التي تشتمل أعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشئ لمجلس الجيش يكون للوزير العام لهذه المصلحة عضواً في ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا إلى أنه ما دامت المسائل المتعلقة بالدفاع عن البلاد داخلية في اختصاص المجلس الجيش فإن هناك كل ما ينبغي إليه الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتعلقة بالمسائل العسكرية سيتقضى بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقاً لمقتضىات الخدمة ، وقوى ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب في هذه المصلحة قد انتقموا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء في يناير الماضي في مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم أقروا — لمصلحة العمل — أن يستبقهم في مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدة تتراوح بين سنة وستين ، وهذه العقود تثبتهم في الأعمال التي كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها ، وإنما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث في هل يبقى هؤلاء الضباط في مراكزهم أم لا ، وعند بحث هذه المسألة شكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لى اعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائي النفذ في المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو في الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التي وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام إلى الوقت الذي يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومية المصرية إلى النظر في وضع النظام الجديد ، ويرجع

على الأقل إلى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة وأدريجة التقديم في منطقة العريش التي تتبع منطقة الحدود المصرية أن الحكومة تدرس مسألة إعادة تهيئة أول دولة بالخصاصها الأصلي وهذه الحكومة هي التي كانت موجودة في الأصل قبل وجود الإدارة محل البحث .
وأعرب ثروت ياشلي في ختام رده عن رجائه في أن بالإيضاح والتأكيديت المقدمة شقيد كل سوء تفاهم بين الحكومتين في موضوع الجيش المصري وعن نزعة الحكومة المصرية في أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل تجميع التفاهم مائدا بينهما وأن تكمل بالنجاح بمجهودات الطرفين في الوصول إلى اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصالحهما .

ولم ينشر الرد في حينه ، لكي لا يشير الرأي العام على الوزارة
وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، إذا بالأزمة تأخذ شكلا حادا ، فقد
اذاخت أنباء لندن البرقية أن ثلاث البوارج البريطانية أسرت بسفن ألمانية في مياه
البحرية ثم التي تشير أو شغل تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا في مجلس العموم عن
الأزمة قال فيه ان الحكومة البريطانية إنما تدخلت في هذه المسألة لأن فريقا من الناس
المضرين ذوي الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معاقبة لاجل ترا ، وأن الدليل على
ذلك هو ما أوردته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش
وأسلحته (تأمل ا) ، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات
في المسائل المتعلقة ، ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن في مصر
وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبدل للتحريض والهيائج ،
وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر .

وقد جاءت هذه البوارخ فعلا إلى ميناء الإسكندرية وبورشيميد، فكان الحضورها وقع
اليم في النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مدمدة خدمة اسبينكس باشا المفتش العام للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطا انجليز جدد بالجيش

« واستبان من ملاحظات هذه الأمانة أن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يقول عليه في الدفاع عنها ، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تليفراف عن هذه النية بقوله : « إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وحيث زيادة جيش الاحتلال ، وإذا ما قبلت زيادة

سلاح الجيش المصرى وجيت زيادة سلاح الجيش المحتل »
وأرادت إنجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول
في مفاوضات لعقد المعاهدة التي تربط مصر بإنجلترا ، واثارها بأنها مالم تقبل المعاهدة
فستظل إنجلترا على سياستها في إحراجها وإثارة الأزمات في وجهها والتدخل في شؤونها
الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حد لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا
من نوع جديد لاستدامة البنى والمدون

رحلة الملك فؤاد الى أوروبا

يونيه - نوفمبر سنة ١٩٢٧

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا ، وأرادها رحلة ملك مطلق ، لا ملك
دستورى ، فلم يدع أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المألوف في النظم الدستورية أن
يصطحب الملك وزير الخارجية في مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك أبدى رغبة في أن
لا يصحبه أحد الوزراء ، وهنا نشأت أزمة داخلية ، وقف سعد فيها إلى جانب ثروت ،
واشترط أن يصحب الملك في رحلته ، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة
الملكية ، فأحجم عن إقراره ، لأن الملك فؤاد كان لا يزال معترضا السفر دون أن يصطحب
أجيدا من الوزراء ، وكان معروفا أن الملك لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى الوزارة من يوم
تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه ، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها في
أول فرصة ، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا في رحلته ، وعلى ذلك أقر
البرلمان اعتمادات الرحلة ، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء اليخت « المحروسة » ،
على سبعة وعديد غرفه ووفرة أقسامه وابهائه ، واستقله وحده وحاشيته ، وأبحر من
الإسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونيه ، أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة
« مارييت باشا » ، والتقى بالملك في أوروبا

وصل الملك فؤاد إلى مرسلية فيباريس ، ثم إلى لندن ، حيث قوبل بمقابلة فخمة ،
واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء ، والمستر بولدوين رئيس
الوزارة البريطانية ، والسير اوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وكثير من المظاء وأقيمت له
يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام ، ألقى فيها الملك خطبتين مختلفتان في روحهما

ومعناها عن الخطب التي تتبادل بين ملكي دولتين مستقلتين ، فقد ورد في خطبة الملك جورج قوله : « ولست في حاجة إلى أن أؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالمطف الذي تتبعتم به تقدم مصر وأنه ليسرني أن هذا التقدم الذي تم فيها مضى عززه التعاون الودي بين حكومتينا » وقال : « ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملوكا لبلاد تربطنا بها مصالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام إلى ارتقاء ارتقاء منظما »

فهذه العبارات تحمل في طياتها معاني السيادة والإشراف على شؤون مصر وفي خطبة الملك فؤاد اعتراف بهذه المعاني أشد دلالة على التبعية ، كقوله : « وأني لأشكر جلالتكم كذلك على المطف الذي تتبعتم به تقدم مصر وأنه ليسرني أن اعترف بالمساعدة الفعلية التي قامت بها بريطانيا العظمى في الماضي لتحقيق هذا التقدم »

وقد ألفت هاتان الخطبتان في أعقاب الذكرى البريطانية التي قدمت فيها إنجلترا مطالبتها في شأن إبقاء السيطرة الإنجليزية على الجيش المصري ، وقبلتها الحكومة المصرية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التي صحبت تقديم هذه الطلب ، فكانت الخطبتان تأييدا وإقرارا لهذا العدوان الصارخ ، ويتبين من هذه الملابسات أن المقابلة الفخمة التي استقبل بها الملك فؤاد في لندن كانت كلها مغما للاحتلال ، وقد بدأت في هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير أوسطن تشمبرلين ، وهي المحادثات التي أسفرت في نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن مشروع معاهدة تبعية واحتلال

وبعد أن تمت زيارة لندن عاد الملك إلى باريس ، ثم زار إيطاليا ، فقبل فيها مقابلة عظيمة ، وطاف بيمض المدن الإيطالية ، ورجع إلى باريس في ٢٠ أغسطس ، ثم قصد إلى فيشي للاستشفاء ، وزار بلجيكا

وفي ١٧ أغسطس أبحرت الملكة نازلي على اليخت الملكي « المحروسة » من الاسكندرية إلى أوروبا ، لتلحق بالملك في رحلته ، وزار الملك باريس زيارة رسمية في أكتوبر ، فقبل بالحفاوة البالغة ، وعاد من رحلته في نوفمبر ، فبلغ الاسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل إلى العاصمة يوم ١٦ منه

وفاة سعد

٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

سافر سعد يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢٧ إلى « بساتين بركات » ببليس ، وقضى بها

عشرة أيام في ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) ، وشعر بالراحة من عناء العمل ، ثم انتقل إلى « مسجد وصيف »^(١) ليقضى بها أياماً أخرى في قصره الريفى الذى اعتاد أن يذهب إليه صيفاً في بعض السنين ، ومرت الأيام الأولى وهو في صحة عادية ، ولكنه في أوائل أغسطس شعر بألم في أذنه اليمنى ، وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول ، غير أنه أخذ في الاشتداد ، وارتفعت حرارة الرئيس وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة ، وأخذوا في علاجه بالحفن بالمصل المقاوم لهذا الداء ، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلاً نصحوا بعودته إلى العاصمة ، لأن فيها من وسائل العلاج والراحة ما لا يتوافر في الريف ، فبارح « مسجد وصيف » صباح الجمعة ١٩ أغسطس وآثار المرض بادية عليه ، وأقلته الباخرة « محاسن » إلى القاهرة ، فلما وصلها لزم داره مريضاً وتحسنت صحته قليلاً ، ثم عاوده المرض ، وأخذ يتفاقم ويشدد ، حتى وافاه الأجل المحتوم في الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

فما إن ذاع نعي الزعيم حتى ارتجت البلاد لوفاته ، وعمّ الحزن أرجاء الوادى ، وظيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه في الشرق والغرب

ونعاه مجلس الوزراء في بيان قال فيه : « مجلس الوزراء ينعى إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلاً ولم يعطف على مستودع آمال الأمة وعمل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها ، وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، وإلى الشعب المصرى جميل المزاء ، وستشيع الجنازة في الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالإمام الشافعى »

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيًا بالغ الأثر في تقدير الزعيم الراحل

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء في موكب رهيب احتشدت فيه جموع المشيعين ، واشترك الشعب بأسره في توديع سعد إلى مقبره الأخير ، وشيع جثمانه إلى قبره المؤقت بحى الإمام الشافعى ، ورتاه الشعراء والكتاب ، وأبنته الصحف في مصر وفي البلاد العربية

(١) من بلاد مركز زفتى على النيل (فرع دمياط)

قاطبة ، وعدته زعيما للشرق لا لمصر وحدها ، وساهمت الصحف الأوروبية في نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدا لذكراه (أولا) إقامة تمثال للفقيد في العاصمة وآخر في الاسكندرية ، (ثانيا) شراء منزله « بيت الأمة » وضمه إلى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة ، (ثالثا) إنشاء مستشفى أو ملجأ في العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول ، (رابعا) شراء البيت الذي ولد فيه المرحوم ببلدة « ابيانه » بمرکز فوه وضمه أيضا إلى الأملاك العامة ، (خامسا) تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة

وقد نفذت هذه القرارات عدا الثالث ، ونقل جثمان الزعيم إلى ضريحه الحالي يوم الجمعة ١٩ يونيو سنة ١٩٣٦ ، في احتفال مهيب ، أعاد إلى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشييع جنازته غداة وفاته

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة في دور من أهم أدوار حياتها القومية ، واقرنت زعامته بأعظم ثورة في تاريخها الحديث ، وأسملت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧ ، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان ، فمن واجبنا ، ومن حقه علينا ، أن نفرّد هذا الفصل لشخصيته

ولد سعد في شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) في بلدة « ابيانه » من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية ، وكان أبوه الشيخ « ابراهيم زغلول » من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها ، ووالدته السيدة مريم بنت الشيخ عبده بركات من أسرة كريمة بمعية المرشد القريبة من ابيانه ، وقد توفي الشيخ ابراهيم زغلول وسعد في سن الطفولة ، فكفله أخوه من أبيه الشناوى افندى زغلول ، وأدخله مكتب القرية وهو في نحو السادسة ، وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وانتقل إلى الجامع الدسوقى حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسا في النحو والفقه ، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به ، وتلمذ على شيوخه ، وقرأ كتب التوحيد على الإمام الشيخ محمد عبده ، وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠ ، وكان يختلف إليه طلاب الحكمة في داره بخان أبى طاقية ، فكان لهذين الإمامين أثر كبير في توجيهه الفقيه إلى التجديد والإصلاح ، وسلامة المنطق وحرية التفكير ، وقوة البلاغة والبيان ، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى في سن مبكرة

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رئاسة تحرير « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة ، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها ، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول ، فعين في أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررا بالقسم الأدبى فيها ، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية ، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية ، فغير زى العمامة ولبس الطربوش ، ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجزيرة في أواخر سنة ١٨٨٢ ، واتجه إلى

الدراسات القانونية وهو في هذه الوظيفة ، لما كان لها من الاختصاص القضائي في المواد الجزئية

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالإخفاق والاحتلال ، ولم يكن لسعد عمل فيها ، على أنه عرف بالتشجيع لها ، ففصل من وظيفته في أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة

وأنهم مع زميل له ، وهو حسين افندى صقر ، بتأليف جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » ، وحقق مهمما ، فتبينت براءتهما ، وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر وانتظم سعد في سلك المحاماة سنة ١٨٨٤ ، فبرزت فيها شخصيته كترافع قدير ومحام كبير ، ذكى القواد ، قوى الحجة ، بليغ البيان ، وجمع إلى كفايته النزاهة والأمانة في عمله ، والاحتفاظ بكرامته ، فسطع نجمه في سماء المحاماة ، ونال فيها وفي المجتمع منزلة ممتازة

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) بمحكمة الاستئناف ، فانتقل من المحاماة إلى القضاء ، وبرزت كفايته كقاض ذي شخصية كبيرة ، وازدانت مجاميع القضاء وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والبادئ القانونية السديدة ، والبحوث العميقة ، والأساليب الرفيعة في كتابة الأحكام ، وعرف في قضائه بالاستقلال وسعة الأفق والنزاهة ، وتحري الحق والعدالة

على أن انتقل سعد من المحاماة إلى القضاء دل على حالة نفسية لازمتها سنين عديدة قبل أن يخوض غمار الحياة العامة ، وهي إثارة الاستقرار على حياة الكفاح والنضال ، فالمحاماة هي ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذي لا يعرف تراجعاً أو هزيمة ، ومع أن سعداً قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسي ، فإنه في هذه المرحلة من تاريخه قد جنح إلى الهدوء والاستقرار ، وأقر لزملائه المحامين في حفلة تكريمهم إياه أنه اختار القضاء « ليستريح بعد العناء (١) »

وقد صاهر في سنة ١٨٩٥ « مصطفى فهمي باشا » ، رئيس الوزراء وقتئذ ، فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول ، التي كانت نعم العضد والشريك له في حياته الخاصة والعامة ، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال في الإخلاص لزوجها ، ومشاركتها إياه في السراء والضراء ، والوفاء له في حياته ، وبعد مماته

ولم يكن سعد يحمل إجازة الحقوق في المحاماة والقضاء ، ولكنه بعد أن عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له في المؤهلات « الشككية » ، فأكب

(١) المؤيد عدد ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٢

على دراسة الحقوق الفرنسية ، وحصل سنة ١٨٩٧ على إجازة الحقوق من جامعة باريس
بدرجة متفوقة

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠ ، كان سعد لا يزال المحامي النابه
(سعد زغلول) ، وكان منصرفا إلى عمله في المحاماة ، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا)
فانقطع إلى قضاائه بدار العدالة ، وليس يخفى أن سعدا أدرك الثورة العرابية حين كان شابا
في مستقبل العمر ، وهو وإن لم يكن له دور في وقائعها وتطورها ، لكنه شهد إخفاقها وهزيمتها
سنة ١٨٨٢ ، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به إلى الانصراف وقتا ما عن النضال السياسي ،
فانقطع للمحاماة ، ثم للقضاء ، وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على
تعاقب السنين ، وكان سعد يكبره في السن بثماني عشرة سنة ، ولا بد أنه كان معجبا
بنضال ذلك الزعيم الشاب الذي لم يعرف اليأس إلى قلبه سييلا ، ولقد أفاد من هذا النضال ،
فإن تعيينه وزيرا للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مرأى نتيجة لجهاد مصطفى كامل
ضد الاحتلال في حادثة دنشواي ، فقد وقعت هذه الحادثة في يونيو سنة ١٩٠٦^(١) ، فدوى
صوته دويا هائلا ، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها ، وكان لحملاته صدى
بعيد في أوروبا وإنجلترا ، وتخرج لها مراكز الحكومة البريطانية ، وأدركت أن سياستها
في مصر تحتاج إلى تعديل وتعديل ، فاعترمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام في مصر
والسؤول الأول عن سياستها ، كما اعترمت إسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين ،
وأن تترك لهم جانبا من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وكان
من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف في أكتوبر سنة ١٩٠٦ ،
ثم استقالة اللورد كرومر في إبريل سنة ١٩٠٧ ، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى
كامل في حادثة دنشواي

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦ ، ويبدو وده لسعد مما كتبه (اللواء)
في عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه ، قال تحت عنوان (شفاه الله) : « انحرفت صحة حضرة
الأصولي الفضال سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت بإجراء عملية
بسيطة له ، وقد تمت على غاية ما يرام ، وأخذت صحته تتحسن تحسنا عظيما ، مما سر أصدقاءه

(١) راجع تفصيلها في كتاب « مصطفى كامل » ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الأولى

ومحبية العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعيادته ، نسأل له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة » ، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد

ولما عُيِّن سعد وزيراً للمعارف امتدح مصطفى صفاته ، وأمل الخير على يده ، وكتب في لواء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول : « لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم في سراي رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيراً للمعارف المصرية ، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعمده في سعادة سعد بك من الفضل والعلم والاخلاق القويمة ، وإن ما يعرفه الناس في أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولاً ، وفي القضاء ثانياً ، يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذي صادف مصرًا مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير ، وحب الانصاف والعدل ، ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصبا لا عمل فيه ، وكان المستشارون الأنجليز أصحاب السيطرة التامة في النظارات ، حقاً للناس أن يتساءلوا عما يعمل سعادة سعد بك زغلول في وزارة المعارف ، هل يكون كبقية الوزراء — أسره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب — أم يكون وزيراً اسماً وعملاً ويحيي سلطة الوزراء المصريين ؟ اللهم إنا نعرفنا سعد بك زغلول في ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكاً باستقلاله وحقوقه ، وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم ، وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغاراً ، فإذا بقي سعد بك في وظيفته الجديدة كما هو وكما كان — وهو ما نعتقد — أملنا خيراً كبيراً للمعارف ، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة « الحياة المصرية » إلى الوزارة ، على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه وإعلاناً لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية ، واتباعه لسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لاستحقاقها وتشريف الكفاءة ، فإن هذه السياسة تقضى قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة ، وأن يكون العامل عاملاً مؤدياً لوظيفته ، متمتعاً بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة في يد الموظف الأنجليزي ، ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية ، والمصلح لخللها الكثير ، والمحقق لآمال الأمة في نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال ، فنحن لا ننتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكي باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم في هذا القطر خدمات

خالدة ، وكانت لهم في مناصبهم الكلمة النافذة ، والرأى المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك ، وأن يكون في مستقبله كما هو في حاضره وكما كان في ماضيه ، الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال »

ولكن مصطفى أخذ ينتقد سعداً حين انسحب من لجنة مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيراً للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلى لها) ، فإنه لم يكد يتولى وزارة المعارف في ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة ، وكانت تجتمع في داره ، ثم اجتمعت يوم ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك جيجوم أحد أعضائها ، وحضر سعد باشا الاجتماع ، فأعلن انسحابه من اللجنة ، بدعوى أن كثرة أعماله في الوزارة لا تسمح له بالاشتراك في مشروع الجامعة ، مع أن تعيينه وزيراً للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم) ، وكتب مصطفى كامل في هذا الصدد يقول : « كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف ؟ » ، وقال في مقالة أخرى : « إن تخليه يظهر للملأ الخطر الذى يحيق بالمشروعات العامة إذا كان لرجال الحكومة دخل فيها ، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها » وتبين أن انسحاب سعد من رئاسة اللجنة كان تحقيقاً لرغبة الاحتلال لى يمحيط المشروع ، وقد أصابه الفتور والركود فعلا بعد انسحابه من اللجنة ، وبخاصة لأن الحكومة خلقت في ذلك الحين (بإيعاز من الاحتلال أيضا) حركة إنشاء الكتائب ، واستحدثت الأعيان في مختلف الجهات على التبرع لها ، معارضة بذلك مشروع الجامعة ، وبقى المشروع راكدا حتى دبت فيه الحياة حين تولى رئاسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) في سنة ١٩٠٨

واشتد مصطفى في نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة في مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية ، وكان وقتئذ باللغة الإنجليزية ، فاعترض سعد باشا وكان وزيراً للمعارف على هذا الاقتراح ، وألقى خطبة طويلة في هذا الصدد ، سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية ، قائلاً « إن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتباعاً لشهوتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة » ، وقال : « إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة البرية وشرعنا فيه فعلا فأننا نكون أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوستان والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة الخ »

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح ، وأقرته بالأغلبية العظمى ، وقد كانت خطبته دفاعاً عن سياسة الاحتلال في التعليم ، لأن الاحتلال هو الذي أحل اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية في التدريس بالمدارس الأميرية ، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأي العام

وكتب مصطفى كامل مقالا في « الإيتندار اجبسيان » عربيه اللواء في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير) ، قال فيه :

« إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل ، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمي باشا) الأمين على وحيه ، الخادم لسياسته ، وفهموا أيضا لماذا قامت الصحف الإنجليزية والصحف المتحيزة للإنجليز وذرت الرماد في العيون قائلة ان الوزير الجديد هو من الحزب الوطني ، في حين أن كل شيء من أحواله وشؤونيه يدل على شدة ميله إلى السلطة ، فسعد باشا زغلول قد فشل فشلا عظيما في الجمعية العمومية ، ولو كان وزيرا أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال في الحال ، ولكنه وزير في مصر ، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته ، الا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف ، وليخافون على مستقبله كل الخوف ، ويفضلون ماضيه كل التفضيل ، ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف »

وزاد في انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له في خطبة الوداع التي ألقاها قبل رحيله عن مصر ، على حين أنه طعن في المصريين جميعا ، ورمم بنكران الجميل وصفوة القول ان موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ، ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة ، تبعا لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطني العام ^(١)

على أن سعدا قد عني بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية في وزارة المعارف ، كاستئناف إرسال البعثات إلى معاهد العلم في أوروبا ، وإنشاء مدرسة القضاء الشرعي التي أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته ، فاصطدم غير مرة بالستر دنلوب المستشار البريطاني لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آتئذ

(١) مقتبس من كتابنا عن « مصطفى كامل » ص ٣٩٨

سعد وفريد

١١ تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيرا للمعارف في عهد وزارة مصطفى فهمي باشا، ثم في عهد وزارة بطرس غالى باشا، وكانت «الجمعية العمومية» قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء «مجلس نيابي»، فردت الوزارة على هذا الطلب في فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يُرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، فأثار هذا الرد فريدا، وعده إهانة للأمة ومتابعة لسياسة الاحتلال فى الطعن فى كفايتها للحكم الدستورى، وعارضه ببعث حركة إجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة، ووقع عليها ستون ألفا ونيف، ورفع فريد هذه العرائض إلى الخديو، وأحدثت هذه هذه الحركة دويا كبيرا فى البلاد، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجود، واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام فى إجراءات القمع التى أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية، كتنقيد حرية الصحافة، وإعادة قانون المطبوعات القديم، وتشيت المظاهرات السلمية، وما إلى ذلك، ولما عرض مشروع مدامتياز قناة السويس على «الجمعية العمومية»، وكان رأى العام معارضا له بحق، دافع عنه سعد فى الجمعية العمومية بحماسة، فاستهدف لخطط رأى العام، ورفضت الجمعية العمومية المشروع

وفى فبراير سنة ١٩١٠، على أثر مقتل بطرس غالى باشا، ألف محمد سعيد باشا الوزارة، وعين فيها سعد وزيرا للحقانية، واستمرت هذه الوزارة فى مناوأة الحركة الوطنية، باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم، وسنت فى يونيه سنة ١٩١٠ قانونا بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، وقانونا آخر بمعاينة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنائية السياسية، وفى عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيذ الجرائم والتخريض على ارتكابها، وحكم عليه فى يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر^(١)، وحوكم للمرة الثانية فى سنة ١٩١٢، إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التخريض على كراهية الحكومة، على أن سعدا استقال من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢، أثناء التحقيق مع فريد بك، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ

(١) أنظر فى تفصيل ذلك كتاب (محمد فريد) ص ٢٥٥

رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التي عجلت باستقالته^(١) ، فاعتبط الرأي العام لاستقالة سعد ولتصريحه في صدد قضية فريد

ومن أعماله التي يذكرها له المحامون بالخير أنه في عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة ، وصار هذا المشروع قانونا في عهد خلفه حسين رشدي باشا^(٢) ، وأنشئت بموجبه نقابة المحامين ، وهي المؤسسة التي لها الفضل الكبير في رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها

سعد في الجمعية التشريعية

أتيج لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجا عطف الأمة ، وكانت قوة شخصيته ، ومواهبه العديدة ، وكرامية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التي استقال منها ، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع إليه وترجو منه أن يؤدي للبلاد بعيدا عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات

فلما أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣^(٣) ، تقدم سعد للانتخاب فيها ، ورشح نفسه في دائرتين بالقاهرة ، وساعده الحزب الوطني في هذه الانتخابات ، إذ عاهده على أن يكون في الجمعية منضا إلى المعارضة ، وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية ، وزكوه وناصره ، ففاز بالمضوية في دائرتي الخليفة وبولاق ، اللتين رشح نفسه فيهما ، وكان فريد في منفاه ، فأرسل له بريقة تهنئة على نجاحه

كان سعد أقوى شخصية في الجمعية التشريعية ، وكان لها بحكم نظامها وكيلان ، أحدهما تعيينه الحكومة ، والثاني ينتخبه الأعضاء ، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة ، وقد انتخب سعد وكيلًا للجمعية ، وجاء انتخابه للوكالة دليلا على اعتراف زملائه له بالزعامة برزت مواهب سعد الخطابية في الجمعية التشريعية ، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئها ، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضة في الجمعية ، فكان أهلا لهذه الزعامة ، واضطلع بها بجدارة واستحقاق ، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة إلى

(١) العَلَم (لسان حال الحزب الوطني) عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢ ، وذَكَرَت صحيفة العلم في عدد ٢ أبريل أن إجراءات التحقيق والسير في الدعوى اتخذت دون أخذ رأي الوزير المستقيل وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزارة والنائب العام

(٢) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر في ٣٠ سبتمبر من تلك السنة

(٣) انظر الحديث عنها ونظامها وتاريخها في كتاب « محمد فريد » ص ٣٥٠ وما بعدها

الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من الشعب ، وعضدته صحافة الحزب الوطني وأثبتت عليه في هذه المواقف ، ولما استقال سعيد باشا في إبريل سنة ١٩١٤ وخلفه في رئاسة الوزارة حسين رشدي باشا ظل سعد حاملا زعامة المعارضة ، على أنه كان على صلات ودية برشدي باشا ، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا ، هذا إلى أن رشدي باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة اللسائس ، فلم يجعل للمعارضة مجالا لاختصاصه ومناوآته ، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل ، فقد انقضت في يونيه سنة ١٩١٤ ، وختمت بذلك الفصل التشريعي الأول والوحيد لها ، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى

في الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ وعطلت الجمعية التشريعية ، وقد سار سعد الانقلاب الذي وقع في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولزم الصمت طيلة مدة الحرب ، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية ، فلم ينله سوء في هذه الفترة العصيبة من حياة مصر القومية

في أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تولى زعامة الحركة التي قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه في موضعه من كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وبدأت الحركة بتأليف « الوفد المصري » عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمي بك وعلى شعراوي باشا للسير ونجت المعتمد البريطاني في مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتولى سعد رئاسة الوفد منذ تأليفه ، وكان اختياره للرئاسة باتفاق جميع زملائه ، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق ، ولم تلق أية عقبة في طريقها ، وقد نوهت إلى هذه الحقيقة في كتابي عن الثورة ، إذ قلت : « في هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الرأي في هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصفة الزمالة في الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهي الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة في ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة في هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته

الخطابية ، كل أولئك كان يؤهل لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة في تقرير مصيرها » (١)

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد ، حتى إذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعدا وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد إلى أقصاها ، وكان من أول مطالب المتظاهرين الإفراج عن سعد ، فسجلت الثورة زعامته للأمة ، وصار رمزاً للثورة وزعيمها غير مدافع ، مما زاد من مكانته في نفوس الأمة ، واشتدت حركة الثورة في مختلف الأرجاء ، فاهتزت لها الحكومة البريطانية ، وأخذت تفكر تفكيراً جدياً في علاجها ، وكان أول ما اعترفته الإفراج عن سعد وكان معتقلاً في مالطة ، فأفرج عنه في ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، فازداد الشعب تعلقاً به ، وسافر من مالطة إلى باريس ، ولحق به أعضاء الوفد ، وهناك طفقوا يطرقون أبواب مؤتمر الصلح ، ولكنها أوصدت دونهم ، وصم المؤتمرون آذانهم عن سماع طلباتهم

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر إلى مصر في أواخر سنة ١٩١٩ ، فإن الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد إذا هي أرادت أن تعرض ما لديها من آراء أو مقترحات في المسألة المصرية ، وكان هذا الاتجاه توكيداً وتثبيتاً لزعامة سعد ، ولما عادت لجنة ملنر إلى إنجلترا اتصلت به وكان بياريس ، واستدعاه للورد ملنر إلى لندن للمفاوضة في حل المسألة المصرية ، وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحاً ولا سليماً ، لأنه لم يركز القضية الوطنية في الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال ، بل قبل أن يجعله موضع المساومة ، وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية في البلاد ، وإن كان قد حدد مكانها بالشاطئ الآسيوي لقناة السويس ، وأغفل السودان إطلاقاً ، حقاً إن موقف زملائه في الوفد كان أضعف منه ، وكانوا في الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع إنجلترا ولو كان فيه إهدار للجلاء ووحدة وادي النيل ، ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد في هذه المفاوضات ، وقد انتهت بقطعها في نوفمبر سنة ١٩٢٠ إذ لم تقبل لجنة ملنر إدخال التحفظات التي تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة

ويبدو لنا أن سعداً أراد أن يتدارك خطأه في مفاوضاته مع ملنر ، فأعلن حين اقتربت

مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة ، وفي غضون ذلك عاد إلى مصر في ابريل سنة ١٩٢١ ، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابهاج والحماسة ، وكان استقباله سلسلة لانهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير ، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقها المطلقة ، وكأنه قد ملكها روحا وقلبا وشعورا ، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلى ومعظم أعضاء الوفد ، ووقع الانقسام الذى فصلنا الكلام عنه فى الفصل الأول من الكتاب ، وقد أبدينا رأينا فيه ، فلا نعود إليه تفصيلا ، وإنما من الحق أن ننوه بما دلت عليه الحوادث اللاحقة ، وهو أن خصوم سعد فى الوفد كانوا يرون فيه عقبة فى سبيل الاتفاق مع انجلترا ، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه ، وهذا وحده يكفى لرجحان كفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف ، على أن الذى يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلى وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه فى رأى عامة مهاجمة عنيفة ، وحمل عليهم الحملات الشعواء ، وألب عليهم الجماهير ، فى حين لم يكن الأمر يقتضى ذلك ، إذ كانت البلاد فى حاجة إلى استمرار الوحدة فى صفوفها ، قدر الاستطاعة ، وكان سعد يستطيع بلا حراء أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام ، ولكنه لم يفعل ، بل زاد الانقسام على يده تفاقما واستفحالا ، ولا ريب فى أن انجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذى أصاب بناء الوحدة وعلى أثر إخفاق المفاوضات الرسمية التى تولاهها عدلى استهدف سعد لاضطهاد الانجليز من جديد ، إذ اعتبروه العقبة الجوهرية التى عطلت عقد المعاهدة ، فاعتقلوه للمرة الثانية ، ونفوه وبعض أنصاره إلى جزائر « سيدشيل » ، فازداد الشعب تعلقا به ، وعطفا عليه ، وتأيدا له ، وكان ظن الانجليز أن نفية للمرة الثانية يضعف نفوذه فى المحيط السياسى ، ولكن الحوادث أخلفت ظنونهم ، وظل اسم سعد وهو فى منفاه العامل الأكبر أثرا فى هذا المحيط ، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية ، ويبدو أن الانجليز كانوا فى هذه المرة يمتزمون بإبقاءه فى المنفى إلى غير رجعة ، ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة إلى مالطة ، إذ أفرجوا عنه بعد حوالى شهر من اعتقاله بها ، ولكن حوادث الاغتيال التى تعاقبت بعد نفية الثانى والتى كان الدافع الأكبر إليها إنذار الانجليز أنه ما دام سعد فى المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث ، قد جعلتهم يعيدون النظر فى شأنه ، فنقلوه إلى « جبل طارق » ، مراعاة لصحته ، ثم اضطروا للإفراج عنه فى مارس سنة ١٩٢٣ ، فزادت مكانته فى نفوس الشعب ، وتجلت هذه المكانة فى الانتخابات البرلمانية الأولى التى جرت فى يناير

سنة ١٩٢٤ ، وكانت انتخابات حرة ، فاكتمسح الوفد الميدان ، وقاز بتسعين في المائة من مقاعد النواب ، فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد ، ما في ذلك شك

سعد في الوزارة

واجه سعد في الوزارة حربا من ناحيتين : الانجليز والسراي ، فالانجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة ، ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية ، وكان موقفه في محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزي ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سليما مشرقا ، ومن الحق أن نقول انه أول وزير مصري واجه الانجليز رسميا بمعظم مطالب البلاد الوطنية ، وهذه المطالب هي :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية

ثانيا — سحب المستشار المالي والمستشار القضائي

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية التي تمرقل بالذاكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في مارس سنة ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعي من دولة أخرى للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودي

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر
خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية

قناة السويس

سادسا — استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التي أدلى بها في البرلمان المصري ، وقد تلخصها البيان البريطاني عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصية (انظر ص ١٧٧)

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية ، ومواجهة الحكومة البريطانية بها ، شجاعة منه وإقداما ، وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى إقصائه عن الوزارة ، إذ جعل نفسه هدفا لسياسة انجلترا العدائية حياله ، مما أدى به فعلا إلى الاستقالة في نوفمبر سنة ١٩٢٤

أما السراي فكانت تنقم من سعد تمسكه بسلطات الشعب الدستورية ، وكانت تبغى أن تؤول إليها هذه السلطات ، ولكن سعدا أبي أن تلين له قناة أمام مطالب السراي ، ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد ، وقد وقف سعد في هذا النضال موقفا مشرقا ،

جديراً بزعامته للأمة ، وكان الملك ينقم منه وصوله إلى رئاسة الوزارة بإرادة الأمة ، واعتزازه بثقتها ، فاحتمله على مضض ، وما فتئ يتطلع إلى الأفق يرقب ما تواتيه به الحوادث ، لكي يضرب ضربته التي يقصى بها الزعيم المستند إلى قوة الشعب عن منصب الحكم ، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التي تخلفه ، ولقد أفلح في المرحلة الأولى من برنامجه ، ولكنه أخفق في المرحلة الثانية ، ففي المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الانجليز على سعد لتمسكه بمطالبه في محادثاته مع ماكدونالد ، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لإجراجه (انظر ص ١٧٩) ، إلى أن وقعت حادثة السردار المشثومة وهاج غضب الانجليز على سعد وعدوه مستولاً عن الحادثة ، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة

ومن الواجب أن ننوه إلى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها ، بل ان السراى والمستوزرين دخلا كبيرا في دفعه إليها ، فكان مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك ، لإقصاء وزارة الشعب عن الحكم ، وإحلال وزارات الأقلية أو وزارات السراى محلها ، وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى ، وكيف استغلته إنجلترا في مختلف المناسبات لكي تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل ، أمام العدو القوى المتعاسك

استقال سعد من الوزارة في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك ، وهي تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجه في القضاء على الزعامة الشعبية ، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم في يدها ، وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح في نظره ، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدّر ، كما تراه مفصلاً في موضعه من الكتاب^(١) ، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية ، فبرهنت على قوة في النضال ، وإباء للضم ، وثبات في تمسكها بحقوقها ، واعتزاز بشخصيتها ، ونفور من الحكم المطلق ، وتلك لعمري صفات دلت على تقدم الأمة في الحياة السياسية

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلاً عظيماً عن سلطة الأمة ، تلك السلطة التي هي قوام النظام الديموقراطى في الشعوب الحرة ، وهنا رجحت أيضاً كفته على كفة معظم خصومه ، فإن جلهم (ومن الإنصاف ألا أقول كلهم) قد مالوا السراى في إهدار سلطة الشعب ، فكانوا عوناً لها على هذا الشعب ، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد

نقضوا عهده من هذه الناحية ، وانضموا إلى جبهة الحكم المطلق ، متحالفين متعاونين ، مع خصوم الدستور الأقدمين ، فتنكروا لماضيهم في النضال عن سلطة الأمة ، وكانوا في ذلك من الخاطئين ، ومن عجب أنهم مع ذلك ظلوا ينتسبون إليه ، ويتسمون باسمه ، فما أكثر ما في بلادنا من متناقضات ، وما أعظم الفرق أحيانا بين الأسماء والمسميات !

زعامة سعد

إن الزعامة هي قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته

ولا شك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفي سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار ، وكانت له مقدرة عجيبة في اقتياد الجماهير ، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة ، على اختلاف طبقاتها وطوائفها ، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومي لمصر الحديثة ، ولئن نازعه في زعامته بعض معاصريه ، فإنهم بعد أن خاصموه عادوا إلى الاعتراف بزعامته ، اعتبر ذلك في الائتلاف الذي حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولوه رئاسة البرلمان الذي انعقد من تلقاء نفسه في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا إليه رئاسة المؤتمر الوطني الذي جمع الأحزاب المؤتلفة كلها في فبراير سنة ١٩٢٦ ، واعتبر ذلك أيضا في أن الحزب الوطني ارتضى حين تأليف الوفد في نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل في هيئة الوفد بزعامة سعد ، وإنما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه ، فلم يتم تمثيله^(١) ، وعندما عقد الميثاق الوطني بين الوفد والحزب الوطني في نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص ٧٨) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ في منقاه بجبل طارق) ليتمكن من رئاسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطني وأن يكون اسم هذه الهيئة « الوفد المصري »

ولما اضطر سعد إلى أن يتفحى عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ ، كان هو الذي اختار من يرأسها ، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ ، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع

الماخذ على سعد

أهم المآخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع إنجلترا مع بقاء قواتها العسكرية في البلاد ،

(١) أنظر كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٩٤ ، ١٧٤

والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية فى الجلاء عن وادى النيل والنضال فى سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل فى أمره ، لأنه هو جوهر الاستقلال ، وقد ظهرت عيوب خطة المفاوضة ، فيما استتبعت من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية ، فى مختلف المفاوضات

وبدا تنازل سعد فى مشروعه الذى قدمه إلى لجنة ملتر سنة ١٩٢٠ ، فإنه أقر النقطة العسكرية البريطانية فى مصر ، وإن كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس ، وأغفل السودان بتاتا ، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التى كان يستند إليها المفاوضون لتسوية مشروعات المعاهدة

لقد كان واجبا على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة ، وأن يركزها فى الجلاء ، فلا يتفاهم مع انجلترا إلا بعد الجلاء ، لأنه ليس مطلوبا من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيهها اقتصاديا فى كفاحها القومى ، ولقد كانت منزلته الكبرى التى نالها من الأمة تكفل استجابتها إليه إذا هو دعاها إلى النضال فى هذا الميدان لى تسترد استقلالها الاقتصادى والمالى الذى هو ولا شك من دعائم استقلالها الوطنى والسياسى ، ولو أنه وضع لها برنامجا اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية ، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ ، لكان له فى هذه الناحية فضل كبير على البلاد ، ولكنه أهمل هذا الجانب الإنشائى ، مع أن الأمة كانت على استعداد لأن تخطو الخطوات الواسعة الموقفة فى هذا المضمار ، فإهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة

وثمة مأخذ آخر ، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة سنة ١٩٢١ ، فلم يعمل على تلافيه ، وكان فى استطاعته أن يتلافاه

حقا ان خصومه فى الوفد يحملون التبعة الأولى فى هذا الانقسام كما بينا فى الفصل الأول ، ولكنه هو أيضا يحمل التبعة معهم ، وكان فى مقدوره أن يجد حولا شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة ، ولكنه على العكس زاد فى أسباب الانقسام ، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتضى ، وأباح فى مهاجمتهم أساليب من النضال أفست حياة البلاد السياسية

ولقد لبى الدعوة إلى الوحدة سنة ١٩٢٥ ، وهذا يدل على أن الدعوة فى ذاتها قوية

سليمة ، وكان واجبا أن يلبيها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣ ، لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥ ، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التي أولاها إياه الشعب في انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده إلى خصومه ، ويدعوهم إلى التعاون معه ، وفي هذه الحالة تكون دعوة كريمة ، صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة ، كان واجبا عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان ، ولو عن طريق التعمين في مجلس الشيوخ ، ولو فعل ذلك لبدا على عمله طابع الإيثار والسعى لتأليف القلوب ، ولكنه لم يفعل ، وهذا موضع ضعف كبير في حياته السياسية

ويؤخذ أيضا على سعد أنه في وزارته أقر قاعدة المحسوية في التعيينات والترقيات ، وجهر بها في حديثه بجريدة الليبرتيه كما تقدم بيانه (ص ١٦٠) ، وكان واجبا عليه أن يحارب هذا الباء الذي هو بلا مرء من شر الآفات التي تفسد أداة الحكم ، ولا يخفف من تبعته أن خصومه في الحكم كانوا أيضا يتبعون هذه القاعدة ، فإن الزعيم الذي نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوبا منه أن يصلح العيوب التي تضر بالبلاد ، ويرسم الخطط الكفيلة بتقدمها ونهضتها ، فأقرار سعد لقاعدة المحسوية في الحكومة كان من أكبر المآخذ على سياسته

ومن الإنصاف لسعد أن نقول إنه في السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه ، فكان لا يعيل إلى عقد معاهدة تربط مصر بإنجلترا ، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلي عن رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ ، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية ، وكان هذا منه إشارا بحمد له ، حقا أنه ارتضى هذا الإيثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم ، وحفظوا له مكائنه في المحيط السياسي ، بحيث كان هو الرئيس المعنوي لهم ، ولكن هذه الملابس لا تفص من قيمة الثقل الذي أعطاه

وهاء نذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد ، فلعل قد التزمت جانب الحق والإنصاف فيما كتبت عنه ، ذا كرا ما له وما عليه ، وليس أولى وأبقى من الحق ، ولا أجدر منه رائدا لنا فيما نقول ونعمل

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أودُّ أن أختم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق إن نضالا طويلا يقوم بينهما في مصر ، فإلى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا أن نقف مدافعين مجاهدين ؟

إن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم نفسه بنفسه بإرادته واختياره ، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية والسياسية ، فالدستور هو المرادف للديمقراطية ، والحكم المطلق هو قيام حكومات تفرض على الشعب فرضاً ، وتلجأ ، لكي تبقى على غير إرادته ، إلى إهدار حقوقه وكبت حريته

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق ، لقد دافعتُ وسأدافع عن حقوق الشعب الدستورية ، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا الجزء ، وستراه متمشياً فى فصول الجزء الذى يليه إن شاء الله ، وانى فى دفاعى هذا إنما أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية ، تلقيتها أول ما تلقيتها عن مصطفى كامل ومحمد فريد ، وانى لأرجو ممن تلمذوا على هذين الزعيمين العظيمين أو من ينتسبون إليهما أن يحفظوا عهدهما فى الذود عن الدستور ، لأنه لا يحمل بالإنسان أن ينتسب إلى زعيم وفى الوقت نفسه ينقض عهده والميثاق

كان مصطفى كامل إلى جانب دعوته إلى الجلاء ، لا يبنى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته

كتب فى عدد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان : (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد « دفرين » باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كإخلافا وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمري إذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد

اللورد دفرين ويحملوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء»

ودعا إلى الدستور في خطبته في العيد المئني لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو إلى إنشاء المجلس النيابي كأداة للحكم الصالح ، كتب في عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (إفلاس الاحتلال) ، أظهر فيها فساد الأداة الحكومية في المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندي أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابي تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير إرادته ، ولا تحور مادة إلا بمشيئته ، ولا يزغزع نظام بغير أمره ، ولا تملو كلمة على كلمته ، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيراً ويجر عليها الوبال »

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابي) في عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من « اللواء » ما يأتي : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يدكرون ما قلناه من فوق المنابر ، وكتبناه في هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابي منذ عشر سنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر ، لأنه الأنشودة التي يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقاً أو لاحقاً لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فإنه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » ، إلى أن قال : « ليس للاحتلال مصلحة في إيجاد مجلس نيابي لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التي هي أكبر القوى الفعالة في حياة الأمم ، فلتفعل ، فإنها تتخطو بالوصول إليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال »

واستمر جهاد الحزب الوطني في سبيل الدستور ، إلى جانب جهاده في سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى حركة إجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » في شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابي ، إذ جاء في هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتي : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يُرجى منه النفع العام الذي ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن في توسيع اختصاص مجالس المديريات »

كان هذا الجواب إهانة للأمة ، واتهاماً لها بعدم كفايتها للنظام الدستوري ، وترديداً وتأبيداً لوجهة النظر الاستعمارية في هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة ، للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطني عرائض لتقدمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابي ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة في جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم ، واشترك في توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة ، والسيدات والآنسات المهدبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥٠٠٠ ، قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثاني في أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفي ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثاني منها ، وعليها ١٦٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل في البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور

ووافق الحزب الوطني من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التي لقيها منه في دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها في مصر معارضتها في عودة الدستور ، رداً على كل حركة يقوم بها الحزب الوطني في هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطاني في مصر سنة ١٩٠٨ رداً على العرائض الإجماعية التي قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور ، إذ قال : « إذا كان المقصود من هذه الصيحة في طلب الدستور إنشاء مجلس نيابي بإطلاق المعنى كما هو الحال في إنجلترا وفي بلدان أخرى أوروبية ، فليس عندي على ذلك إجاب واحد ، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير في إدخال تغيير يحدث انقلاباً كهذا الانقلاب ضرب من حماقة والجنون » .

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها في مقاومة عودة الدستور ، يعاونها في ذلك الخديو والوزراء المصريون — وهذا مايدعو إلى الأسف — وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة في نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد أن كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء في مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ، وعدد المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسباً للحركة الوطنية ، — وقد كانت حقاً مكسباً في ذلك الوقت العصيب — إذ قال عنها في خطبته بالموتمر الوطني يوم

٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديرية ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهي مسائل وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئاً مذكوراً بالنسبة للدستور الذي تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبنائها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في مجادلات أعضائه للنظار ، ومباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم ، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التي تعبر عن أفكارها حساباً كبيراً ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب الفكري ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم » وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور ، إلى جانب المطالبة بالجلال ، وآخر موقف له في ذلك قبل منفاه كان في المؤتمر الوطني الذي اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، إذ دعا في خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية إنجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة ، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو ، ولي المؤتمر دعوته ، وأصدر القرارين معاً ، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة ، وأوحى إلى صناعته من الوزراء والحكام والقوانين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضاً على كراهية الحكومة وبنقضها وأزدرائها ! وخوكم الفقيد عليها فعلاً ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه في الجهاد وهما علي فهمي كامل بك ، وإسماعيل بك حافظ ، بالحبس سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه

تلقيتُ إذن عن مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتي في الدفاع عن الدستور ، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب « حقوق الشعب » ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه ، وضعته سنة ١٩١٢ في شرح المبادئ الدستورية ، وتأيينها وتعميمها ، وقد عبرت فيه عن الحكم بأنهم « وكلاء الأمة » ، وقلت في هذا الصدد : « إن الحكم في الزمان الماضي وفي الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالي ، ولكن هؤلاء الحكم يمتدنون على حقوق الأهالي لسكوت الأهالي عنهم وتساهلهم معهم ، أما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن حكومتها أن تقوم بأعمالها إلا إذا كانت الأمة راضية

عنها وعن سياستها ، لأن الوكيل لا يمكن أن يستمر في عمله إلا إذا كان موكله راضياً عنه ، ولكن الوكيل إذا رأى من موكله غفلة أو تساهلاً اعتبر نفسه في آخر الأمر سيده ومولاه ، وكذلك تفعل الحكومات مع الأمم المتساهلة في حقوقها^(١) »

وقلت في موضع آخر : « الحكم ما هم إلا المنفذون لإرادة الأمة ، ومجلس النواب هو المعبّر عن إرادة الأمة والساهر على تنفيذ إرادتها ، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الأمة في التعبير عن رغباتها ، والحكام هم وكلاؤها في تنفيذ تلك الرغبات »^(٢)

وفي سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا نحترم إرادة الأمة في دور الانتقال) ، قبل صدور الدستور : « ان الأمة في دور الانتقال أحوج ما تكون إلى تحقيق إرادتها ، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد في حياتها السياسية والاجتماعية ، فكيف تبقى إرادة الأمة معطلة في تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التي تسير عليها ويرتبط بها حاضرها ومستقبلها ؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها أنها حالة غير طبيعية ، حالة لا يمكن أن ترضى بها الأمة ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة ، فإن انتقال الأمم من حال إلى حال لا يتم إلا في ظل الإرادة الوطنية العامة ، فإذا عطلت هذه الإرادة فللأمم أن تستاء ، ولها أن تتذمر وتتبرم ، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل إرادتها ، وهكذا تؤدي الحالة التي نحن فيها إلى استمرار التباعد بين الحكومة والأمة ، والحكومة التي لا تعتمد على إرادة الأمة ولا ترتكز على تأييد الرأي العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية في حل المضلات التي تعرض لها في دور الانتقال ، ان الحكومة التي لا تؤيدها الأمة لا يمكن أن تكون قوية أمام الاحتلال الإنجليزي ولا أمام المطامع الأجنبية ، فإبعاد إرادة الأمة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر في حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد ، وهذا الضرر لا تقع تبعته في التاريخ إلا على الذين يتجاهلون إرادة الأمة^(٣) »

ولما أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاد الأمة ، ودخلت النظمات الدستورية في دور التنفيذ ، ظلمت على عقيدتي في وجوب تمتع الأمة بحقوقها الدستورية مهما كانت الأغلبية التي تسفر عنها الانتخابات العامة ، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك ، لأن أساس النظام الدستوري أن تحترم إرادة الأمة في اختيار ممثليها ، وبالتالي حكمها ، وقد عبرت عن هذه القاعدة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضاً على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ ، ونقلته في موضعه

(١) « حقوق الشعب » ص ١٠ (٢) « حقوق الشعب » ص ١١

(٣) الأخبار عدد ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٢

من الفصل العاشر (ص ٢٢٠) ، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى خطبته بهذا الاجتماع إذ قال : « إنه ليحاولى جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطنى دعوة صادقة إلى الاتحاد ، ولكن لا لخدمة الأغراض الذاتية والمنافع الشخصية ، بل لتأييد الدستور وتأمين الأمة على سيادتها القومية ، يحلولى ذلك لأن رجال الحزب الوطنى ، وهم طلاب الدستور من قديم ، والسجناء تحت ظلال أحكامه ، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانتة^(١) »

وانى لأرجو من كل من ينتسب إلى الحزب الوطنى ألا ينحرف عن هذه الرسالة وعبرتُ عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ إبريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ ، إذ قلت : « إنى بالرغم من معارضتى للوفد ، وبالرغم من أنى كنت معارضا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول ، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد ، فإنى أدين بأن الحكم يجب أن يكون بإرادة الأمة ، كما أدين أيضا بحق الأغلبية فى تولى الحكم ، مهما تكن هذه الأغلبية ، لنا أو علينا ، لأن حكم الأغلبية هو حكم الأمة ، وهو الحكم الذى يجب أن تتجه إليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا ، إن حكم الشعب له أخطاء وله عيوب ، وقد يخطئ الشعب فى اختيار ممثليه ، ولكن هذا الخطأ يمكن إصلاحه ، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية ، إذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى إلى حد الكمال فى سنة أو سنتين ، كلا ، فإن التربية السياسية للشعب تحتاج إلى سنين طويلة ، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية ، نغير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه ، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال ، روح العزة والكرامة ، روح التقدم إلى مستوى الأمم العظيمة^(٢) »

وأود فى هذا المقام أن أنقل ما كتبتة دفاعا عن الدستور فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، لأنه متابعة لرأى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢ ، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد ، قلت : « وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنا ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطيّب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا فى طريقها العقبات سرا وعلنا

(١) اللواء والأخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥

(٢) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ — ٢٢ إبريل سنة ١٩٤٣

« هؤلاء الناقون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهره ، فإنهم يشيرون في أحاديثهم ومجالسهم ، وتم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، قال هؤلاء الناقين أوجه القول في صدق وإخلاص ، وأنشدوا أن يعيدوا النظر في آرائهم ، فقد يكون الزأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، أو عدم الإحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلمهم يتدبرون فى جسامه التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة إلى الوراء

« والحقيقة ان النظام الدستورى - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة فى انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة إلى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكي تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام ، فإن الخطأ يصلح مع الزمن ، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة ، قد يخطئ ويتعثر فى سيره ، بادية الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للإنسان ، يفيد منها ، ولا بد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس العلاج للشاب الناشئ فى الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وتفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعتار ، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرادة والحرية ، اللتين هما الميز للإنسان ، وهما قوام النجاح فى الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ؛ وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة ، والهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ؛ وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تثار على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التى تبث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية ؛ ولا يُطلب من الأمة المصرية التى حُرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال فى بداية حياتها الدستورية ؛ بل هى فى حاجة إلى سنين عديدة ، لكي تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا

« ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ؛ فإن الزمن كفيل بإصلاحها ؛ أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة ، وتفرض فيها طبائع الذل والهوان والعبودية

« كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة ، بل كانت سبيل الغرب إلى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرثما خصبا ، لم يجد مثله فى الغرب ،

ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية ، وأرهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية في نفوس أبنائها ، فلم تقوَ على صد أمواج الاستعمار التي ارتطمت بها ، لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التى ظهرت أو ستظهر في الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزاياها ، بل هى أقل من مثلها في بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطاناً ، ثم إنها بلا مرء أقل من عيوب الحكم المطلق .

« على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور في ذاته ، ولا إلى قواعده ومبادئه ، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد في تأثيرها الاحتلال الأجنبي » وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتفكير للدستور والتبرم به ، وإهداره حكماً أو فعلاً ، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق في ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفاً وفساداً ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشى الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشى إلا أمماً مستعبدة

« هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد في حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها ، وأنها في حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضاً ، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة ، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للمدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلى ما هو إلا زكن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال ، فإذا قام في أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها ، فإن هذا يغرى بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط في حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة في ميدان النضال ، فالتفريط في أحدها يغرى بالتفريط في الأخرى ، ولعلك إذا تأملت في سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستعمار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات إلى التفريط في حقوق البلاد الاستقلالية^(١) »

ومابى حاجة إلى أن أزيد الأمر بيانا وتوضيحا ، فان البلاد قد خسرت كثيرا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها ، خسرت كثيرا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضا ، دون أن تدري كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تبدل ، هذا هو الحكم المطلق في حقيقته ومعناه ، وأقل ما يحمل في طياته أنه امتهان لهذا الشعب ، وإلزام له أن يدعن لكل حكومة تقوم عليه ، وتموئد له على الخضوع والاستكانة ، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيته السياسية ، أو تقوى على صد الاطماع الخارجية ، لأن الأمة التي تألف الذل والهوان في الداخل لمهي أضعف من أن تقاوم العدوان الذي يصيبها من الخارج ، هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق ، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها ، وبغير هذا النضال تفقد وجودها وبعد إذعانها قبولا منها للحكم المطلق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد ، وتعطيل لنهضتها ، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف في الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الاطماع الخارجية ، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التي نحتاج إليها ، فالحكومات التي تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجي ، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح ، لأنها تصرف معظم جهودها في سبيل بقائها في مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب

ولا تظنن أن الذين يصلون إلى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة يصدرون عنها في نظام الحكم ، فهم في الواقع لا يصدرون إلا عن رغبة الوصول إلى المناصب فحسب ، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون ، وهم قطعاً لا يقصدون إصلاحاً ولا رعاية لمصالح البلاد العليا ، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية إلا دعاية يريدون منها تشكيك الأمة في حقوقها ، لكي يطمثنوا إلى بقائهم في الحكم رغم إرادتها ، وإنك بقليل من المقارنة ، ومن غير تحيز أو محاباة ، تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا شيئا من العيوب التي يأخذونها على الحياة الدستورية ، وإن عيوب الحكم في عهدهم أكثر منها في العهود الدستورية ، ومهما اختلفت الآراء في هذا الصدد وقال قائل إن العيوب هي هي ، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيراً من العهود الدستورية ، فلا مسوغ إذن لحرمان الشعب حقوقه السياسية

إن البلاد قد خسرت كثيرا من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستوري ، وحسبك أن ترجع إلى معظم الانقلابات غير الدستورية التي وقعت في البلاد ، وأولها ذلك الانقلاب

الذى تحدثنا عنه فى الفصل العاشر ، فإنك تراها قد حدثت باتفاق صريح أو ضمنى بين طرف مصرى وبين الجانب البريطانى ، عقب كل أزمة تحدث بين مصر وإنجلترا ، فالجانب البريطانى كان يرى فى الانقلاب عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته ، والطرف المصرى الذى باشر الانقلاب يرى فيه وصولاً إلى الحكم فحسب ، وكان هذا الاتفاق سبيلاً جديداً للتدخل البريطانى فى شؤون البلاد ، فى حين لو اتبعت قواعد الدستور وجرى الحكم على سَنَنِهِ ، لما انفتحت الثغرات ، ولسد باب كبير من أبواب التدخل ، أضف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ، صريحاً كان أو ضميناً ، ظاهراً كان أو خفياً ، يستتبع انتحال الجانب البريطانى سلطة وضع حد له ، أو إنهائه عند اللزوم ، لى يترضى الأمة ويتقرب إليها ، وهذا وذاك تنويع وتفريع للتدخل الأجنبى ، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها ، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق ، الذين يسلبون الأمة حقوقاً لها كسبها فى ميدان النضال ، ويضعفون جبهتها بإزاء المطامع البريطانية والأجنبية ، ومثل هذا التخاذل لم يحدث فى البلاد التى ناضلت عن حقوقها فى ظل الدستور ، خذْ لذلك أرنلدا مثلاً ، فإن أحداً من طلاب الحكم فيها لا يفكر فى الانتفاض على حق الشعب فى اختيار حكومته ، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنزع من الأغلبية حقها فى ولاية الحكم ، ومن ثم قامت فيها حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب ، وإذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة فى الانتخابات ، لم تناوئه الأقليات فى موقفه حيال إنجلترا ، ولم تأمر به لتنزع منه الحكم من غير طريق الشعب ، ولذلك بقيت أرنلدا قوية فى نضالها عن حقوقها ، مع أنها رسمياً جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا هو الاستقرار الذى كفل لأرنلدا ثباتها وقوتها فى النضال ، على عكس ما جرى فى مصر

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا فى الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف أرنلدا موقف الحياد ، على الرغم من تهديد إنجلترا إياه ، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع إلى الشعب فى انتخابات عامة ، فأيده فيها ، فاستمر فى الحكم قوياً بثقة الشعب ، مُصِراً على سياسة الحياد التى اختطها فى تلك الحرب ، إذ لم يجد من خصومه تأمراً عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من ظفره بثقة الأغلبية ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب على مصر أن تحتذيه ، لى تكفل لنفسها القوة واتحاد الكلمة أمام الحوادث والأحداث ، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها ، والسبيل إلى هذا الاختيار واضحة مرسومة فى الدستور ، وهى إجراء انتخابات حرة ، تختار فيها الأمة ممثلها ، وتبين منها الأغلبية التى لها حق الحكم ، فالأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات الحرة هى صاحبة الحق فى ولاية الحكم ، ولها أن تمارسه

منفردة أو مؤتلفة مع غيرها ، ولها أن تنتج عنه إذا رأت في ذلك مصلحة القضية الوطنية ، على أن ترسم هي الطريق لولاية الحكم ، بحيث يكون لها في كل الأحوال حق التوجيه والإشراف على شؤون البلاد عامة ، أما أن تُقصى عن الميدان وتحمل محلها أقلية تغتصب حق الحكم ، فهذا انتزاع لأهم حقوق الشعب السياسية ، هذا الحق الذي هو قوام الحياة الحرة عند الأمم التي تعيش عيشة الكرامة والآدمية

إن دعاة الحكم المطلق في مصر قد حطموا الحياة الدستورية ، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها ، وهذا يقطع بأن خصومتهم لها لم تصدر عن تجارب مشاهدوها وأملت عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والشاهدات ، لأنه من غير المعقول أن يقطع الإنسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها إلا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه الحقائق وتتضح النتائج ، ولكن هؤلاء الدعاة بدأوا مؤامراتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى ، أى منذ أن وجد أول برلمان في البلاد ، فلم يطبقوا صبرا على حكم البرلمان بضعة أشهر ، وهم الذين صبروا على حكم الاحتلال ، بل أيدوه وناصروه السنين الطوال ، أقول إن مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها ، مع تبدل وتغير في أشخاص المؤتمرين ، وقد اتخذت المؤامرة أشكالا وسبلا متنوعة ، يجمعها غرض واحد ، وهو وثوب هؤلاء الدعاة إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب ، وفرض أنفسهم على البلاد فرضا ، وقد اقتضى منهم هذا الفرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق ، أسامها الإرجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطي ، ووجوب حكمها حكما مطلقا ، وهو ظلم بين هذه الأمة ، لأنها ولا شك أكثر صلاحية للحكم الدستوري من كثير من الأمم ، وإن من البلاد من اقتبست عنا النظم الدستورية ولم يدع المرجفون أنها غير أهل لها ، وقد بينت لك في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهي في مستهلها قد حققت كثيرا من ضروب الإصلاح ، وكيف دافعت عن حقوق البلاد في الأزمات ، على عكس الحكم المطلق الذي فرط في هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم أيما إفساد ، وإذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لها نقائص وعيوب ، فمن الواجب أن نترك للزمن إصلاح هذه العيوب ، وتدارك هذه الأخطاء ، لأن التجارب ، ويقظة الضمائر ، وتقدم الوعي القومي ، كل ذلك كفيل بإصلاح عيوب الحياة الدستورية ، أما تحطيمها والقضاء عليها فهو رجوع بالأمة إلى مساوى الحكم المطلق ، تلك المساوى التي كانت وبالا على البلاد

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق أنهم أصلحوا أداة الحكم ، بل إن العيوب

في عهدهم قد استفحلت وتفاقت ، هذا إلى أنهم قد جعلوا هذه الأمة موضع الاستخفاف والزرأية ، في نظر الطامعين والكاشحين ، والواقفين لها بالمرصاد ، فقد انتهى إفسادهم لنظام الحكم إلى إظهار الشعب في صورة المذعن لكل حكومة تقرض عليه فرضا ، ففي البلاد الديمقراطية التي تحترم نفسها نجد أن الشعب هو الذي ينتخب البرلمانات ، والبرلمانات هي التي تختار الحكومات ، أما في مصر فقد انتهى الأمر إلى أن الحكومة هي التي تصطنع الانتخابات والبرلمانات ، فكأنما كتب على هذه الأمة أن أية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشئ البرلمان الذي تريده ، لأنه ما دامت قد درجت على قاعدة الإكراه والضغط والتزيف في الانتخابات ، فعنى ذلك أن أية وزارة تستولى على الحكم تستطيع أن تحمل البرلمان القائم إذا هو لم يؤيدها في سياستها ، وتأتي بمجلس نواب تعين أعضائه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومي في عملية الانتخاب ، فالحكومة في مثل هذا النظام هي التي تنشئ الانتخابات ، وتنشئ البرلمانات ، ولذلك لم نرمز منذ سنة ١٩٢٤ إلى اليوم برلمانا واحدا يسقط وزارة ، لأن مجلس النواب الذي اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القاعة كان جزاؤه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات

أقول لم نرمز برلمانا واحدا إلى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة ، في حين أن جميع البرلمانات قد أسقطتها الوزارات ، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها في سياستها ، ومعنى هذا أن لا دستور في هذه البلاد ، لأنه إذا كانت أية حكومة تؤلف تستطيع أن تحمل البرلمان القائم ، وتأتي في ركبها برلمان جديد ، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع إلى الشعب في شيء ، بل هو أقرب أن يكون استعبادا لهذا الشعب

ولا يستطيع إنسان مهما بلغ به الإسراف في الطعن على كفاية هذه الأمة للحياة الدستورية أن يكابر في أن بضعة الانتخابات القليلة التي جرت في جو من الحرية قد أنتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التي تمت في ظل الضغط والإكراه والتزوير ، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلا في أن انتخابات سنة ١٩٢٤ التي جرت في عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ في أواخر عهد الوزارة الزبورية ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التي جرت في عهد وزارة عدلي باشا الثالثة ، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التي تمت في عهد وزارة علي باشا ماهر الأولى ، كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكومي ، وقد أنتجت هيئات نيابية كانت خيرا من الهيئات التي أنشأتها الحكومات ، ومعنى ذلك أن هذه الأمة تستطيع أن تمارس الانتخاب الحر ، وليست في حاجة إلى من يريدون أن يفرضوا

أنفسهم أوصياء عليها فيسلبوها حرية اختيار ممثليها ، فهذه الانتخابات التي ضربتها لك مثلاً ، تدل يقيناً على بطلان مزاعم من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهلية للانتخابات الحرة ، وهذه التهمة فضلاً عما تنطوي عليه من التشهير بالبلاد وإغراء الطامعين فيها ، فإنها أبعد ما تكون عن الحق والنزاهة ، بل هي وليدة أغراض شخصية أو نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدعاوى الباطلة

فاللؤامسة على النظام الدستوري هي من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب ، وهذا خذلان لهذا الشعب ، ورجوع به إلى الوراء ، لأن الذين يريدون حكم البلاد على غير إرادة الشعب يرون أنفسهم في حاجة إلى تقليص أظفاره وتخفيض شوكته وكبت حريته ، لكي يضمنوا لأنفسهم البقاء في الحكم رغماً عنه ، وهذه سياسة مدمرة ، تضعف من مناعة البلاد أمام الأطماع الأجنبية والأزمات المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية سلاحاً لهم ، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التي تمثل الأغلبية هي أداة استبداد وديكتاتورية ، ولعمري أنهم فيما يؤلفون من حكومات ، وينشئون من برلمانات ، هم مثال الاستبداد والديكتاتورية ، ولا يخفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فهي تعمل تحت إشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه ، وثمة رقابة أهم من ذلك ، وأعنى بها رقابة الصحافة والرأي العام ، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المروج من تصرفات الحكومات الدستورية ، والوعي القوي كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحة ، ومهما قال دعاة الحكم المطلق في التهوين من كفالة هذه الوسائل في الرقابة ، فإنهم لا يستطيعون أن يجادلوا في أنها أضعف شأناً وأقل أثراً في عهد الحكم المطلق ، بل إنها تتلاشى ولا يؤبه لها في هذه العهود ، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيها ، نجد أن النظام الديمقراطي أقل ضرراً وأكثر نفعاً من النظام غير الدستوري

وإلى جانب سلاح الدعاية ، فإن دعاة الحكم المطلق قد أقادوا من طبقات حالفهم وعاونتهم ، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين « الممتازين » ، وأقصد بالمتأزين من وصلوا إلى كبرى المناصب ، أو هم في سبيل الوصول إليها ، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطي (الوظائفي) ينفر بعضهم (وأنزاه الكثيرين منهم عن هذه النزعة) من النظام الدستوري ، إذ يرون أنه يسد الطريق أمام أطاعهم الشخصية في الوصول إلى الوزارة ، وهي غاية ما يطمحون إليه في الحياة ، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم ، لا يتصلون بالشعب ،

ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب إرادته على إرادة الحكم ، لأنهم دَرَجُوا على أن يروا الحكومة. لا الأمة مصدر السلطات ، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق ، ولذلك تراهم مصدر دعاية منظمة ضد النظام الدستوري وصلاحيه البلاد له ، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مساوي العهود الدستورية ، يكبرونها ويبالغون في تصويرها ، بينما يفضون الطرف عن مساوي الحكم المطلق وعيوبه ، ويسوغونها بمختلف وسائل الجدل والتلفيق ، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة في نشر دعايتهم ضد الحكم الدستوري ، وعرفوا كيف يجتذبونها إلى معسكرهم بتعيين بعض أفرادها وزراء ، فأحيوا في نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل في الوصول إلى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستوري

وثمة طبقة أخرى استخدموها في نشر دعايتهم ، وهي طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، ممن أخطأهم التوفيق في بعض الانتخابات ، فهؤلاء لم تُشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب في الحياة القومية ، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب ، ولذلك تراهم إذا أخفقوا ولو مرة واحدة في اكتساب ثقة الناخبين ، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين ، وما لأوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا إلى معسكرهم بعض رجال القلم ، وبعض الشباب المثقف ، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا في طليعة المناضلين عن حقوق الشعب ، ولست أريد أن أطيل في الحديث عنهم ، فلعلهم إلى الحق يرجعون ، وإلى ساحة النضال الشعبي يعودون

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية في حاجة إلى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم ، لكي تستقر وتتغلب على العقبات التي تعترضها ، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار إلى مصالح الوطن العليا ، أن لا يترددوا في بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التي تتميز بها الشعوب ، الحرة عن الشعوب المستعبدة

فعلينا جميعا أن نؤدي هذا الواجب ، إذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة ، ويسير ركب الحضارة والديمقراطية

وثائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

(أنظر ديباجته ص ١١٣)

الباب الأول — الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وجكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي

الباب الثاني — في حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ — الجنسية المصرية يحددها القانون

مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يمينها القانون

مادة ٤ — الحرية الشخصية مكفولة

مادة ٥ — لا يجوز القبض على أي إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها

مادة ٧ — لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية

ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون

مادة ٨ — للمنازل حرمة . فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه

مادة ٩ — للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في

الأحوال الميينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه
تعويضا عادلا

مادة ١٠ — عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة

مادة ١١ — لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في
الأحوال الميينة في القانون

مادة ١٢ — حرية الاعتقاد مطلقة

مادة ١٣ — تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في
السيار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب

مادة ١٤ — حرية الرأي مكفولة . ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول
أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون

مادة ١٥ — الصحافة حرة في حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وإنذار
الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا
لوقاية النظام الاجتماعي

مادة ١٦ — لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة
أو التجارية ، أو في الأمور الدينية ، أو في الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها ، أو في
الاجتماعات العامة

مادة ١٧ — التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب

مادة ١٨ — تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون

مادة ١٩ — التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات . وهو مجاني في
المكاتب العامة

مادة ٢٠ — للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . وليس
لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم
لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى
تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي

مادة ٢١ — للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون

مادة ٢٢ — لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون

وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية

الباب الثالث — السلطات

الفصل الأول — أحكام عامة

مادة ٢٣ — جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور

مادة ٢٤ — السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب

مادة ٢٥ — لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك

مادة ٢٦ — تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها

ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوما في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوما .

ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين

مادة ٢٧ — لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص

مادة ٢٨ — للملك ومجلسي الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها

خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ومجلس النواب

مادة ٢٩ — السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور

مادة ٣٠ — السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها

مادة ٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك

الفصل الثاني — الملك والوزراء

الفرع الأول — الملك

مادة ٣٢ — عرش الملكة المصرية وراثي في أسرة محمد علي

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة

١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)

مادة ٣٣ — الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس

مادة ٣٤ — الملك يصدق على القوانين ويصدرها

مادة ٣٥ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه

فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر

مادة ٣٦ — إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر

مادة ٣٧ — الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها

مادة ٣٨ — للملك حق حل مجلس النواب

مادة ٣٩ — للملك تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين

مادة ٤٠ — للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي

مادة ٤١ — إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون

مادة ٤٢ — الملك يفتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها

مادة ٤٣ — الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة

مادة ٤٤ — الملك يرتب المصالح العامة ويولي ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين

مادة ٤٥ — الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يُعرض إعلان الأحكام العرفية

فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها . فإذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة

مادة ٤٦ — الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويمزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضي الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية

مادة ٤٧ — لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين

مادة ٤٨ — الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه

مادة ٤٩ — الملك يعين وزراءه ويقيلهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية

مادة ٥٠ — قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه »

مادة ٥١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافا إليها : « وأن نكون مخلصين للملك »

مادة ٥٢ — أثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فإذا كان مجلس النواب منحللا وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه

مادة ٥٣ — إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعما فى هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين

مادة ٥٤ - في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين

فإذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب منحلًا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه

مادة ٥٥ - من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .
مادة ٥٦ - عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه . ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك

الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة
مادة ٥٨ - لا يلي الوزارة إلا مصري
مادة ٥٩ - لا يلي الوزارة أحد من الأسرة المالكة
مادة ٦٠ - توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون
مادة ٦١ - الوزراء مسؤولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول عن أعمال وزارته

مادة ٦٢ - أوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسؤولية بحال
مادة ٦٣ - للوزراء أن يحضروا أي المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأي معدود في المداولات إلا إذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستمعينوا بمن يرون من كبار موظفي ذواوينهم أو أن يستنصوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته

مادة ٦٤ - لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان

ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فمليا في عمل تجارى أو مالى

مادة ٦٥ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة

مادة ٦٦ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الآراء

وللمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم .
وبعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس

مادة ٦٧ — يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضائها بترتيب الأقدمية كذلك

مادة ٦٨ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه . وتبين فى قانون خاص أحوال مسؤولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات

مادة ٦٩ — تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا

مادة ٧٠ — إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء

مادة ٧١ — الوزير الذى يتهمة مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استغناؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته

مادة ٧٢ — لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب

الفصل الثالث — البرلمان

مادة ٧٣ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب

الفرع الأول — مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب

الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب
مادة ٧٥ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب
عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل
مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب
عضواً . وكل محافظة يقل عدد أهلها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحقها قانون
الانتخاب بمحافظة أخرى أو مديرية

مادة ٧٦ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس
الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس
تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديريات
والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أن يجوز أن يعتبر
القانون عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين
ألفاً دائرة انتخابية مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة
فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية

مادة ٧٧ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة في قانون
الانتخاب أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي
مادة ٧٨ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معيناً أن يكون من إحدى
الطبقات الآتية :

(أولا) الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ،
رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ،
النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً — سواء
في ذلك الحاليون والسابقون

(ثانيا) كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء
فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة
وخمسين جنيهاً مصرياً في العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيهاً من
المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم
الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها
وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب

- مادة ٧٩ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين
ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن
انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه
مادة ٨٠ — رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين
الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز إعادة انتخابهم
مادة ٨١ — إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ

الفرع الثاني -- مجلس النواب

- مادة ٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى
أحكام قانون الانتخاب
مادة ٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها ستين ألفا فأكثر تنتخب نائبا
واحدا لكل ستين ألفا أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا . وكل مديرية أو
محافظة لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائبا . وكل محافظة
لا يبلغ عدد أهلها ثلاثين ألفا يكون لها نائب مالم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى
أو بمديرية
مادة ٨٤ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك
كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق
وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر في المديرات
والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم
المديرات التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا دائرة انتخابية مستقلة
وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد
عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية
مادة ٨٥ — يشترط في النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب أن يكون
بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي
مادة ٨٦ — مدة عضوية النائب خمس سنوات
مادة ٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين سنويا في أول كل دور انعقاد عادي
ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم

مادة ٨٨ — إذا حل مجلس النواب في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر

مادة ٨٩ — الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب

الفرع الثالث — أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ — مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون

مادة ٩١ — عضو البرلمان يتوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الالتزام

مادة ٩٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى

مادة ٩٣ — يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين

مادة ٩٤ — قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته

مادة ٩٥ — يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى

مادة ٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده

مادة ٩٧ — أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون

مادة ٩٨ — جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما يتعقد بهيئة سرية بناء على طلب

الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أم لا

مادة ٩٩ — لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه

مادة ١٠٠ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً

مادة ١٠١ — تعطى الآراء بالتصويت شفهيًا أو بطريقة القيام والجلوس

وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراح في مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم

مادة ١٠٢ — كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه

مادة ١٠٣ — كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء رأى في جواز نظر المجلس فيه . فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة

مادة ١٠٤ — لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة . وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات

مادة ١٠٥ — كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر

مادة ١٠٦ — كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه

مادة ١٠٧ — لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة في استجابات الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستمجال وموافقة الوزير

مادة ١٠٨ — لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه

مادة ١٠٩ — لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين

مادة ١١٠ — لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا باذن المجلس التابع هوله . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية

مادة ١١١ — لا يمنح أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية

مادة ١١٢ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الا بقرار صادر من المجلس التابع هوله . ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس

مادة ١١٣ — اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بمخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه

مادة ١١٤ — تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتها مدة نيابته وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة

مادة ١١٥ — يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين فى خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد

مادة ١١٦ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم

مادة ١١٧ — كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه

مادة ١١٨ — يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون

مادة ١١٩ — يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير فى تأدية أعماله

الفرع الرابع — أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ — فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك

مادة ١٢١ — كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ
مادة ١٢٢ — لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر في الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة

مادة ١٢٣ — اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية

الفصل الرابع — السلطة القضائية

مادة ١٢٤ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا

مادة ١٢٥ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون

مادة ١٢٦ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون

مادة ١٢٧ — عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتمتعين حدوده وكيفيته بالقانون

مادة ١٢٨ — يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها القانون

مادة ١٢٩ — جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب

مادة ١٣٠ — كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه

مادة ١٣١ — يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقولون القضاء فيها

الفصل الخامس — مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ — تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة

وبين القانون حدود اختصاصها

مادة ١٣٣ — ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولا) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين
(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها

(ثالثا) نشر ميزانياتها وحساباتها

(رابعا) علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون

(خامسا) تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو اضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك

الباب الرابع — في المالية

مادة ١٣٤ — لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون
مادة ١٣٥ — لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون
مادة ١٣٦ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون

مادة ١٣٧ — لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود
يشترط اعتماد البرلمان مقدما في انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف ومسائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية . وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة

مادة ١٣٨ — الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون

وتقرر الميزانية بابا بابا

مادة ١٣٩ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولا

مادة ١٤٠ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية

مادة ١٤١ — اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن . وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولي

مادة ١٤٢ — إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا

مادة ١٤٣ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان . ويجب استثنائه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية

مادة ١٤٤ — الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنتهى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده

مادة ١٤٥ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامي السنوي تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي

الباب الخامس — القوة المسلحة

مادة ١٤٦ — قوات الجيش تقرر بقانون

مادة ١٤٧ — يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٤٨ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات

الباب السادس — أحكام عامة

مادة ١٤٩ — الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية

مادة ١٥٠ — مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية

مادة ١٥١ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى

مادة ١٥٢ — العفو الشامل لا يكون إلا بقانون

مادة ١٥٣ — ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن تبقى الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة

مادة ١٥٤ — لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يحس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات الرعية .

مادة ١٥٥ — لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور

مادة ١٥٦ — للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثه العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها

مادة ١٥٧ — لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبالتحديد موضوعه

فاذا صدّق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارها بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح . ولا تسح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء

مادة ١٥٨ — لا يجوز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش

مادة ١٥٩ — تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق في السودان

الباب السابع — أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠ — يعين اللقب الذي يكون للملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان

مادة ١٦١ — نخصصات جلالة الملك الحالي هي ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري ونخصصات البيت المالكي هي ١١١,٥١٢,٥١٢ جنيه مصري وتبقى كما هي لمدة حكمه وتجاوز زيادة هذه النخصصات بقرار من البرلمان

مادة ١٦٢ — يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

مادة ١٦٣ — يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان

مادة ١٦٤ — تتبع في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور

مادة ١٦٥ — تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذي يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره

أما الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التي صدق عليه بها مجلس الوزراء

مادة ١٦٦ — اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة

ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه

مادة ١٦٧ — كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ماسن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا

الاستور و كل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتمديلها في حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي

مادة ١٦٨ — تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها

مادة ١٦٩ — القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل

مادة ١٧٠ — على وزراءنا تنفيذ هذا الاستور كل منهم فيما يخصه ما صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

فهرست الجزء الأول

صفحة

٣

المقدمة

الفصل الأول

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

١٧	الحوادث الخطيرة بالاسكندرية	٧	المفاوضات مصدر الانقسام
١٨	تصريح تشرشل	٧	الخلاف بين سعد وعدلى
١٨	مفاوضات عدلى — كيرزون	٩	خطبة شبرا
١٨	خلاصة مشروع كيرزون	١٠	انقسام الوفد
٢٠	الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات	١٢	المظاهرات المدائية
	نقى على فهمى كامل بك وكيل الحزب		اقتراح الأمير عمر طوسون
٢٠	الوطني	١٣	تأليف جمعية وطنية
٢١	بعثة سوان	١٣	رفع الرقابة عن الصحف
٢٢	زيارات سعد للأقاليم	١٤	الوفد الرسمى للمفاوضات
٢٢	احتفال ١٣ نوفمبر	١٥	كان واجبا على عدلى أن يستقيل
٢٣	استقالة عدلى	١٦	تفاهم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى

الفصل الثانى

الموقف السياسى

٢٤	بعد قطع مفاوضات عدلى		
٢٩	مظاهرات الاحتجاج	٢٤	التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد
٣٠	استعجال عدلى قبول استقالته	٢٧	إذاعة الوثائق الثلاث
٣٠	نقى سعد وصحبه إلى سيشل	٢٧	استمرار الانقسام
٣١	الدعوة إلى وحدة الصفوف	٢٨	اعتقال سعد للمرة الثانية

صفحة			
٣٥	مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية	٣١	عودة الوحدة مؤقتاً إلى الوفد
٣٥	مقاطعة التجارة	٣٢	المقاومة السلبية
٣٦	نشر الدعوة	٣٢	قرار الوفد في المقاومة السلبية
٣٧	اعتقال أعضاء الوفد	٣٣	عدم المعاونة في معاملات الأفراد
٣٧	هيئة وفد جديدة	٣٤	في الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم
٣٧	الإفراج عن أعضاء الوفد	٣٤	المقاطعة
٣٨	حوادث الاغتيال	٣٤	مقاطعة البنوك الإنجليزية
		٣٥	مقاطعة السفن

الفصل الثالث

٣٩	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢		
٤٥	الرأى في تصريح ٢٨ فبراير	٣٩	شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة
	التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال	٤٠	موقف الوفد
٥١	مصر	٤٢	نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
	بيان الحزب الوطنى		خطاب الحكومة البريطانية
٥٢	عن تصريح ٢٨ فبراير	٤٣	إلى السلطان فؤاد

الفصل الرابع

وزارة ثروت

٥٥	كتاب الملك إلى ثروت باشا	٥٥	وضع الدستور
٥٦	جواب ثروت باشا	٥٦	العقبات في طريق ثروت باشا
	إعلان الاستقلال والناداة بالسلطان		احتجاج الحكومة البريطانية على
٥٨	فؤاد ملكاً لمصر	٥٨	حوادث الاغتيال
٦١	نظام وراثه العرش	٦١	رد ثروت باشا
٦١	نظام الأمرة المالكه	٦١	اضطهاد المعارضة
٦٢	إقرار تصفية أملاك الخديو عباس	٦٢	اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

صفحة

٧٠	استقالة وزارة ثروت باشا	٦٨	تأسيس حزب الأحرار الدستوريين
٧٢	لماذا استقال ثروت باشا	٦٩	مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

الفصل الخامس

٧٥	مصر في مؤتمر لوزان	٧٥	مقدمات مؤتمر لوزان
٧٨	انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى	٧٦	قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان
٨٠	مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر	٧٧	قرار الوفد
٨٤	رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى		
٨٥	النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان		

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

٨٨	استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكري بريطاني للقاهرة	٨٨	تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا
٩٦	إلقاء قنبلة على المسكر البريطانى	٨٩	تجدد حوادث الاغتيال
٩٧	إفقال بيت الأمة	٨٩	الشروع فى مسح الدستور
٩٧	اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى	٩٠	استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور
٩٨	هيئة وفد جديدة		

الفصل السابع

الدستور

٩٩	خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك	٩٩	تأليف وزارة يحيى ابراهيم باشا
١٠٥	صدور الدستور	١٠٠	الوزارة والدستور
١١٢	كيف وقع الدستور	١٠٠	خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك فى شأن الدستور
١١٤			

صفحة			
١٢٣	قانون الأحكام العرفية	١١٥	القواعد الأساسية للدستور
١٢٤	قانون التضمينات	١١٧	قانون الانتخاب
١٢٦	انتهاء الأحكام العرفية	١١٩	الإفراج عن سعد
١٢٦	المغفو عن بعض المحكوم عليهم	١٢٠	الإفراج عن المعتقلين في مصر
١٢٧	إعادة حرية البعدين		الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء
١٢٧	قانون تعويضات الموظفين الأجانب	١٢٠	الوفد والمعتقلين منهم في سيشيل
١٢٧	تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم	١٢١	قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها
١٢٧	عودة سعد إلى مصر	١٢٢	في الحزب الوطني
١٢٨	في الحزب الوطني	١٢٣	قانون الاجتماعات

الفصل الثامن

١٣٠	الانتخابات العامة والبرلمان الأول		
١٣٤	نتائج الانتخابات	١٣٠	دوائر الانتخاب
		١٣١	ذكريات عن الانتخابات

الفصل التاسع

١٣٥	وزارة سعد		
١٤٤	حقوق الوزارة السياسية	١٣٥	الوزارة والزعامة الوطنية
١٤٥	انتخابات الشيوخ	١٣٧	استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا
	الشيوخ المعينون — الخلاف بين الملك	١٣٨	كتاب الملك فؤاد إلى سعد
١٤٥	وسعد على حق تعيينهم	١٣٩	جواب سعد
١٤٦	تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه	١٤١	تأليف وزارة سعد
١٥٠	افتتاح البرلمان	١٤١	سياسة وزارة سعد
١٥٠	يعين الملك	١٤١	الإفراج عن المسجونين السياسيين
١٥١	خطاب العرش	١٤٣	مقبرة توت عنخ آمون
			مسألة اللاجئين الطرابلسيين

صفحة			
١٧٩	تعديل في الوزارة	الحياة الدستورية	
١٧٩	موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات	المؤيدون والمعارضون	١٥٣
١٧٩	إضراب الأزهريين	تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية	١٥٥
١٨٠	استقالة سعد	أهم قرارات البرلمان	١٥٦
١٨٢	إعلان العدول عن الاستقالة	ما يؤخذ على البرلمان	١٥٨
١٨٢	مقتل السر دار السير لى ستاك باشا	الماكخذ على وزارة سعد	١٥٨
	الإذار البريطانى الى الحكومة	وزارة سعد والمحسوية	١٦٠
١٨٤	المصرية	حوادث السودان	١٦١
١٨٥	الإذار الأول	صدى ثورة ١٩١٩ فى السودان	١٦١
١٨٦	الإذار الثانى	تمثيل السودان فى معرض ومبلى	١٦٣
١٨٧	رد الحكومة على الإذارين	منع وفد سودانى من السفر إلى مصر	١٦٦
	جواب المندوب السامى على رد الحكومة	صدى حوادث السودان فى البرلمان	١٦٦
١٨٩	المصرية	تصريح الحكومة البريطانية عن	
١٩٠	رد الوزارة	السودان فى مجلس اللوردات	١٦٩
١٩١	احتلال جبرك الاسكندرية	أزمة وزارية بسبب السودان	١٧١
١٩١	استقالة سعد	جمعية اللواء الأبيض	١٧١
١٩٣	نظرة إلى البلاغات البريطانية	المظاهرات فى السودان	١٧٢
١٩٤	احتجاج البرلمان	مظاهرة طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم	١٧٣
	موقف الدول الأوروبية حيال عدوان	مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالمطبرة	١٧٣
١٩٦	الحكومة البريطانية	الاعتداء على سعد	١٧٦
		محادثات سعد — ماكدونالد	١٧٦

الفصل العاشر

وزارة زيور

١٩٧ والانتقال الأول

١٩٧ | برنامج الوزارة — التسليم على أول الخط ١٩٧

تأليف وزارة زيور

صفحة			
٢٢٣	العسف والتنكيل	٢٠٠	جواب التسليم
	استقالة اللورد اللنبى ، وتعيين اللورد	٢٠٢	عودة الاعتقالات
٢٢٤	جورج لويد مندوبا ساميا	٢٠٢	استقالة وزيرين
٢٢٥	الحكم فى قضية مقتل السردار	٢٠٣	جلاء الجيش المصرى عن السودان
	تعديل قانون العقوبات وتشديده فى	٢٠٥	خلف السيرلى ستاك باشا
٢٢٥	التهم الصحفية		إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة
٢٢٦	تعديل فى الوزارة	٢٠٥	عن الجيش المصرى
	كتاب الأستاذ على عبد الرازق وانفصال		لجنة توزيع مياه النيل بين مصر
٢٢٦	الأحرار الدستوريين	٢٠٧	والسودان
٢٢٨	حضور اللورد لويد	٢٠٨	تأجيل البرلمان شهرا
٢٢٨	عدم تقديم أوراق اعتماده	٢٠٨	تعيين اسماعيل صدق وزيرا للداخلية
٢٢٩	تهافت الكبراء	٢٠٩	حل مجلس النواب
٢٢٩	الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة	٢١٠	لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب
	خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب	٢١٢	تأسيس حزب الاتحاد
٢٣٠	التمسك بالدستور		انتخابات سنة ١٩٢٥ — وتعديل
٢٣١	قانون الجمعيات والهيئات السياسية	٢١٤	وزارة زيور
٢٣٢	احتجاج الأحزاب على هذا القانون	٢١٧	حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده
٢٣٢	قرار الحزب الوطنى	٢١٩	نظام غير دستورى ، وحكم غير مسئول
٢٣٣	قرار الوفد	٢٢٢	أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة
			تعيين المستر برسيغال مستشارا قضائيا
		٢٢٣	لوزارة الحفانية

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

٢٣٦	وعودة الحياة الدستورية		
٢٣٨	قرارات الأحزاب فى قبول الدعوة	٢٣٦	الحالة السياسية سنة ١٩٢٥
٢٣٨	موقف الوزارة لإزاء هذه الدعوة		دعوة أمين بك الرافى إلى اجتماع البرلمان
٢٤٠	اجتماع البرلمان	٢٣٦	من تلقاء نفسه

صفحة

٢٤٨	التدخل البريطاني، وسقوط حزب الاتحاد	٢٤٤	طلب الأمراء من الملك، إعادة النظام
٢٥٠	مظاهر الائتلاف بين الأحزاب	٢٤٤	الدستور
٢٥١	لجنة الأحزاب المؤتلفة	٢٤٥	ترقيع في الوزارة
	اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة	٢٤٥	اتفاقية جغبوب والتسليم فيها
٢٥١	الانتخابات وعقد مؤتمر وطني	٢٤٥	قانون جديد للانتخاب
٢٥٣	اجتماع المؤتمر الوطني وقراراته		احتجاج الأحزاب على التسليم في جغبوب
٢٥٥	صوت الشعر — قصيدة شوقي	٢٤٦	وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب
٢٥٧	انتخابات مايو سنة ١٩٢٦		إضراب بعض الممد عن تنفيذ قانون
٢٥٨	اتفاق الأحزاب المختلفة على الترشيحات	٢٤٧	الانتخاب
٢٥٩	نتيجة الانتخابات		محاكمة الممد الممتنعين عن تنفيذ قانون
٢٥٩	قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها	٢٤٨	الانتخاب

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

٢٦١

٢٦٧	وفاة علي فهمي كامل بك	٢٦١	ميثاق الأحزاب في احترام الدستور
٢٦٨	استقالة وزارة عدلي باشا		موقف الحزب الوطنى من الاشتراك
٢٧٠	وزارة ثروت باشا	٢٦١	في الحكم
٢٧١	أزمة الجيش	٢٦٣	استقالة وزارة زيور
٢٧٦	رحلة الملك فؤاد الى أوروبا	٢٦٣	تأليف وزارة عدلي يكن
٢٧٧	وفاة سعد	٢٦٣	تقليد دستورى حميد
٢٧٩	تخليد ذكرى سعد	٢٦٤	اجتماع البرلمان وأعماله

الفصل الثالث عشر

٢٨٠

شخصية سعد زغلول

٢٨٢

٢٨٠ | سعد زغلول ومصطفى كامل



تاريخ حياة سعد

٢٨٨	ثورة سنة ١٩١٩	٢٨٦	سعد وفريد
٢٩١	سعد في الوزارة	٢٨٧	سعد في الجمعية التشريعية
٢٩٣	زعامة سعد	٢٨٨	في الحرب العالمية الأولى
٢٩٣	الماخذ على سعد	٢٨٨	في أعقاب الحرب

الفصل الرابع عشر

٢٩٦	الدستور والحكم المطلق
٣١٠	وثائق تاريخية — دستور الدولة المصرية
٣٣٥	٣٢٨ تصحيح خطأ
	فهرست الكتاب

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧	٢٥	١٢	١٣
٣٣	١	يخدم	يستخدم
١٤٩	١٦	استثناء	الاستثناء
١٥٠	٢٢	Sen	Den
١٩٤	٢٤	un	
٢٠٩	١٤	(ع)	(ص ١٥٧)
٢٦٦	١٠ - ١١	يوم صدور الرسوم	يوم نشر الرسوم في الجريدة الرسمية

للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان . طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية ، يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان ، مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول - يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث
الجزء الثانى - من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ولاية محمد على الكبير

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على

عصر إسماعيل

الجزء الأول - يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل
الجزء الثانى - وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الانجليزى
مصر والسودان

فى أوائل عهد الاحتلال
تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٠٨

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

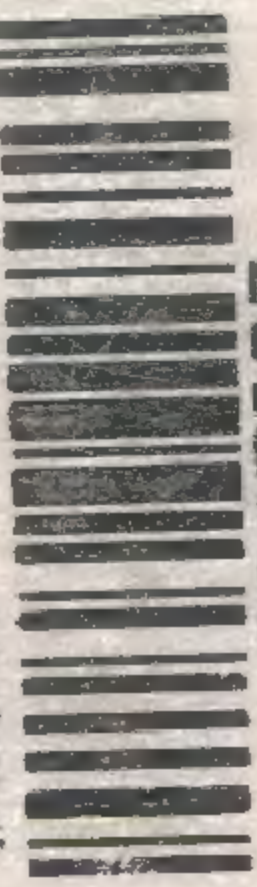
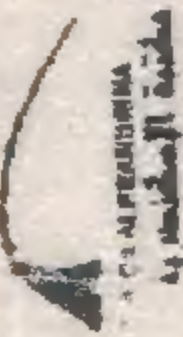
محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ (فى جزئين)

Bibliotheca Alexandrina



0237895